



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر التدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج المحروقات - حالة الجزائر-

إعداد الطالب:

مسعودي عبد العالي

إشراف:

أ.د. لحسين عبد القادر

المشرف المساعد: د. العشي وليد

لجنة المناقشة

العضو	الرتبة	الجامعة	الصفة
صديقي أحمد	أستاذ	جامعة أدرار	رئيسا
لحسين عبد القادر	أستاذ	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
العشي وليد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة أدرار	مساعد مشرف
فرحي محمد	أستاذ	جامعة الأغواط	ممتحنا
المومن عبد الكريم	أستاذ	جامعة أدرار	ممتحنا
بن مسعود محمد	أستاذ	جامعة أدرار	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن هذا المنطلق فأني أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور المشرف على هذا العمل "الحسين عبد القادر" على ما جاد علينا به من معلومات قيمة، ومرافقته الدائمة خلال إنجاز هذا العمل.

ولا يفوتني كذلك أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور "العشي وليد" مساعد المشرف على كل ما قدمه من نصائح وتوجيهات، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

والشكر موصول إلى كل القائمين على قسم العلوم الاقتصادية من أساتذة وإداريين.

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أبي وأمي

إلى من تقاسمتم معهم حلو الحياة ومرها

إلى زوجتي وسندي في هذه الدنيا

إلى كل المخلصين

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
01	تمهيد الفصل
02	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والمالية
02	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية والمالية
02	أولاً: تعريف السياسة النقدية
03	ثانياً: تعريف السياسة المالية
04	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية والمالية
04	أولاً: أدوات السياسة النقدية
10	ثانياً: أدوات السياسة المالية
13	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية والمالية
13	أولاً: أهداف السياسة النقدية
18	ثانياً: أهداف السياسة المالية
21	المبحث الثاني: التدابير النقدية والمالية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية
21	المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام
21	أولاً: مفهوم سياسة الإنفاق العام
22	ثانياً: سياسة الانفاق العام الاستثماري
22	المطلب الثاني: السياسة الضريبية والجمركية
23	أولاً: السياسة الضريبية
25	ثانياً: السياسة الجمركية
28	المطلب الثالث: سياسة الصرف
28	أولاً: مفهوم سعر الصرف
30	ثانياً: النظريات المفسرة لسعر الصرف
32	ثالثاً: أدوات تنفيذ سياسة الصرف

34	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لسياسة التجارة الخارجية
34	المطلب الأول: ماهية سياسة التجارة الخارجية
34	أولاً: مفهوم سياسة التجارة الخارجية
34	ثانياً: أهداف سياسة التجارة الخارجية
36	ثالثاً: أنواع سياسة التجارة الخارجية والعوامل المحددة لها
43	المطلب الثاني: النماذج الحديثة في تفسير التجارة الخارجية
43	أولاً: نموذج اقتصاديات الحجم
44	ثانياً: نموذج الفجوة التكنولوجية
46	ثالثاً: نموذج دورة حياة المنتج
48	المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية
49	أولاً: الأدوات السعرية
53	ثانياً: الأدوات الكمية
53	ثالثاً: الأدوات التنظيمية
55	المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسة التجارة الخارجية
55	أولاً: الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية
56	1. أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات في الحالة العادية
57	2. أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات في حالة انعدام المرونة
58	ثانياً: الآثار الاقتصادية لنظام الحصص وإعانات التصدير
58	1. الآثار الاقتصادية لنظام الحصص
61	2. الآثار الاقتصادية لإعانات التصدير
62	ثالثاً: أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية
65	خلاصة الفصل
67	الفصل الثاني: سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
67	تمهيد الفصل
68	المبحث الأول: الإطار المعرفي لترقية الصادرات خارج المحروقات
68	المطلب الأول: سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات
68	أولاً: سياسة إحلال الواردات
71	ثانياً: سياسة تنمية الصادرات

74	ثالثا: المفاضلة بين سياسة إحلال الواردات وترقية الصادرات
78	المطلب الثاني: مضمون سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات
78	أولا: مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات
80	ثانيا: أهداف وأنماط تنويع الصادرات
83	ثالثا: ميكانيزمات ترقية الصادرات
85	رابعا: تجارب دول نامية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات
89	المبحث الثاني: تدابير ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
89	المطلب الأول: تدابير سياسة الصرف
89	أولا: تخفيض قيمة العملة كتدابير لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
92	ثانيا: في حالة رفع سعر الصرف
95	المطلب الثاني: تدابير مالية
95	أولا: تدابير الإنفاق العام الاستثماري
96	ثانيا: التحفيزات الجبائية
98	ثالثا: أثر التخفيضات الضريبية
98	المطلب الثالث: تدابير جمركية
100	أولا: الإجراءات الجمركية
101	ثانيا: التسهيلات الجمركية عند التصدير
104	ثالثا: الإعفاءات الجمركية
104	المطلب الرابع: تدابير تشريعية وتنظيمية
104	أولا: التدابير التشريعية والتنظيمية الداعمة لعملية التصدير خارج المحروقات
106	ثانيا: مؤسسات دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
109	المبحث الثالث: الخدمات اللوجستية الداعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات
109	المطلب الأول: ماهية الخدمات اللوجستية
110	أولا: مفهوم الخدمات اللوجستية
110	ثانيا: أنواع الخدمات اللوجستية
111	ثالثا: دواعي الاهتمام بالأعمال اللوجستية
112	المطلب الثاني: دور الخدمات اللوجستية في التجارة الخارجية
112	أولا: العلاقة بين تسيير التجارة ولوجستيات التجارة

113	ثانيا: العلاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات
114	المطلب الثالث: واقع الخدمات اللوجستية في الجزائر
114	أولا: واقع لوجستيات النقل البري والبحري وترقية الصادرات في الجزائر
115	ثانيا: مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر
119	المبحث الرابع: عقبات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
119	المطلب الأول: عقبات ترقية الصادرات خارج المحروقات المتعلقة بالعرض والطلب
118	أولا: العقبات المتعلقة بعرض الصادرات خارج المحروقات
121	ثانيا: العقبات المتعلقة بالطلب الخارجي
122	المطلب الثاني: عقبات المحيط الاقتصادي، المؤسسي والتشريعي
123	أولا: عقبات مرتبطة بالمحيط الاقتصادي
123	ثانيا: عقبات مرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي
124	المطلب الثالث: عقبات أخرى
124	أولا: عقبات سياسية
124	ثانيا: عقبات ثقافية
124	ثالثا: عقبات على المستوى الجزئي
126	خلاصة الفصل
128	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022
128	تمهيد الفصل
129	المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1985-2022
129	المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر
130	أولا: تطور الصادرات والواردات
132	ثانيا: تطور معدل التغطية
132	المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات بالجزائر خلال الفترة 1985-2022
132	أولا: بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1985-2022
135	ثانيا: التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر
138	ثالثا: مؤشرات قياس تركيز وتنوع الصادرات بالجزائر
141	المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

141	المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)
141	أولاً: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)
142	ثانياً: مميزات نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)
143	ثالثاً: منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)
143	المطلب الثاني: تقديم متغيرات وخطوات الدراسة القياسية
144	أولاً: التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية
146	ثانياً: أدوات وخطوات الدراسة
147	المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج
147	المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج
147	أولاً: اختبار استقراره السلاسل الزمنية
151	ثانياً: اختبار الحدود والعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة
157	المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية
157	أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
158	ثانياً: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
158	ثالثاً: اختبار عدم ثبات التباين
159	رابعاً: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر
161	المطلب الثالث: مناقشة النتائج
161	أولاً: مؤشرات التدابير النقدية
162	ثانياً: مؤشرات التدابير المالية
163	خلاصة الفصل
165	خاتمة
171	قائمة المراجع
191	الملاحق

قائمة الاشكال

والجداول والرموز

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	مراحل التغيرات التكنولوجية	45
(2-1)	نموذج دورة حياة المنتج لفرنون 1966	47
(3-1)	الآثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة المحلية	52
(4-1)	أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات	56
(5-1)	أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات في حالة انعدام المرونة	57
(6-1)	الآثار الاقتصادية لفرص الحصة في حالة دولة صغيرة ليس لها إنتاج محلي	58
(7-1)	الآثار الاقتصادية للحصة في حالة وجود إنتاج محلي في دولة صغيرة	59
(8-1)	الآثار الاقتصادية لفرص الحصة في دولة كبيرة	60
(9-1)	تأثير الإعانات المحلية على الرفاهية والتجارة	62
(10-1)	أثر تخفيض قيمة العملة على المتحصلات من الصادرات في ظل اختلاف مرونة الطلب	63
(1-2)	يوضح العلاقة بين معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات	93
(2-2)	شروط ممارسة نشاط التصدير خارج المحروقات	103
(1-3)	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1985-2022	130
(2-3)	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022	134
(3-3)	التركيب السليمة للصادرات خارج المحروقات في الجزائر 1992-2022	137
(4-3)	الاشكال البيانية للسلاسل الزمنية	147
(5-3)	نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى	152
(6-3)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	157
(7-3)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام اختبار CUSUM و CUSUM of Squares	160

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	أوجه الاختلاف بين الموازنة والميزانية	(1-1)
95	هيكل نفقات التجهيز كنسبة من إجمالي نفقات التجهيز 2022-2018	(1-2)
116	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأداء اللوجستي 2018-2007 LPI	(2-2)
117	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر خلال الفترة 2022-2007	(3-2)
129	حركة التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2022-1985	(1-3)
132	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2022-1985	(2-3)
135	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2022-1985	(3-3)
139	تطور قيم مؤشر تركيز و تنوع الصادرات خلال الفترة 2022-1995	(4-3)
140	تطور عدد السلع المصدرة في الجزائر خلال الفترة 2022-1995	(5-3)
149	نتائج اختبار الاستقرارية ل فيليبس-بيرون (pp)	(6-3)
150	نتائج اختبار الاستقرارية ل ديكي فولر (ADF)	(7-3)
153	تقدير النموذج وفق منهجية ARDL	(8-3)
154	نتائج اختبار منهج الحدود	(9-3)
155	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات	(10-3)
156	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	(11-3)
158	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	(12-3)
159	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	(13-3)

قائمة الرموز

الرمز	الوصف الكامل
LPI	Logistics Performance Index (مؤشر الأداء اللوجستي)
ARDL	Autorégressive Distributed Lag Model (نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة)
ADF	Augmented Dickey-fuller (ديكي فولر المطور)
PP	Philips and Peron (فليبس بيرون)
EXPH	ترميز المتغير التابع الصادرات خارج المحروقات
ERD	ترميز المتغير المستقل سعر الصرف الرسمي
CRE	ترميز المتغير المستقل حجم الائتمان
CUS	ترميز المتغير المستقل الحقوق الجمركية
GIS	ترميز المتغير المستقل الانفاق العام الاستثماري
ECM	Error Correction Model (نموذج تصحيح الخطأ)

مقدمة

أ. توطئة:

يعد قطاع المحروقات من بين القطاعات الاستراتيجية التي تعرف تنافسا كبيرا بين دول العالم، ما يجعل من الصعوبة التنبؤ بالأسعار، ومن ثم فإن العديد من الدول وبخاصة الدول المصدرة للمحروقات بشكل أساسي، تسعى إلى الانتقال إلى اقتصاد جديد غير تقليدي، والبحث عن مصادر تمويل بديلة من خلال انتهاج سياسات اقتصادية فعالة، واحداث تغييرات في اقتصادها على المدى المتوسط و الطويل، وتعد السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية من بين السياسات المساعدة، لما لها من دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المختلفة.

وعلى هذا الأساس تعد الجزائر تعد من الدول التي تعاني من مشكلة تنويع صادراتها، فهي تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، إذ تفوق هذه الصادرات تسعون بالمئة من إجمالي صادراتها، ما يجعلها قلقة ومراقبة في كل قة للتغيرات الحاصلة في أسعارها في الأسواق العالمية، ما يتوجب عليها توحيد جهودها وتوجيهها نحو إصلاح واقعها الاقتصادي والتخلص من الارتباط الكبير بإيرادات المحروقات، وإيجاد حل لمشكلة أحادية الصادرات من خلال البحث عن مختلف التدابير التي تمكنها من ترقية صادراتها وخاصة ما تعلق بالتدابير النقدية والمالية لما لها من علاقة كبيرة بالتجارة الخارجية التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية، كما تعد سياسة تشجيع الصادرات من السياسات الموجهة للتجارة الخارجية.

لقد أولت الجزائر في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة لترقية صادراتها خارج المحروقات من خلال وضع جملة من التدابير لتطوير تشكيلة صادراتها، غير أن تحقيق هذا الهدف ميدانيا يبقى مرهونا بإجراءات وتدابير واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ في نفس الوقت، وعليه توجب البحث عن مختلف الإجراءات والتدابير بغية تنويع الصادرات ومعرفة الأسباب التي تحول دون تحقيق هذه الأخيرة.

وفي هذا الإطار سنتناول بالدراسة أثر التدابير التي تتخذها الحكومات الجزائرية المتعاقبة ضمن السياسة النقدية والمالية بما في ذلك الجبائية على تنويع هيكل الصادرات في إطار فك الارتباط بالمواد الطاقوية، بغية تحديد أثر التدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1985-2022.

إن إشكالية ترقية وتنويع الصادرات في الدول النفطية تعد تحدي كبير لحكومات هذه الدول، إذ تحاول في كل مخطط تنموي سواء على المدى المتوسط والطويل اتخاذ إجراءات وتدابير أثناء رسم السياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة زمنية معينة من شأنها استهداف تنويع هيكل الصادرات والابتعاد ولو بشكل نسبي على التبعية لقطاع المحروقات، وهو ما يؤدي بنا إلى البحث عما إذا كان هناك أثر للتدبير النقدية والمالية المتبعة على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ب. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل للتدابير النقدية والمالية أثر في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل للتسهيلات الجمركية والإعفاءات الضريبية أثر في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر؟
- ✓ كيف يمكن تقييم التنوع السلعي للصادرات الجزائرية؟
- ✓ هل تمكن سياسة الإنفاق العام وسياسة الصرف من معالجة العقبات التي تواجه ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدابير النقدية والمالية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

ج. فرضيات البحث: كإجابة أولية على إشكالية الدراسة ومعالجتها، ننطلق من الفرضيات التالية:

وكإجابة أولية على إشكالية البحث ومعالجتها، ننطلق من الفرضيات التالية:

- ✓ للتسهيلات الجمركية والإعفاءات الضريبية أثر إيجابي في تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛
- ✓ الارتكاز بشكل كبير على إيرادات الصادرات من المحروقات يؤثر سلبا على التنوع السلعي للصادرات الجزائرية؛
- ✓ تساهم سياسة الانفاق العام وسياسة الصرف بشكل إيجابي في معالجة العقبات التي تواجه ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛

✓ يختلف أثر التدابير النقدية والمالية على الصادرات خارج المحروقات باختلاف المؤشرات المعبرة عنها.

د. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

- ✓ تبين طبيعة التدابير النقدية والمالية بما فيها الجبائية والجمركية ذات العلاقة بترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ الضرورة الملحة للبحث في مجال اقتراح حلول لإعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية وترقية الصادرات؛
- ✓ مساهمة قطاع التجارة الخارجية وترقية الصادرات غير النفطية منها في تنويع مصادر الدخل الوطني؛
- ✓ تعدد السياسة النقدية والمالية من بين المداخل المهمة لاقتراح حلول من قبل الباحثين والمختصين من شأنها المساهمة في تحسين المؤشرات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات.

هـ. أهداف الدراسة: نسعى من خلال انجاز هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- ✓ دراسة العلاقة التي تربط السياسة المالية والنقدية بقطاع التجارة الخارجية وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ معرفة طبيعة التدابير المالية والنقدية المتخذة من قبل الحكومة في إطار استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية؛
- ✓ إبراز أهم الوسائل وهياكل الدعم التي يمكن الاعتماد عليها في إطار استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية؛
- ✓ تحديد ما إذا كانت هناك سياسة أنجح من بين السياستين المالية والنقدية في ترقية الصادرات خارج المحروقات أم ضرورة التنسيق بين السياستين؛
- ✓ اختبار احتمال وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛

✓ تحديد مساهمة التدابير النقدية والمالية في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتنوع مصادر الدخل.

و. أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نبرزها فيما يلي:

1- الأسباب الذاتية: تتمثل في:

- الميل إلى المواضيع المتعلقة بالجانب النقدي والمالي؛
- الموضوع قابل للدراسة نظرا لتوفر المادة العلمية؛

2- الأسباب الموضوعية: تكمن في:

- الدور الكبير الذي تضطلع به تدابير السياسة المالية والنقدية في تحقيق التنوع الاقتصادي؛
- بحث السياسات المنتهجة حاليا في تنوع هيكل الصادرات؛
- اهتمام المختصين في الشأن الاقتصادي والسياسي بموضوع التنوع الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات.

ز. حدود الدراسة:

لهذه الدراسة حدودا مكانية وأخرى زمنية، فالحدود المكانية تظهر كما هو في عنوان الدراسة أنه تم اختيار الجزائر كحالة من بين الدول النفطية التي تسعى على المدين المتوسط والطويل في ترقية صادرات خارج قطاع المحروقات؛ أما الحدود الزمنية تتمثل في البحث عن مختلف التدابير النقدية والمالية في إطار السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1985 و2022، وتم اختيار هذه الفترة كونها عرفت عدة تقلبات اقتصادية وسياسية ما بين الانتعاش والأزمات، كما شهدت الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق المرتكز على سياسة الانفتاح التجاري.

ج. منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع عناصر الموضوع واختبار الفرضيات والوصول إلى حل لإشكالية البحث، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يمكننا من بناء فكرة واسعة عن المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية وأدواتها المختلفة بما في ذلك ترقية الصادرات خارج المحروقات، انطلاقا من الكتب والدراسات السابقة المنشورة، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي يمكننا كذلك من الوقوف على واقع تطور هيكل الصادرات في الجزائر ومختلف المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بها، اعتمادا على نتائج الدراسة القياسية التي من خلالها يمكننا من اختبار وجود علاقة بين متغيرات الدراسة انطلاقا من بناء نموذج ملائم باستخدام برنامج Eviews 12.

ط. الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع تدابير تنويع هيكل الصادرات نذكر من بينها ما يلي:

1-دراسة مدوري عبد الرزاق، بعنوان تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، 2011-2012، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز مختلف السياسات التي يمكنها أن تؤثر على منحى الصادرات سواء من الجانب النظري أو التطبيقي من خلال التطرق على تجارب بعض دول جنوب شرق آسيا، وكذا إبراز التدابير التي اعتمدتها الجزائر في إطار استراتيجية ترقية صادراتها خارج المحروقات، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الاقتصادية الظرفية تكون ذات فعالية عندما تكون دالة في سعر الصرف، في حين أن السياسة الاقتصادية الهيكلية تكون ذات فعالية إذا ارتككت على سياسة لها توجه خارجي قائم على التصنيع وليس على سياسة لها توجه داخلي قائم على الحماية، كما أن

السياسات العمومية التي انتهجتها الجزائر في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات لا زالت رهينة ضعف الجهاز الإنتاجي.

2-دراسة البسام خالد عبد الرحمن بعنوان محددات الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1980-2006 مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 29، العدد 115، 2009، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي لها تأثير على نمو الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، وذلك انطلاقاً من تحديد وتقدير نموذجين قياسيين ذو معادلة واحدة، حيث أن النموذج المقدر الأول يحتوي على متغيرات تفسيرية تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي والأسعار النسبية وسعر صرف الريال الرسمي الفعلي، في حين أن النموذج المقدر الثاني يحتوي على نفس متغيرات النموذج الأول التفسيرية ويكمن الاختلاف فقط في استخدام الطلب المحلي الحقيقي على السلع في النموذج الثاني بدلاً من الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي ، وتوصلت نتائج التقدير إلى أن إشارات مرونة المتغيرات التفسيرية للنموذجين المقدرين مطابقة لافتراضات النظريات الخاصة بالصادرات.

3-دراسة وفاء بومدين، بعنوان اثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الاورو على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة قياسية 1999-2018، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة سوق اهراس، المجلد 08، العدد 3، 2020، تطرقت الدراسة الى قياس اثر سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الاورو على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وخلصت الى ان انخفاض قيمة الدينار مقابل الاورو يؤثر ايجابا على الصادرات خارج المحروقات كونها تؤدي الى زيادة الصادرات خارج المحروقات.

4-دراسة عماري فاطمة الزهراء، بعنوان اثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج المحروقات، دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة 2001-2018، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة 2019-2020، حيث كان الهدف من وراء هذه الدراسة إبراز دور السياسة المالية في تنوع مصادر الدخل والتعرف على مختلف الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والعمل على مقارنة نتائجها بنظيرتها في دولة الامارات العربية المتحدة، وتوصلت الدراسة أنه للتمكن من صياغة سياسة مالية موجهة للتنوع الاقتصادي لا بد من فهم آليات التنوع الاقتصادي أولاً، كما ان أساس عملية التنوع الاقتصادي هو توسيع القاعدة الإنتاجية لأن ذلك يؤدي إلى تنوع الإيرادات العامة وتنوع الصادرات.

5-دراسة ل وليد ببي وسمية صلعة، بعنوان حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المركز الجامعي البيض، العدد1، 2019، تناولت الدراسة التأكيد على ضرورة ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

وخلصت الى ان الصادرات غير النفطية للجزائر لها تركيز سلعي وجغرافي نتيجة التبعية الاقتصادية للدول الأوروبية بالدرجة الأولى ما جعل هذه الاستراتيجية فاشلة ووجب التفكير في حلول أخرى كجودة المنتجات.

6-دراسة ل عبد الحميد مرغيت وبقة الشريف، بعنوان نحو سياسة سعر صرف تستجيب لمتطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جيجل، العدد الأول، 2014، حيث تناولت الدراسة أهم الإصلاحات التي عرفها نظام سعر الصرف في الجزائر ومساهمتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات وخلصت الدراسة إلى أن تعويم الدينار لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب لاسيما ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ي. هيكل الدراسة:

بغية الوصول إلى أهداف البحث ومعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على فرضيات الدراسة قسمنا البحث إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان "الإطار النظري للدراسة" وقد تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح المفاهيم والمبادئ الأساسية المتعلقة بالسياستين النقدية والمالية من خلال التطرق إلى مفهوم وأدوات كل منها وكذا مختلف التدابير ذات العلاقة بالسياستين والتي لها تأثير على الصادرات خارج المحروقات، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث للتطرق إلى ما ذكرناه أعلاه.

الفصل الثاني: بعنوان " سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر " وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث تضمن المبحث الأول الإطار المعرفي لترقية الصادرات خارج المحروقات، وكذا مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما خصص المبحث الثاني للتطرق إلى تدابير ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ي حين خصص المبحث الثالث لإبراز مدى مساهمة الخدمات اللوجستية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، أما المبحث الرابع فقد خصص للوقوف على العقبات والمشاكل التي تواجه ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الفصل الثالث: بعنوان " دراسة قياسية لأثر التدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022"، حيث استهللنا هذا الفصل بتحليل تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022 من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص للطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثالث فخصص لعرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعد السياسة النقدية والسياسة المالية وكذا السياسة التجارية من أهم الأدوات التي يتم اللجوء إليها لتحفيز النشاط الاقتصادي في أغلب دول العالم، إذ من خلال هذه السياسات تعتمد الحكومات إلى تصحيح أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها من خلال الأدوات المستخدمة في إطار هاته السياسات، ومن ثم الوصول إلى الأدوات الفعالة لمعالجة قضايا اقتصادية تدخل ضمن اهتمامات صناع القرار.

كثيرا ما نجد البعض ينظر الى السياسة النقدية والسياسة المالية على انهما سياسة واحدة، غير أنه لكل منهما دور واستخدام بطريقة تختلف عن الأخرى، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للتدابير ذات العلاقة بالسياستين النقدية والمالية من خلال ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و السياسة المالية من خلال التطرق إلى مفهوم وأهداف كل منهما، اما في المبحث الثاني سنتطرق إلى أهم التدابير النقدية والمالية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، وفي المبحث الثالث الإطار المفاهيمي لسياسة التجارة الخارجية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدابير النقدية والمالية

سنسلط الضوء من خلال هذا المبحث على مفهوم كلا من السياسة النقدية والمالية، وكذا أدواتهما وأهدافهما.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية والمالية

تعتمد الدولة الى تدابير السياستين النقدية والمالية ضمن السياسة الاقتصادية الكلية بغية تحقيق الاهداف المسطرة، والتمكن من توجيه النشاط الاقتصادي، فهما بذلك يعتبران من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من بين الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية الكلية، فهي بذلك تؤثر في النشاط الاقتصادي وتسهم في رسم السياسة الاقتصادية للدولة، وقد كان ظهور مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً، فقد ظهر في أواخر القرن التاسع عشر، حيث اختلف الاقتصاديون في وضع تعريف محدد للسياسة النقدية.

السياسة النقدية: هي ما تقوم به السلطة النقدية من إجراءات وتدابير، وكذا جملة من القواعد والوسائل والأساليب للتأثير في عرض النقود بما يتماشى مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة¹.
السياسة النقدية: تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم أو رفع سعر صرف العملة الوطنية².

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي:

✓ أن السياسة النقدية مجموعة من التدابير تتخذ بهدف بلوغ هدف معين وخلال فترة زمنية معينة.

✓ السياسة النقدية هي إجراءات وتدابير تتخذها سلطة نقدية مختصة في البلد.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 18

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2017، ص: 53

✓ السياسة النقدية لا تستخدم فقط من أجل تنظيم المعروض النقدي وإنما تستخدم كذلك للتحكم في معدلات النمو والتضخم وكذا الحفاظ على قيمة العملة.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية بهدف التحكم في العرض النقدي والتأثير في النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

ثانياً: تعريف السياسة المالية

السياسة المالية: "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة"¹.

السياسة المالية: ما تتخذه الحكومة في إطار الموازنة من إجراءات وتدابير وترتيبات، وذلك من خلال الحصول على الإيرادات المالية كالضرائب والرسوم، وتوزيع هذه الإيرادات على أوجه الإنفاق المختلفة².

السياسة المالية: البرنامج الذي تخططه الدولة وتنفذه، مستخدمة بذلك مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية بغية إحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع³.

السياسة المالية: مجمل السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب بهدف التأثير على الطلب الكلي وتحقيق التوازن المرغوب للدخل بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للمجتمع⁴.

السياسة المالية: "الوسيلة التي تقوم بها الحكومة بتعديل ميزان ميزانيتها من خلال تغييرات الانفاق والإيرادات للتأثير على الظروف الاقتصادية الأوسع"⁵.

¹ بريني دحمان، بن عياد ناريمان، العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، العدد 02، 2021، ص: 394

² أكرم محمود الحوراني، عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2011، ص: 249

³ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2006، ص: 144

⁴ محمد أحمد الأندلي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الأولى، 2006، ص: 173

⁵ effrey M. Stupak , **Fiscal Policy: Economic Effects**, Congressional Research Service Report, May 16, 2019

السياسة المالية: هي التغيرات في الإنفاق الحكومي وسلوك الإيرادات في محاولة للتأثير على النتائج الاقتصادية، من خلال زيادة النشاط الاقتصادي أو خفضه¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة المالية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة باستخدام الأدوات المالية من ضرائب ورسوم ونفقات عامة، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية والمالية

أولاً: أدوات السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية بمثابة العنصر الهام والمحوري في معالجة الخلل الخارجي لميزان المدفوعات، كما أن تطور النظام النقدي الدولي زاد من الاهتمام بهذه السياسة، هذه الأخيرة تستند استراتيجياً على مجموعة من الأدوات بهدف التحكم في عرض الكتلة النقدية²، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تعد الأدوات الكمية للسياسة النقدية بمثابة أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة التي يقوم بها البنك المركزي، كونها لها تأثير بطريقة غير مباشرة على حجم النقد والائتمان، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1-1- سعر إعادة الخصم

تعد هذه الأداة من أول وأقدم الأدوات التي تم استخدامها من قبل البنوك المركزية للتأثير على حجم الائتمان، ويقصد بسعر إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية المقدمة من قبلها لغرض التأثير على حجم الائتمان لدى البنوك. ويلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية عادة للحد من الاتجاهات التضخمية وتقليص الكمية المعروضة من النقد بالعمل على رفع سعر إعادة الخصم، ما يعمل بدوره على ارتفاع كلفة الاقتراض ومن ثم تخفيض حجم الائتمان، أما إذا رغب البنك المركزي في

¹Lida R. Weinstock, **Fiscal Policy: Economic Effects**, Congressional Research Service Report, January 21, 2021

² نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2017-2018، ص: 86

اتباع سياسة نقدية توسعية بغية إنعاش الاقتصاد، فإنه يعمل على تخفيض سعر إعادة الخصم، ما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لدى البنوك التجارية بإعادة خصمها للأوراق التجارية، ما يدعم بدوره قدرتها على الإقراض¹.

لقد اتضح ان سياسة سعر الخصم غير فعالة في منع الازمات، حيث تظهر العديد من العوائق تحول دون تغيير كمية الائتمان وفقا لما هو مرغوب فيه، ففي وقت الكساد مثلا يغلب التشاؤم وتفقد الثقة في النشاط الاقتصادي، ويقل الطلب على الاقتراض رغم كل المغريات، وعليه فان فاعلية سعر إعادة الخصم ترتبط بالعديد من المحددات، فوفرة الاحتياطات النقدية لدى البنوك تمكنها تنفيذ سياسة ائتمانية مستقلة عن السياسة المرغوبة من قبل البنك المركزي، الى جانب سرعة تداول النقود والذي يعد المحدد الاخر لكمية النقود، ومن ثم نخلص إلى ما يلي²:

✓ سعر الفائدة مقياس لا يمكن الاعتماد عليه من البنك المركزي في تخطيط السياسة، ذلك ان سعر الفائدة لا ينخفض فقط بسبب التوسع النقدي وانما بقله الرغبة في الاقتراض كذلك؛

✓ تغيير سعر الخصم كأداة لتغيير عرض النقود ينجر عنه بعض السلبيات:

- التغييرات القليلة في سعر الخصم قد لا تؤثر على قروض البنوك؛
- إذا أراد قطاع العوائل أن يستهلك أقل، وتراجعت رغبة المنشآت في الاستثمار فإن سعر الفائدة سينخفض ولو قامت السلطة النقدية بسياسة نقدية انكماشية؛
- في حالة سياسة تقييدية ترفع سعر الخصم فإن المؤسسات الكبيرة لها القدرة على التمويل من خلال وسائلها الذاتية، بينما صغار المستثمرين سيتأثرون بذلك نظرا لاحتياجهم الكبير للاقتراض.

1-2- عمليات السوق المفتوحة

تعد عمليات السوق المفتوحة وسيلة تقليدية اعتمدتها البنوك المركزية في الرقابة على الائتمان المصرفي والتحكم في حجم السيولة النقدية المتاحة لدى المصارف التجارية، ويقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي الى السوق

¹ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص:18

² يوسف كمال محمد، السياسة النقدية، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1996، ص:20-22

النقدية والمالية مشتريا او بائعا للأوراق المالية والسندات الحكومية (أذونات الخزانة) للأفراد والمؤسسات والبنوك بغرض التأثير في حجم النقد المعروض للتداول¹.

ولتوضيح عمليات السوق المفتوحة نبين كل حالة على حدة سواء تعلق الامر بشراء او بيع السندات والاذون من المصارف التجارية او من العامة مباشرة كما يلي²:

الحالة الأولى: عند شراء البنك المركزي السندات الحكومية والاذون من البنوك التجارية فان ارصدة البنوك التجارية لدى البنك المركزي ستزيد وينتج عن ذلك زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، والسبب في ذلك ان احتياطاتها المتاحة سترتفع، في حين انه اذا اشترى البنك المركزي السندات الحكومية واذون الخزانة من العامة مباشرة، فهنا سيقوم هذا الأخير بإصدار شيكات لهم بقيمة تلك السندات والاذون، هذه الشيكات يقوم العامة بوضعها في حساباتهم لدى البنوك التجارية، فتزيد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان نظرا لزيادة كمية النقود لديها.

الحالة الثانية: عند بيع البنك المركزي للسندات والاذون للبنوك التجارية فان قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ستتناقص، لان هذه الأخيرة ستصدر شيكات للبنك المركزي وتسجل على حساباتها لدى البنك المركزي، في حين انه إذا باع البنك المركزي السندات والاذون الى العامة مباشرة فانه في هذه الحالة ستتناقص كمية النقود المتاحة لدى البنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان، لان العامة سيقومون بإصدار شيكات مسحوبة من حساباتهم لدى البنوك التجارية لصالح البنك المركزي.

إن سياسة السوق المفتوحة من قبل البنك المركزي تتوقف على عدد من الاعتبارات:³

✓ ممارسة عمليات السوق المفتوحة من قبل البنك المركزي يتطلب توفر سوق مالي متسع ومنظم ونشط؛

✓ قيام البنك المركزي بعملية البيع للتأثير في السوق يتوقف على مدى استعدادهم لتقبل الخسائر؛

✓ في حالة الكساد يضعف او ينعدم تأثير سياسة السوق المفتوحة؛

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، **النقد والمصارف**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010 ص: 179

² أكرم محمود الخوراني، عبد الرزاق حسن حساني، مرجع سابق، ص: 223

³ إبراهيم المصري، **الاقتصاد النقدي - النقود - البنوك - البازل**، القاهرة، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص: 146

✓ تتوقف عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي على مقدار ما يحوزه من أوراق نقدية للقيام بعملية الشراء، أو ما يحوزه من أوراق مالية للقيام بعمليات البيع.

1-3- نسبة الاحتياطي الإلزامي:

يقصد بسياسة الاحتياطيات بأنها إلزام البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من أصولها لديه في حساب غير منتج للفوائد، بغية التأثير على نسبة السيولة لدى البنوك للتوسع أو الانكماش الائتماني، فإذا ارتفعت النسبة فإن حاجات البنوك التجارية للسيولة ستزداد لأنها مجبرة على زيادة احتياطياتها في حسابها لدى البنك المركزي والعكس¹. من خلال هذا التعريف يتضح أن سياسة الاحتياطي القانوني تستهدف التأثير على عرض النقود وذلك بالتحكم في قدرة البنك على توليد الائتمان، وعليه فإنه يبرز لدينا اتجاهين لهذه السياسة يستخدمها البنك المركزي وهما²:

1-3-1 اتجاه زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي: وفقا لهذا الاتجاه الانكماشى فإن البنك المركزي يعتمد إلى تقييد عرض النقود بغية الحد من القدرة على الإقراض من قبل البنوك ومن ثم الحد من القدرة على التوسع في الاستثمار، ويلجأ البنك المركزي إلى هذا الاتجاه عند معالجة الفجوة التضخمية، ذلك أن رفع هذه النسبة على الودائع تضعف قدرة البنوك التجارية على الإقراض ومن ثم تنخفض القدرة على توليد الودائع ما يؤدي بدوره إلى انخفاض عرض النقود.

1-3-2 اتجاه تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي: وفقا لهذا الاتجاه التوسعي فإن البنك المركزي يعتمد إلى زيادة عرض النقود الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار الفائدة ما يمكن من زيادة الاستثمار فزيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الدخل، ويلجأ البنك المركزي إلى هذا الاتجاه عند معالجة الفجوة الركودية، ذلك أن تخفيض هذه النسبة على الودائع تزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض ومن ثم تزيد القدرة على توليد الودائع ما يؤدي بدوره إلى زيادة عرض النقود وبالتالي زيادة في النشاط الاقتصادي.

من خلال هذه الأدوات الكمية نخلص إلى أن:

✓ سياسة إعادة الخصم ترتبط على وجه الخصوص بالبنوك التي تعاني من نقص في السيولة، في حين أن سياسة السوق المفتوحة تتميز بالشمول في التأثير على حجم النقد في الاقتصاد؛

¹ عمار فوزي المياحي، ليلي فوزي جعفر، السياسات المصرفية الدولية الشمول المالي الاستدامة المصرفية 2030، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص: 21

² محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2018، ص: 487

✓ البنوك التجارية يمكن أن تتنبأ كلفة الحصول على السيولة من قبل البنك المركزي على اعتبار أن هذا الأخير هو الذي يحدد سعر إعادة الخصم، كما أن هذا السعر يتميز بالاستقرار خلال فترة من الزمن وحسب الوضع الاقتصادي، في حين يصعب ذلك على البنوك التجارية في سياسة السوق المفتوحة نظرا للتغيرات المستمرة للأسعار في السوق المالية والنقدية (العرض والطلب على السيولة) ؛

✓ على البنك المركزي مراعاة وتجنب تضارب هذه الوسائل وتطبيقها بشكل موحد ومدرّس، فلا يمكن شراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة وفي نفس الوقت رفع سعر إعادة الخصم؛

✓ تعرض الاقتصاد لفجوات تضخمية أو انكماشية يجبر البنك المركزي على تغيير نسبة الاحتياطي القانوني حسب الحالة، أما البنوك التجارية فتعتمد إلى إيجاد حلول للتقليل من تأثير التغير في هذه النسبة، كان تحتفظ هذه الأخيرة بأصول حقيقية يمكن تحويلها إلى أصول نقدية (اذونات الخزنة) .

4-1 سعر الفائدة: إن استخدام الأدوات الكمية في الدول التي تعاني من تضخم تقضي بضرورة رفع سعر الفائدة للقضاء على التضخم، ما يضر بالعديد من مجالات الاستثمار الهامة بهذه الدول كالمشروعات الصناعية ومشروعات الإسكان، والحل يكمن في التمييز بين أسعار الفائدة وفقا لنوع الاستثمار المرغوب باستخدام الأدوات النوعية للسياسة النقدية، كتحديد أسعار فائدة محفزة للنشاطات التي تشجعها الدولة¹.

2- الأدوات النوعية للسياسة النقدية

إذا كانت الأدوات الكمية تؤثر في الحجم الكلي للائتمان فإن الأدوات النوعية توجه إلى استخدامات معينة للائتمان، وباعتبار آخر توجيه الائتمان إلى مجالات مرغوبة وإبعاده عن باقي المجالات، وبذلك فإن الأدوات الكيفية تعزز الأدوات الأخرى وغالبا ما تنعكس في شكل توجيهات كالإقناع الأدبي الذي يصدر من البنك المركزي للتأثير على المؤسسات المالية والبنوك التجارية، ومن هذه الأدوات ما يلي:

1-2 تسقيف القروض: هذه الأداة تعد بمثابة عمل تنظيمي تقوم به السلطات النقدية لمتابعة تطور القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية، وذلك بطريقة إدارية مباشرة ووفقا لنسب معينة، وفي حالة عدم احترام هذه التدابير فإن البنوك تتعرض إلى عقوبات، والغرض من ذلك يكمن في أن السلطات النقدية تهدف إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه

¹ إبراهيم المصري، مرجع سابق، ص: 147

القطاعات التي تتطلب موارد مالية كبيرة جدا والتي تعتبر عنصرا أساسيا في التنمية، وكتوضيح لآلية عمل سياسة تسقيف القروض، فإن هذا الإجراء يعتمد على الرقابة المباشرة للبنك المركزي على عمليات الإقراض التي تقدمها البنوك التجارية، فيقوم البنك المركزي بوضع معدلات لنمو النشاط الائتماني للبنوك، سواء كانت معدلات سنوية أو نصف سنوية، ويتم ربط هذه المعدلات بحجم رأسمال البنك أو بسقف محدد، وعند عدم احترام أحد البنوك التجارية للسقف المحدد له تسلط عليه عقوبة تتمثل في تعطيل جزء من سيولة هذا البنك ويكون ذلك على شكل احتياطات اجبارية إضافية، وهنا يميز البنك المركزي بين حالتين وهي انه في فترة التضخم يخفض حجم القروض التي تمنحها البنوك، أي يضع معدلات ضعيفة لنمو حجم النشاط الائتماني ما يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم انخفاض الطلب على النقود، اما فترة الانكماش فيتم رفع السقوف الائتمانية ومن ثم زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان¹.

2-2 التأثير والإقناع الأدبي: حيث يقوم البنك المركزي بالتأثير على نشاطات البنوك التجارية وذلك بإقناع البنوك التجارية باتباع سياسة ائتمانية معينة من خلال التصريحات والتوجيهات والنصائح التي يدلي بها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد، ذلك ان البنك المركزي له ذارية بنقاط القوة والضعف في الاقتصاد، غير ان بعض البنوك التجارية قد لا تكون لها قناعة بسياسة النظام المصرفي، وان أسلوب الإقناع الادبي قد لا يلقي قبولا من كل البنوك التجارية، ما يجعل هذا الأسلوب ذو فائدة محدودة².

2-3 التعليمات الملزمة المباشرة: يضطر البنك المركزي أحيانا الى التدخل بصورة صريحة للتأثير على حجم الائتمان والتحكم في اتجاهاته، وذلك بإصدار أوامر وتعليمات تكون في هذه الحالة ملزمة التنفيذ من قبل البنوك التجارية، كتحديد نسبة السيولة التي يجب على البنوك التجارية ان تحتفظ بها، وكذا تحديد النشاطات غير القابلة للتمويل والاقرض، فاختلف هذا الأسلوب عن أسلوب الإقناع الادبي الذي ذكرناه سابقا، هو ان مخالفة البنوك التجارية لهذه الأوامر والتعليمات يعرضها إلى عقوبات تفرض عليها من قبل البنك المركزي³.

2-4 التفتيش المباشر: من خلال هذا الأسلوب يعمد البنك المركزي عن طريق موظفيه الى اجراء فحص دوري لسجلات البنك وكشوفاته ومراقبة عملياته، فالبنك المركزي غالبا ما يحدد نماذج الكشف الدورية التي تقوم البنوك

¹ عمار فوزي المياحي، ليلي فوزي جعفر، مرجع سابق، ص: 22

² نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص: 25

³ عمار فوزي المياحي، ليلي فوزي جعفر، مرجع سابق، ص: 26

التجارية بالإجابة عليها، وبذلك يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الكشف الاطلاع على حجم السيولة لدى البنك التجاري وكذا حجم القروض المقدمة من قبل هذا الأخير ووجهتها، ومختلف المعلومات الدقيقة التي يسعى البنك المركزي الى التعرف عليها، والتي تمكنه من المعرفة الدقيقة لوضعية البنك، كما يقوم البنك المركزي في بعض الحالات بالتفتيش المفاجئ للبنوك التجارية، ما يجعل البنوك التجارية حذرة في تعاملاتها¹.

لقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى أن الوسائل الانتقائية والنوعية يكون لها أثر محدود على الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات، كما أن السماح لنوع معين من الانفاق المرغوب قد يكون تضخميا وهذا ما يؤدي بدوره الى التقليل من كفاءة القيود الائتمانية، ويبررون ضالة فعالية الأدوات المباشرة بما يلي²:

- ✓ بإمكان المقترضين استعمال أموالهم الخاصة في إنفاق غير مرغوب؛
- ✓ بالنسبة للائتمان المرغوب في تشجيعه فإنه يصعب القيام برقابة فعالة عليه؛
- ✓ يصعب التمييز بين الاستعمالات المختلفة للقروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي عن طريق الخصم؛

✓ لا يوجد أي ضمان لتوجيه القروض الممنوحة نحو القطاعات المرغوبة والتي يراد تشجيعها.

ثانيا: أدوات السياسة المالية

لتجديد النشاط المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي تعتمد الحكومة إلى التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات التي تمكنها من ذلك والمتمثلة أساسا في الانفاق العام والايادات العامة الى جانب الموازنة العامة.

1 الانفاق العام: تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، ووفقا لهذا التعريف فإن النفقة العامة تكمن في ثلاث عناصر نوجزها فيما يلي³:

✓ **استعمال مبلغ نقدي:** تعتمد الدولة إلى استخدام النقود عند القيام بواجبها في الانفاق العام؛

¹ عمار فوزي المياحي، ليلي فوزي جعفر، نفس المرجع، ص: 27

² إبراهيم المصري، مرجع سابق، ص: 204

³ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 25-31

✓ **النفقة العامة** يقوم بها شخص معنوي عام: وهنا يقصد أن النفقة التي تصدر من أشخاص خاصة طبيعية كانت أو معنوية لا تعتبر من قبيل النفقات العامة وإن كان هدفها تحقيق نفع عام؛

✓ **الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام:** يكمن الغرض من النفقة العامة إشباع الحاجات اللازمة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة؛

2 الإيرادات العامة: حظيت الإيرادات العامة للدولة بأهمية بالغة من قبل الاقتصاديين والمفكرين في الشأن المالي، ذلك أن قيام الدولة بالمهام المنوطة بها يتركز على تحديد السياسة المالية المناسبة في مجال النفقات العامة والإيرادات العامة. وتعرف الإيرادات العامة بأنها المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات الضرورية للمجتمع¹.

1-2 أنواع الإيرادات العامة: بالنظر لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تطور حجم الإيرادات العامة ولم يعد مقتصر على الموارد المأخوذة من الأفراد لضمان تغطية النفقات العامة، ومن ثم تعددت أنواع الإيرادات العامة والتي سنورد تقسيمها وفقاً لما يلي:

1-1-2 إيرادات الدولة من الضرائب: فالضريبة تعد فريضة نقدية يلزم الفرد بدفعها إلى الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها بصفة نهائية ودون مقابل، ويكون الهدف منها المساهمة في تحمل الأعباء والتكاليف العامة².

2-1-2 إيرادات الدولة من الرسوم: وتوجد عدة أنواع للرسوم يمكن الإشارة إلى ثلاثة منها وهي:³

✓ **الرسوم الإدارية:** لتوضيح هذا النوع من الرسوم نذكر على سبيل المثال رسوم المغادرة في المطارات المدنية ورسوم التسجيل العقاري وكذا رسوم تصديق الوثائق والمستندات ورسوم التنزه في الحدائق العامة.

✓ **الرسوم القضائية:** وهي تلك الرسوم التي تدفع لخانة الدولة من قبل الأفراد مقابل أن تقوم السلطات القضائية بتقديم خدمات حل النزاعات. بينما ثمن منتجات أملاك الدولة يدفع مقابل سلعة أو خدمة تجارية يقدمها مشروع تجاري أو صناعي عام،

¹ سعود جايد العامري، عقيل حميد الخلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص: 90

² أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، 2015، ص: 126

³ سليمان احمد اللوزي، علي محمد خليل، المالية العامة، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص: 13-162

✓ **الرسوم الاقتصادية:** وهي تلك الرسوم التي تكون مقابل خدمة تقوم بها الدولة، حيث تكون هذه الخدمة مرتبطة بالنشاط الاقتصادي، ونذكر على سبيل المثال رسوم المجازر ورسوم المباني.

3 الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة في تحديد سياستها ووضع برامجها التنموية، فهي أداة هامة من أدوات السياسة المالية من خلال الدور الذي تلعبه في زيادة الإنتاج القومي انطلاقا من الإنفاق العام وكذا تخطيط إيرادات الدولة من ضرائب ورسوم وقروض.

فالموازنة العامة هي برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي عمل إداري تشريعي بقصد تحقيق أهداف معينة¹.

غير أن مصطلح الموازنة العامة يختلف تماما عن مصطلح الميزانية العامة وهو ما له علاقة بفكرة النظرة المحققة والنظرة المتوقعة، فمصطلح الموازنة والذي يعرف في اللغة الأجنبية بـ *le budget* * يقصد به الميزانية التقديرية *bilan prévisionnel* وهو ينبثق من النظرة التوقعية، وليس شرطا المساوات، في حين أن مصطلح الميزانية والذي يعرف في اللغة الأجنبية بـ *le bilan* فهو ينبثق من النظرة المحققة ومن ثم هو يشير الى وضعية كل من الأصول والخصوم، وعليه فإن الميزانية حساب ختامي للمؤسسة ويعرف بالنسبة للدولة بقانون ضبط الميزانية².

وفي الجزائر حسب مضمون المادة 86 من القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، فإن القانون المتضمن تسوية الميزانية يعاين ويضبط المبلغ النهائي للإيرادات التي تم قبضها والنفقات التي تم تنفيذها خلال السنة³.

وعلى هذا الأساس هناك فروقات بين الموازنة والميزانية، الجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-1) أوجه الاختلاف بين الموازنة والميزانية

¹ أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص: 89

* مصطلح BUDGET دخل القاموس الاقتصادي في سنة 1733 ببريطانيا ويقصد به الحقيقة الصغيرة من الجدل نسبة الى الحقيقة التي كان يحملها وير المال البريطاني بها وثائق ومشاريع النفقات العامة والإيرادات العامة لمناقشتها في غرفة النواب

² محمد عبد المومن، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص: 105

³ المادة 86 من القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، سنة 2018، ص: 19

الميزانية (LE BILAN)	الموازنة (LE BUDGET)
-توضع في نهاية السنة وهي بمثابة تقييم	-توضع في بداية السنة وهي بمثابة تقدير وتوقع
-مصطلح مرتبط بالحاسبة يوضح ما تم إنفاقه خلال السنة الماضية	-مصطلح مرتبط بالتخطيط يبحث فيما سيتم إنفاقه في السنة القادمة
-تستخدم في توضيح قيم الأرصدة والنتيجة الفعلية	-تستخدم كأداة رقابة على العمل

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية والمالية

بما أن السياسة النقدية والسياسة المالية جزء من السياسة الاقتصادية الكلية، فكلاهما يسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل لأدوات كلا من السياستين.

أولاً: أهداف السياسة النقدية

بغية تحقيق الاستقرار النقدي والتأثير على حجم الائتمان يسعى البنك المركزي إلى تحديد أهداف السياسة النقدية، فيختار العديد من الأدوات والوسائل المساعدة للتدخل في مختلف نشاطات البنوك والمؤسسات المالية وتوجيهها بالشكل المرغوب، إذ تسعى السلطة النقدية بشكل أساسي من خلال هذه السياسة إلى التحكم في الكتلة النقدية، وباعتبار هذه الأخيرة جزء من السياسة الاقتصادية فإن أهدافها تختلف من اقتصاد إلى آخر، ما يجعلنا قبل التطرق للأهداف نوضح بداية أهمية السياسة النقدية بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية كما يلي:¹

✓ أهمية السياسة النقدية بالنسبة للدول المتقدمة: تتمثل في:

- العمل على تحقيق التوازن الخارجي كاستقرار سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية في مستوى الاستخدام الشامل؛
- العمل على تحقيق حجم من الإنتاج في مستوى الاستخدام الأمثل والعمل على المحافظة على نفس المستوى، وذلك بأخذ بعين الاعتبار عوامل النمو الاقتصادي وكذا التوسع في مستوى الإنتاج والدخل؛
- العمل على استقرار وثبات الأسعار.

¹ صالح أحمد علي جامع، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، جي تاون للنشر، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2018، ص ص: 219-220

✓ أهمية السياسة النقدية بالنسبة للدول النامية: للسياسة النقدية دور في توفير التمويل الذاتي، غير أن تخلف النظام المصرفي على مستوى الدول النامية واختلال البنية الاقتصادية أدى إلى محدودية السياسة النقدية في حد ذاتها، وعليه فإنه يتوجب تطوير الأجهزة المصرفية وتوجيهها وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، وذلك بإحكام الرقابة على نشاطات البنوك والمؤسسات المالية، وانتهاج سياسة اقتصادية متناسب والأوضاع الاقتصادية لتجنب الاختلالات.

1 الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعددت اهداف السياسة النقدية عبر الزمن، حيث أن هذا التعدد لم يكن وليد الصدفة وإنما نتيجة لتعدد الأفكار التي جاء بها الاقتصاديون والتي كانت نتيجة لتجارب عديدة في عملية التطور الاقتصادي، والتي تم من خلالها إضافة العديد من الأهداف، أو إعطاء أولوية لهدف على حساب الآخر، كما ان هذه الأهداف قد تتعارض أحيانا، فاذا تم حصر الإطار الزمني في العقود الماضية من القرن العشرين نجد أنه في العشرينات من القرن الماضي كانت أولويات السياسة النقدية تقتصر على إدارة العرض النقدي لضمان استقرار الأسعار، ويرتكز هذا الرأي على الخلفية الفكرية للمدرسة الكلاسيكية التي ترى ان وظيفة النقود هي إتمام المعاملات والمبادلات الاقتصادية فقط، وأن أي تقلب في العرض النقدي نتيجة التدخل الحكومي سيؤدي إلى زيادة التضخم، ومن ثم فإن دور السياسة النقدية ينحصر في تحقيق الاستقرار في الأسعار فقط.

لكن بعد أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات أضافت النظرية الكينزية هدفا ثانيا وهو تحقيق التشغيل الكامل، ذلك أن النشاط الاقتصادي حسبها ليس في حالة تشغيل كامل وأن إغلاق فجوة الناتج يكون من خلال تفعيل دور الطلب الكلي¹. ومع منتصف الخمسينات أصبحت الأولوية لهدف تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادي، وفي السبعينات مع انهيار نظام النقد الدولي القائم على ثبات أسعار الصرف، أضاف الاقتصاديون للسياسة النقدية هدفا رابعا يتمثل في العمل على استقرار أسعار الصرف².

وفيما يلي مضمون كل هدف من أهداف السياسة النقدية:

¹ محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص: 482

² أكرم محمود الحوراني، عبد الرزاق حسن حساني، مرجع سابق، ص: 217

1-1 تحقيق الاستقرار في الأسعار: ويقصد التحكم في معدل التضخم والذي يعبر عنه ببساطة على أنه الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، وحسب رأي كالدور أن يكون معدل التضخم 0%، وهذا ما يتفق مع رأي فريدمان على أن تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التشغيل الكامل يتطلب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المستوى ما بين 5% و 6% سنويا¹.

ان مسألة استقرار الأسعار تعتبر شرطا ضروريا للتحكم في الوضع الاقتصادي، ذلك أن تحقيق الاستقرار في الأسعار يحفز الاستثمار لدى المنتجين ما يؤدي إلى تراكم رأس المال ومن ثم دعم النمو الاقتصادي وعلى العكس فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار يزيد من مخاطر الاستثمار وصعوبة اتخاذ القرار ما يقلل من النمو الاقتصادي، وعليه فإن هدف السياسة النقدية وبشكل رئيسي هو الحفاظ على معدل التضخم منخفضا مع تجنب التقلبات الدورية كهدف ثانوي².

1-2 تحقيق الاستخدام الكامل: حسب رأي كالدور فإن معدل البطالة يجب أن يبلغ 0%، ويقصد بالتشغيل الكامل ان يكون زيادة في حجم العمالة بما يحقق أقصى مستوى ممكن من التوظيف، وتحدد الإشارة هنا ان السعي من خلال السياسة الاقتصادية الى تحقيق التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة ان معدل تشغيل القوى العاملة 100% و أن معدل البطالة يساوي 0%³، وقد أجمع الاقتصاديون على أن زيادة مستوى التشغيل يعد من بين الأهداف الأساسية التي تسعى اليها السياسة النقدية، خاصة بعد ازمة الكساد العظيم فقد تبنت اغلب الحكومات المتخلفة هذا الهدف، ولتحقيق مستوى ملائم من النشاط الاقتصادي تعمل السلطات النقدية على بحث لإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما قد ينجم عنها من أضرار تمس الدخل والإنتاج⁴.

1-3 تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة: يعتبر هدف النمو الاقتصادي من الغايات الأساسية للسياسة الاقتصادية كونه ينعكس على المستوى المعيشي، وقد لا يتفق الاقتصاديون حول تحديد معدل نمو معين، فحسب فريدمان ان المعدل المرتفع يكون افضل من المعدل المتواضع، إذ ليس من الحكمة في مجتمع حر ان يحدد معدلا رقميا للنمو بشكل مسبق⁵.

¹ آمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد 3، جامعة بور سعيد كلية التجارة، مصر، ص: 129

² نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص: 15

³ آمال علي إبراهيم، مرجع سابق، ص: 129

⁴ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص: 16

⁵ اكرم محمود الحوراني، مرجع سابق، ص: 220

وفي ذات السياق يرى كالدور ان معدل النمو الاقتصادي يجب ان يبلغ نسبة 6%، فهو يتأثر بعدة عوامل اغلبها ليست ضمن سياسة الاقتصاد الكلي، كما انه يمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل من هذه العوامل كالاستثمار من خلال التحكم في معدلات الفائدة والتمكن من تحقيق معدلات فائدة منخفضة دون المساس بمستوى التضخم، إلى جانب ذلك فان تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية قد تمكن من امتصاص الفائض من العملة، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف النهائية الأخرى سابقة الذكر¹.

1-4 تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: ان استقرار المبادلات التجارية من خلال التأثير في أسعار الصادرات والواردات يعد من العوامل المهمة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستقرار في ميزان المدفوعات، وكل هذا يتوقف على الاستقرار في سعر الصرف. وفي هذا الإطار تمكن السياسة النقدية من تقليل العجز في ميزان المدفوعات انطلاقا من قيام السلطة النقدية برفع سعر الصرف، وهو ما يؤدي بدوره الى انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة والذي يؤدي بدوره الى تشجيع الصادرات المحلية وتقليل الطلب على السلع الأجنبية وكذا تحفيز الافراد الأجانب على توظيف أموالهم في البنوك الوطنية ومن ثم تخفيض العجز في ميزان المدفوعات².

2 الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية الكلية التي يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافه النهائية بعضها او كلها من خلال التحكم فيها، كما ان هذه الأهداف تعد بمثابة مؤشرات، حيث أن تغييرها يكون عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية، وان تحديد الأهداف الوسيطة يخضع لمعايير تتمثل في: القابلية للقياس والقدرة على السيطرة، أي القابلية للضبط من قبل البنك المركزي، الى جانب القدرة على التنبؤ بالأثر على الأهداف النهائية، وهنا نراعي ان يكون عاكسا جيدا للهدف النهائي المرغوب³.

وفيما يلي شرح لمضمون الأهداف الوسيطة:

¹ جويرسار، قويدري محمد، أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (1995-2019)، مجلة المقيزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2،

جامعة عمار تلجي، الاغواط (الجزائر)، ص: 94

² جويرسار، قويدري محمد، نفس المرجع، ص: 94

³ خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2014، ص: 154

2-1 المجمعات النقدية: وهي بمثابة المؤشرات الإحصائية لكمية النقود المتداولة، اذ تعتبر من الأمور المهمة جدا بالنسبة للبنوك المركزية فتعمل على تحديدها وحسابها وضبط تغيرها، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، بالإضافة الى ذلك ان المجمعات النقدية تعطي معلومات للسلطة النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، وتجدر الإشارة هنا إلى ان تحديد مستويات هذه المجمعات يتطلب منا التطرق إلى الطلب على النقود وكذا عرض النقود، فالطلب على النقود ينتج من الحاجة للحصول على مقبوضات نقدية من اجل القيام بالمشتريات او تكوين الاحتياطات، وعليه ان تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية يتطلب تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للاحتفاظ به وذلك بدلالة أهداف التضخم والنمو، وبخصوص عرض النقود فيتركز حول عملية تحليل الكتلة النقدية من خلال تحليل ثلاث حسابات وهي تحليل حساب البنك المركزي الذي يبين أنشطة البنك المركزي حيث تتضمن الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، ودائع الحكومة، الالتزامات الخارجية، في حين ان الأصول تتضمن الحقوق على الحكومة والبنوك التجارية، وكذا حساب المتحصلات الخارجية.

الى جانب ما ذكرناه نقوم بتحليل حسابات البنوك التجارية التي تبين ملاحظات لأنشطة المؤسسات فتتضمن الخصوم: الودائع بمختلف أنواعها من التزامات خارجية وقروض البنك المركزي في حين أن الأصول: تتضمن الاحتياطات، المتحصلات الخارجية وغيرها، وأخير المسح النقدي وهناك من يسميه الوضع النقدي والذي يمكن من تحليل المجمعات النقدية المتأثرة بسلوك السلطات النقدية، وهنا يتم دمج بيانات الميزانية العمومية للبنوك التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أصناف قليلة تظهر حركة النقود وأشباه النقود¹.

2-2 معدل الفائدة: لتحقيق الاهداف النهائية للسياسة النقدية يتم اتخاذ معدل الفائدة كهدف وسيط، وما يجب أن تأخذه السلطة النقدية بعين الاعتبار هو أن معدل الفائدة يرتبط بنمو الكتلة النقدية، وحسب النظريات الكلاسيكية والكينزية التي تطرقت الى تحديد معدلات الفائدة فقد ربط الكلاسيك تحديد معدلات الفائدة بتوازن سوق السلع والخدمات عن طريق ما يسمى برؤوس الأموال القابلة للإقراض أما عند كينز فمعدل الفائدة يتحدد في سوق النقد، وفي إطار التجارب الدولية كانت أحسن النتائج للثنائي النمو والتضخم سجلت عند معدل فائدة مستقر وأكبر من معدل التضخم بـ 1 الى 3%، وقد سجل ارتفاع معدل التضخم في فرنسا خلال السبعينات بسبب انخفاض معدل الفائدة عن معدل التضخم لفترة معينة، وحدث العكس في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، فقد طبقت أسعار فائدة أكبر بكثير

¹ صلاح محمد وآخرون، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة المسيلة، 2018، ص ص: 57-58

عن معدل التضخم وكانت نتائج النمو والتشغيل ضعيفة وهو ما يوضح أن التغيرات في معدل الفائدة لا يعكس بالضبط نتائج مجهودات السياسة النقدية، ما ذهب البعض الى رفض استخدام تغيرات معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية¹.

2-3 سعر الصرف: إن استقرار سعر الصرف يعتبر بمثابة ضمان استقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، كما ان انخفاض هذا الأخير يمكن من تحسين وضعية ميزان المدفوعات، ما يجعل السلطة النقدية تستخدمه كهدف، لهذا تعتمد السلطات النقدية إلى التدخل والتأثير على سعر الصرف من خلال استعمال احتياطاتها وذلك للحفاظ على قيمة عملتها تجاه العملات التي ترتبط بها، والتي تعتبر تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف مع عدم ضمان النجاح، وعليه فإنه يصعب التحكم والسيطرة في هذا الهدف².

ثانيا: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف اقتصادية واجتماعية نذكر منها ما يلي:

1-تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تستخدم الدولة الميزانية كأداة أساسية لمواجهة مشاكل البطالة والتضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال الانفاق العام الذي يؤثر بشكل مباشر على الطلب الكلي باعتباره أحد مكوناته والضرائب التي تؤثر على الدخل المتاح للإنفاق للأفراد وعلى ربحية المنشآت، حيث كان الكلاسيك يرون ضرورة أن يتساوى جانبي الموازنة العامة للدولة أي جانب النفقات العامة والإيرادات العامة، كما أن تحقيق هذا الشرط دليل على ان الإدارة الحكومية تستطيع إدارة الموازنة العامة، وقد كانت هذه الفكرة نابعة من قناعتهم بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

غير أن ظهور الفكر الكينزي نادى بالتدخل في النشاط الاقتصادي واستخدام أدوات السياسة المالية في التأثير على جانب الطلب لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وقد أكد أصحاب هذه الفكرة على ضرورة النظر عند تحديد الإيرادات والنفقات الى احتياجات الطلب في الاقتصاد الوطني بغض النظر عن تساوي جانبي الموازنة العامة، فعندما تطبق الدولة مبدأ الموازنة غير المتوازنة (العجز أو الفائض) تحاول من خلال ذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي

¹ خيل عبد القادر، مرجع سابق، ص: 157

² صلاح محمد وآخرون، مرجع سابق، 58

فترات الكساد أو الركود تتبع الدولة سياسة العجز في الموازنة فتقوم بتخفيض الضرائب أو زيادة النفقات أو كلاهما معا ما يؤدي الى زيادة الطلب ومن ثم علاج الكساد، وفي حالة التضخم تقوم بتطبيق سياسة فائض الموازنة فتخفض النفقات أو تزيد الضرائب أو كلاهما لإحداث خفض في الطلب الكلي ومن ثم تحقيق الاستقرار، إذ تتطلب سياسة الموازنة غير المتوازنة عند التطبيق أن تكون الحكومة قادرة على تمويل العجز من مصادر التمويل المختلفة، واستخدام الفائض في زيادة الإيرادات عن النفقات¹.

2 تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، فهي تسعى إلى توجيه الموارد الى القنوات المرغوبة بغرض الزيادة في الإنتاج ومن ثم تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، ولتحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو طويل المدى وجب تحديد القنوات المختلفة التي يمكن من خلالها للسياسة الضريبية وسياسة الانفاق والسياسة العامة للميزانية أن تؤثر على النمو، ففعالية السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي تعتمد على ما إذا كان الانفاق العام يزيح الانفاق الخاص على الاستثمار والاستهلاك أم لا، بمعنى أنه إذا زادت الحكومة إنفاقها دون أي زيادة مقابلة في الإيرادات العامة فسينتج عن ذلك عجز في الميزانية، وبناء على ذلك إذا تم تمويل العجز بإصدار دين محلي سترتفع أسعار الفائدة المحلية وقد يكون تأثير سلبى على النمو الاقتصادي نتيجة لذلك، وإذا تم تمويل الزيادة في الانفاق من خلال تكوين النقود، قد يؤدي الى الارتفاع في معدل التضخم ما يؤدي بدوره ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية ومن ثم تقليل الانفاق الخاص، ما يؤدي بدوره الى كبح الأنشطة الاقتصادية على المدى القصير وإعاقة تراكم رأس المال على المدى الطويل، والنتيجة تكون انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي، وقد اشارت العديد من الدراسات على أن الانفاق الاستثماري العام يساهم في زيادة تراكم رأس المال الخاص، ما يؤدي بدوره تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، في حين أن الانفاق الاستهلاكي العام لديه القدرة على إعاقة النمو².

إن التفاعلات بين الانفاق الحكومي والضرائب والنمو الاقتصادي معقدة ومتشعبة، ما يجعلها تثير نقاشا مستمرا حول فعالية السياسة المالية في النمو لاسيما في البلدان النامية، وعلى الرغم كل الجدل القائم بين متغيرات

¹ محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العربية، 1441، ص ص: 229-230

² Amal MATALLAH, Siham MATALLAH, **Dose fiscal Policy spur economic growth? Empirical evidence from Algeria, Theoretical and Applied Economics**, Volume XXIV (2017), No. 3(612), P 127

السياسة المالية والنمو الاقتصادي فإن معظم التحليلات التجريبية تتجاهل المواصفات الكاملة لقيود الميزانية اثناء استخدام مناهج الانحدار¹.

3 إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية: يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغية تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع².

ويشمل التخصيص عدة تقسيمات تتمثل في تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك، الى جانب تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة، فتعتمد الدولة الى عملية تخصيص الموارد بفرض الضرائب أو القيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة عندما يعجز السوق عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى وهذا الاجراء لا يخص المنتجين فقط بل المستهلكين كذلك، فبالنسبة للمنتجين تقدم حوافز مالية للتشجيع الاستثمارات الخاصة كالإعفاءات الضريبية على أرباح الاعمال في الاستثمارات الجديدة أو الاعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة كالرسوم الجمركية، أما بالنسبة للمستهلكين فمن خلال السياسة المالية التي تقوم بها الدولة تتدخل لصالح المستهلكين، ذلك ان المستهلكون يرغبون في الحصول على سلع ذات نوعية جيدة وبأسعار منخفضة، وفي نفس الوقت نجد أن المنتجين يبحثون عن بيع سلعهم بأسعار عالية، ويقع هذا عندما تتاح لهم فرصة للاحتكار ويرجع هذا الى سوء تخصيص الموارد، وفي ظل استغلال المنتجين فرصة رفع الأسعار تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار كان تتدخل بتدعيم الاسعار³.

4 إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل عادل: يقصد بإعادة توزيع الدخل، إدخال تعديلات على التوزيع الاولي للدخل بهدف تقليل التفاوت في المجتمع، فأى سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب ان تقلل من هذا التفاوت، وتتأثر عملية توزيع

¹ Sultan Hafeez Rahman, Muhammad Shahadat Hossain Siddiquee, **Short- and long-run growth effects of fiscal policy in Bangladesh**, SN Bus Econ, 2022, P1

² دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 84

³ حراق مصباح، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، 2012، ص: 10

الدخل بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج أي ان التوزيع يتحقق بالدرجة الأولى لصالح من يملكون وسائل الإنتاج، إذ أن توزيع بين الافراد قد لا يكون عادلا من جهة نظر المجتمع.¹

المبحث الثاني: التدابير النقدية والمالية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية

تسعى الحكومات من خلال الإجراءات والتدابير التي تضعها في إطار السياسة النقدية والمالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وعلاج مختلف المشكلات الاقتصادية كمشكلة التضخم في عجز الموازنة العامة للدولة، ومشكلة البطالة والتضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي، وفيما يلي نتطرق إلى التدابير المتخذة في إطار هاتين السياستين.

المطلب الأول: سياسة الانفاق العام

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى تعزيز مكانة النفقات العامة في تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وستتطرق إلى أهم الإجراءات والتدابير في إطار سياسة الإنفاق العام خاصة ما تعلق بسياسة الانفاق الحكومي الاستثماري لما لها من دور كبير في تنويع الإنتاج.

أولاً: مفهوم سياسة الانفاق العام

إن ما يجعل من الانفاق العام سياسة اقتصادية للحكومات لها وسائلها وأهدافها، هو أن هذا الأخير يعبر عن السلوك المالي للحكومات، والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.²

سياسة الانفاق العام: هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الانفاق العام وتدير وسائل تمويله لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد.³

سياسة الانفاق العام: هي عبارة عن الطريقة التي تسعى من خلالها السلطات العامة باستخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.⁴

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص: 87

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 190

³ قميبي عفاف، اتجاه السياسة الانفاقية العامة في التأثير على بعض الاختلالات الاقتصادية الداخلية في الجزائر (2000-2018)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06،

العدد 02، 2022 ص: 318

وعلى هذا الأساس سياسة الانفاق العام من حيث المضمون هي مجموعة الإجراءات والتدابير المرتبطة بالإنفاق العام، والتي من خلالها تسعى الحكومة إلى التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية.

ثانيا: سياسة الانفاق العام الاستثماري

الانفاق الحكومي الاستثماري هو نفقات حكومية الهدف منها تنمية الثروة القومية كالإنفاق على مشاريع البنى التحتية، ويقسم الانفاق الحكومي الاستثماري إلى إنفاق استثماري إنتاجي موجه لتوسيع الإنتاج الاستثمار، وإنفاق استثماري غير إنتاجي موجه لخدمات قطاع التعليم والثقافة والصحة.¹

وفي إطار سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري، فإن الانفاق الحكومي الاستثماري يركز بكل كبير على الانفاق على المشاريع الإنتاجية وكذا الانفاق على البنى التحتية، مع الإشارة إلى أن هذين الانفاقين بينهما تداخل كبير جدا ولا يمكن الفصل بينهما فهما متكاملين، وهذا يرجع إل صعوبة تحديد الآثار لكل صنف على المتغيرات الاقتصادية وعلى رفع القدرة الإنتاجية، سوا كانت هذه الآثار مباشرة أو غير مباشرة.² إذ تساهم سياسة الانفاق العام بشكل كبير في تنوع الإنتاج، فالنفقات الاستثمارية تمكن من تكوين رؤوس الأموال العينية والتي تعتبر من أهم العناصر الإنتاجية، كما أنها تساهم بشكل كبير في توفير هياكل البنى التحتية كالرق ووسائل الاتصال والسكك الحديدية، وهو ما يساهم بدوره في تحقيق التنوع الاقتصادي.³

المطلب الثاني: السياسة الضريبية والجمركية

لضرائب دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي أداة فعالة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق مختلف الأهداف المرغوبة وذلك عن طريق وضع سياسة ضريبية تتوافق مع هذه الأهداف، كما تعد السياسة الجمركية أحد فروع

⁴ براهم خناطلة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص: 553-554

¹ بن عزيز أسامة، شباب زينب، أثر الإنفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص: 05

² بغداد بنين وآخرون، أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصادات النفطية (الإمارات-السعودية-الجزائر)، مؤتمر التنمية المتوازنة، جامعة الملك خالد-السعودية-، 2019، ص: 5

³ فامة الزهراء عماري، علي سنوسي، الإنفاق العام الاستثماري ودوره في تنوع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص: 799

السياسة المالية التي لها دور محوري في مجال التجارة الخارجية، إذ تستخدم الدولة أدوات هذه السياسة في تحقيق أهدافها المرجوة.

أولاً: السياسة الضريبية

1 مضمون السياسة الضريبية

السياسة الضريبية: تعد من السياسة المالية، وتمثل مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية مرغوبة وتجنب أية آثار غير مرغوبة فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية¹.

السياسة الضريبية: هي مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات وعليه فإن المفهوم الصحيح بوضع وتصميم مكونات السياسة الضريبية في ضوء علاقة التناسق والترابط بين أجزائها، ما يسهم في تحقيق أهداف المجتمع.

ويعد النظام الضريبي الترجمة العملية للسياسة الضريبية، وهو أحد اساليب تحقيق أهدافها، وأن السياسة الضريبية الواحدة يمكن تنفيذها بأكثر من نظام ضريبي²، ذلك أن النظام الضريبي هو مجموعة من الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن معين، ومن ثم فإن السياسة الضريبية الواحدة يمكن ترجمتها عمليا إلى أكثر من نظام ضريبي، واختلاف النظم الضريبية بين الدول لا يعني اختلاف السياسة الضريبية لهذه الدول.

2 أهداف السياسة الضريبية: لسياسة الضريبية أهدافا متعدد نورها فيما يلي:³

1-2 توجيه الاستهلاك: للتأثير على السلوك الاستهلاكي تعتمد الحكومة إلى استخدام الضريبة كأداة للتأثير على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، كفرض ضرائب مرتفعة مثلا على السلع الضارة صحيا وخفضها على السلع المنتجة محليا لتشجيع استهلاكها.

¹ الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحرقات في الجزائر 1990-2019، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص: 308

² بوحفصي أنفال، بن شلاط مصطفى، دراسة تحليلية لفعالية النظام الضريبي خارج المحرقات في الجزائر 1990-2019، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 02، ص: 288

³ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 168-171

2-2 زيادة تنافسية المؤسسات: يظهر تأثير الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثير هذه الأخيرة على عوامل الإنتاج، إذ نجد أن الدول التي تسعى إلى زيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، تعمل على إعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية.

2-3 السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي: يتم ذلك عن طريق تنسيق الأنظمة الضريبية باعتماد نفس المدونة، تنسيق المعدلات، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب.

2-4 إعادة توزيع الدخل: تقوم الضريبة بدور المصحح لحالة التوزيع الأولي، غير أن قياس إعادة التوزيع عن طريق الضريبة يطرح عدة مشاكل منهجية تتعلق بكيفية الأخذ بعين الاعتبار المزايا المحصل عليها من قبل بعض الفئات عن طريق النفقات العمومية.

2-5 تمويل التدخلات العمومية: بالرغم من توفر العديد من الإمكانيات لتمويل الانفاق العام، إلا أن اللجوء إلى الضريبة يبقى متميزا كونه إجراء غير تضخمي، وأن قدرة الدولة على الاختصاص الضريبي غير محدودة بخلاف الإصدار النقدي.

3 الإنفاق الضريبي

يعرف الانفاق الضريبي على أنه "ضياح الإيرادات بسبب الأحكام التفضيلية للهيكل الضريبي الذي يتمثل هدفه الصريح في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة"¹. كما تعرف النفقات الضريبية على أنها برامج حكومية قائمة على تقديم المساعدة المالية التي تمنحها الأحكام الضريبية بدلا من تقديمها عن طريق الانفاق العام المباشر. وللنفقات الضريبية عدة أشكال نوجزها فيما يلي²:

تصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الضريبية إلى خمسة أنواع:

3-1 الاعفاءات: وهي اسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد، مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وهو ما يمكن الممول من زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، والاعفاء قد يكون دائما

¹ Bratić vjekoslav, Tax Expenditures: A Theoretical Review, Financial Theory and Practice 30 (2), 113-127 (2006), P115
<https://www.researchgate.net/publication/5129456>

² عبد المجيد قدي، التهرب الضريبي والحناق على التنمية، دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2022، ص ص: 171-173

او مؤقتا، كليا أو جزئيا، غير انه من أكثر النفقات الضريبية استعمالا في الدول النامية الإعفاءات الضريبية المؤقتة لسهولة ادارتها.

3-2 التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء: وهو إجراء يتم بموجبه تخفيض واستبعاد بعض عناصر الوعاء الضريبي من خلال خصومات تتم عليه، ما يمنك الممول من تحقيق وفر ضريبي، وكذا تقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة حين يكون المعدل نسبيا أو تصاعديا.

3-3 التخفيضات الخاصة بالمعدلات: يتم ذلك من خلال اخضاع الوعاء الضريبي الى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي، فعلى سبيل المثال في الجزائر نصت المادة 46 من قانون المالية 2022 على ان "تخضع الأرباح المعاد استثمارها للضريبة على أرباح الشركات بمعدل مخفض قدره 10% ويطبق هذا المعدل على نواتج سنة 2022 والسنوات التي تليها" مع العلم ان المعدل العادي للضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة: 19% بالنسبة لأنشطة انتاج السلع، 23% بالنسبة لأنشطة البناء والاشغال العمومية والأنشطة السياحية والحمامات، 26% لباقي الأنشطة.

3-4 القرض الضريبي: هو امتياز ضريبي متعلق بفئة معين من المكلفين الذين تتوفر فيهم شروط خاصة، إذ يتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع مع الأخذ بعين الاعتبار القواعد الضريبية السارية المفعول، فالقرض الضريبي يعمل على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة، كما أنه لا يمس قيمة الوعاء، غير أنه يمكن من تحقيق وفر ضريبي.

3-5 تأجيل الضريبة: من خلال هذا الاجراء يتم السماح بعدم دفع الضريبة في الفترة الزمنية المحددة وتأجيلها لفترة لاحقة.

إن ما يجدر الإشارة إليه أن وجود نفقات ضريبية موجهة لفئة من المكلفين، يمكن استخدامها في أهداف غير الأهداف التي وضعت لأجلها، ذلك أن بعض المكلفين بالضريبة يبحثون عن الثغرات في النظم الضريبية ومن ثم استغلالها في التهرب الضريبي¹.

ثانيا: السياسة الجمركية

1 مفهوم وأهداف السياسة الجمركية

¹ عبد المجيد قدي، التهرب الضريبي والحناق على التنمية، نفس المرجع، ص: 186

1-1 مفهوم السياسة الجمركية

قدمت العديد من التعاريف للسياسة الجمركية نذكر منها:

السياسة الجمركية: هي مجموعة الإجراءات والوسائل المعتمدة في مجال التجارة الخارجية من قبل السلطات العامة، التي تتخذها في زمن معين بغية تحقيق أهداف معينة تتماشى وطبيعة النظام الاقتصادي السائد¹.

السياسة الجمركية: مفهوم شامل من خلاله تقوم الدولة بتصميم العديد من البرامج وتنفيذها عن عمد، كما أنها تتكون من العديد من الإجراءات والأساليب والنظم، فهي أدوات تستخدمها الدولة بهدف إحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة في كل متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي².

للسياسة الجمركية معنيان: المعنى الواسع والمعنى الضيق، فالأول يتعلق بمجموعة الإجراءات والأدوات والوسائل الفنية المتعلقة بالتجارة الخارجية والتي تصرها الدولة بغية تنظيم تجارتها الخارجية، أما المعنى الثاني فيتعلق بالسياسة الجبائية الجمركية، فهو بذلك ينصرف إلى تحديد النتائج الضريبية الجمركية لسلع التجارة الخارجية³.

وعلى هذا الأساس نعرف **السياسة الجمركية** على أنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة في مجال تجارتها الخارجية والتي من خلالها تصمم مجموعة من البرامج وتنفذها قصد إحداث ما هو مرغوب وتجنب ما هو غير مرغوب فيه، ومن ثم تحقيق الأهداف المسطرة.

1-2 أهداف السياسة الجمركية تكمن أهداف السياسة الجمركية في:

1-2-1 الهدف المالي: ويتمثل هذا الهدف في تحصيل الضرائب والرسوم، حيث تقوم إدارة الجمارك بتحصيل العديد من الحقوق والرسوم عند استيراد السلع أو تصديرها كالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة والضرائب والرسوم الخاصة كرسوم التبغ⁴.

¹ تومي رحاب الإسلام، علاوي صافية، مساهمات السياسة الجمركية في تحقيق تنمية مستدامة دراسة حالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02، 2021، ص: 108

² إيمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسات الجمركية المصرية في تحقيق أهداف المجتمع خلال الفترة 1913-2016، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد 55، العدد الأول، 2018، ص: 02

³ ميلودي عمار، ولحي بوعلام، السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2017، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2018، ص: 247

⁴ تومي رحاب الإسلام، علاوي صافية، مرجع سابق، ص: 113

1-2-2 الهدف الاقتصادي: إذ من خلال السياسة الجمركية المنتهجة يتم علاج الخلل في الميزان التجاري وكذا تحفيز وتنشيط الصناعات الوطنية الناشئة التي تمكن من إنتاج سلع بإمكانها أن تحل محل الواردات¹، إلى جانب تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة ومن ثم رفع كفاءة الاقتصاد الوطني ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي²:

✓ العمل على تشجيع الاستثمار وذلك بتمكين المستثمرين من الحصول على تسهيلات ومن ثم حفز رؤوس الأموال على انشاء مشاريع تنموية؛

✓ تحفيز وتشجيع الصناعة المحلية وحماية الإنتاج الوطني وذلك من خلال القيام بإعفاءات أو تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على المواد الأولية التي تدخل في الصناعات المحلية، وكذا مختلف الأجهزة التي تستعمل في عملية التصنيع وفي نفس الوقت العمل على رفع الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة والتي تكون مشابة للإنتاج المحلي؛

✓ القيام بما يمكن من إيجاد أسواق خارجية للصادرات بإعفاء ما يتم تصديره من منتجات من كافة الرسوم والضرائب الجمركية.

1-2-3 أهداف أخرى: هناك أهداف أخرى سياسية وصحية وأمنية تتمثل في:³

✓ حماية السوق الداخلية: وذلك بغرض رقابة صارمة على السلع الواردة إلى التراب الوطني؛

✓ المحافظة على الموارد المالية للدولة وذلك بفرض رقابة صارمة على تنقل رؤوس الأموال والمعادن الثمينة من وإلى الخارج؛

✓ المحافظة على تطبيق بعض القرارات السياسية: إذ تعمل إدارة الجمارك على التطبيق الصارم لبعض القرارات السياسية كحظر الاستيراد من بلد معين (البضائع المستوردة من إسرائيل مثلاً) ؛

✓ تجسيد الإجراءات المتعلقة بالجانب الصحي: تقوم إدارة الجمارك بتطبيق مختلف الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على صحة المستهلك وذلك بمنع الاستيراد من البلدان التي ظهر بها بؤر مرض معين؛

¹ إيمان حسن محمود سوسة، مرجع سابق، ص: 04

² ميلودي عمار، تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر، 2019-2020، ص: 11

³ خديم كريم، حاكمي بوحفص، التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2018، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص: 427

✓ تجسيد الإجراءات المتعلقة بالجانب الأمني: تعمل دائرة الجمارك على منع دخول أو خروج بعض المنتجات للحفاظ على الأمن العام كالأسلحة.

2 أدوات السياسة الجمركية

حتى تحقق السياسة الجمركية أهدافها تعتمد الدول على استخدام أدوات ضريبية وأخرى غير ضريبية:¹

1-2 الأدوات الضريبية للسياسة الجمركية: هي تلك القيود التعريفية التي تستخدم كل الوسائل المرتبطة بالضريبة الجمركية والتعريف الجمركية، فتلجأ الدولة من خلال السياسة الجمركية المنتهجة إلى تنظيم تجارتها الخارجية بواسطة هذه الوسائل لتحقيق أهداف محددة، غير أن هذه السياسة قد تختلف من زمن إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، فتعد الأدوات الضريبية من أهم أدوات السياسة الجمركية فهي تفرض على قيم السلع المستوردة وفي بعض الحالات على السلع المصدرة، فالضرائب الجمركية تعد من أقدم الضرائب التي كانت في المجتمعات القديمة، فعرفت في عهد الفراعنة وأول من فرضها في الدولة الإسلامية سيدنا عمر بن الخطاب وسميت بعشور التجارة.

1-2 الأدوات غير الضريبية للسياسة الجمركية: هي إجراءات أو وسائل -بخلاف التعريف- تؤثر على حركة التجارة، هذه الإجراءات تتراوح ما بين حظر كامل للاستيراد يعلن عنه صراحة وبين تعليمات وإجراءات جمركية مشددة أو بنود غامضة في الإجراءات الجمركية المتعلقة بعملية الاستيراد، ومهما يكن فإن الأدوات المستخدمة في تحرير أو تقييد التجارة متعددة، وغالبا ما يطلق عليها القيود الجمركية غير التعريفية، هذه الوسائل قد تكون قيود كمية على التجارة ومن ثم فهي تسمح بدخول أو خروج كمية معينة من المنتجات استيرادا وتصديرا مثل نظام الحصص وتراخيص الاستيراد أو قيود سعرية كنظام الإغراق.

المطلب الثالث: سياسة الصرف

أولا: مفهوم سعر الصرف

سعر الصرف ليس أداة بيد الافراد والمؤسسات، بل إرادة جماعية توجهها الحكومات من خلال هيئات رسمية باستطاعتها فهم المتغيرات المحيطة به، وبالتالي فإن سياسة سعر الصرف تحتوي على تكفل الدولة برعاية مصالح الاقتصاد الوطني وأعوانه في مجال صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ولسعر الصرف سعر اسمي وآخر حقيقي:²

¹ إيمان حسن محمود سوسة، مرجع سابق، ص: 14

✓ **سعر الصرف الاسمي:** يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية.

✓ **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو يقيس القدرة على المنافسة.

وعليه يمكن القول إنه إذا كان مؤشر سعر الصرف الحقيقي في اتجاه نحو الارتفاع، فهو دليل على ضعف القدرة التنافسية من ناحية الأسعار، أما إذا كان مؤشر سعر الصرف الحقيقي في اتجاه نحو الانخفاض فهو دليل على ارتفاع القدرة التنافسية من ناحية الأسعار كذلك، ما يعمل على تشجيع الصادرات.

كما يعد سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات في العالم، ومن ثم فهو يلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي الخارجي للدولة، وذلك لتأثيره على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ثم فإن لسعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها¹:

1 الوظيفة القياسية: يشكل سعر الصرف قاعدة أساسية للقياس المباشر للتجارة الخارجية، ذلك انه يعتبر حلقة وصل بين الأسعار الدولية والأسعار المحلية، ومن خلاله فإنه يمكن التعبير عن الأسعار المحلية بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية.

2 الوظيفة التطويرية: يلعب سعر الصرف دور مهم في تشجيع الصادرات، إذ يسهم هذا الأخير في تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة، كما أنه يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بواردات تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، ومن ثم إن سعر الصرف يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.

3 الوظيفة التوزيعية: نظرا لارتباط سعر الصرف بالتجارة الخارجية، إنه يقوم بوظيفته التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، فعلى سبيل المثال عند انخفاض سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني، وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن رغبت اليابان في زيادة حصتها من الحبوب فإنها ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات بسبب ارتفاع قيمة الدولار إزاء الين الياباني، ما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولار الأمريكي ويرفع من احتياطات

² لياز الأمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2016، ص: 113-116

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 16

الولايات المتحدة الأمريكية من الدولار، وعليه فإن تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة يؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

ثانيا: النظريات المفسرة لسعر الصرف

لقد تباينت الآراء حول طرق تحديد سعر الصرف، وبذلك ظهرت عدة نظريات سعت الى تحديد سعر الصرف تحديدا يتكيف مع مختلف الاقتصادات سواء في دول نامية او متقدمة، وتتمثل أهم هذه النظريات فيما يلي:

1 نظرية تعادل القوة الشرائية: ان الفكرة الأساسية لهذه النظرية تنطلق من أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والاسعار الخارجية، ومعنى ذلك ان سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن ان تشتريه هذه العملة محليا وما يمكن ان تشتريه في الخارج، فعلى سبيل المثال ان الدولار الأمريكي يتحدد سعر صرفه مقابل الدينار الجزائري بناء على قدرته الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وفي الجزائر، وهو ما يجعل الدول التي تعرف اسعارا مرتفعة نسبيا تلجأ إلى الاستيراد من الدول التي تعرف انخفاضا نسبيا في الاسعار، ولقد قدمت هذه النظرية تفسيراً واضحاً لسعر الصرف لكنها لم تتطرق إلى عدد من العناصر لها اثر في تحديد العلاقة بين عملتين، تتمثل فيما يلي¹:

✓ مدى وفرة عناصر الإنتاج واختلاف تكلفتها؛

✓ اختلاف أساليب وطرق قياس التضخم؛

✓ اختلاف مستويات الطلب على السلع نظرا لتباين اذواق المستهلكين وعاداتهم.

وعادة ما يكون هناك نوعان من تعادل القوة الشرائية: تعادل القوة الشرائية المطلقة وتعادل القوة الشرائية النسبية، فعندما تكون قيم العملات الأجنبية والمحلية متساوية في القدرة لشراء كمية معينة من السلع والخدمات بعد تحويل العملة يشار إلى ذلك على أنه تعادل القوة الشرائية المطلقة، في حين ينشأ تعادل القوة الشرائية النسبية عندما يكون شراء نفس الكمية من السلع والخدمات بعد تعديل التضخم، أي بمراعاة معدل التضخم وحركة أسعار الصرف على مد فترات زمنية معينة، فيؤدي التعديل في أسعار الصرف الى تعويض الفروق في مستو الأسعار التي يتم تقييمها بمرور الوقت في البلدين².

¹ لباز الأمين، مرجع سابق، ص: 118

² Saidat Fehintola Olaniran, Mohd Tahir Ismail , **Testing absolute purchasing power parity in West Africa using fractional cointegration panel approach**, Scientific African, 2023, P 01

2 نظرية تعادل أسعار الفائدة: سعى كينز الى تفسير العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة، وبذلك عمل على ابراز الترابط بين سوق النقد المحلي وسوق الصرف، والمبدأ في ذلك ان أي تغير في معدلات الفائدة في دولتين لا بد ان يؤثر في تغير سعر الصرف، وبتوضيح أكثر فإنه إذا كان هناك اختلاف بين معدلات الفائدة بين دولتين فان ذلك سيتبعه اما تحسن او تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، كما أن عمل أسعار الفائدة يكمن في ان تدفق رؤوس الأموال يكون من البلدان ذات أسعار فائدة منخفضة الى البلدان ذات أسعار فائدة مرتفعة بغية الحصول على أكبر عائد، فارتفاع أسعار الفائدة (سياسة توسعية) هو المحرك لتدفق رؤوس الأموال وانسياب رأس المال الأجنبي، ما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على العملة المحلية للبلدان ذات أسعار الفائدة المرتفعة، وزيادة عرض العملات الأجنبية الأخرى، وهذا بدوره كذلك يرفع من قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، غير أن هذا الارتفاع في قيمة العملة سيؤدي الى انخفاض في تنافسية الصادرات¹.

3 نظرية سعر الخصم: حسب Wichesell فإن رفع سعر الخصم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما يؤدي بدوره الى رفع القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد نتيجة زيادة الطلب الخارجي عليها ومن ثم رفع سعر الصرف لهذه العملة، في حين أن خفض سعر الخصم يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، ما يعمل على نزوح رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إلى البلدان التي تكون فيها معدلات الفائدة أعلى، مما يزيد من عرض العملة الوطنية ويؤدي ذلك الى انخفاض قيمة العملة خارجياً ومن ثم انخفاض الصرف لهذه العملة².

4 نظرية مستوى الإنتاجية: هذه النظرية تشير الى ضرورة تقييم العملة المحلية بما يتناسب ومستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني، وغياب ذلك يؤدي الى اختلال التوازن الاقتصادي المرغوب، وتفسير ذلك أنه عند انخفاض مستوى الإنتاجية وفي نفس الوقت تحديد سعر الصرف للعملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، ينتج عن ذلك ارتفاع في الأسعار لانخفاض الإنتاج، وانخفاض في الصادرات لارتفاع قيمة العملة، وقد وجدت المانيا نفسها في هذه الوضعية سنة 1924³.

¹ إيمان أحمد عوض، حنان خضاري مهدي، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسيع حجم الصادرات، مجلة البحوث المالية، المجلد 22، العدد الأول، 2021، ص: 227

² ماهر حسن محمد حمد، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر — غزة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 2018، ص: 65

³ لباز الأمين، مرجع سابق، ص: 119

ثالثاً: أدوات تنفيذ سياسة الصرف

قد يكون سعر الصرف مثبتاً أمام عملة أو سلة عملات، وقد يكون مرناً، لذلك فإنه وفي إطار الاجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومات من خلال السلطة النقدية تراعي المفاضلة بين نظامي سعر الصرف الثابت والمرن، ذلك أن لنظام سعر الصرف دوراً رئيسياً في نوعية الاجراءات والتدابير الملائمة ومدى فاعليتها، وفي الغالب فإن الدول النامية تميل إلى سعر الصرف الثابت، كما أن لنظام سعر الصرف انعكاسات على قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات الخارجية، وللمفاضلة بين سعر الصرف الثابت والمرن تؤخذ بعين الاعتبار مايلي¹:

1 اعتماد نظام سعر صرف مرّن يمكن صانعي السياسة الاقتصادية من التركيز على الأهداف المحلية دون مراعات ما ينعكس على ميزان المدفوعات، في حين أنه في حالة اعتماد سعر صرف ثابت يجب أخذ بعين الاعتبار ما يترتب على السياسة الاقتصادية المحلية من تغير في وضع ميزان المدفوعات.

2 يسمح سعر الصرف المرّن بعزل الصدمات التي تحدث في الخارج، ففي حالة انكماش في الاقتصاد العالمي يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على الصادرات، ما يؤدي بدوره إلى تراجع سعر الصرف، وهو ما يحسن من تنافسية السلع المحلية، ومن ثم عودة ميزان المدفوعات إلى توازنه، غير أنه في حالة تبني سعر صرف ثابت فإن انخفاض الصادرات سينتج عنه تراجع في احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي، وانكماش في الاقتصاد المحلي مع عدم قدرة سعر الصرف على التكيف.

3 التقلبات المتكررة في الصادرات نتيجة التذبذب في أسعارها وليس في حجمها، للإشارة فإننا نلاحظ هذا في الدول النامية التي تعتمد في أغلب صادراتها على السلع الأولية، والتي نستطيع القول أن تبنيها لنظام سعر الصرف المرّن سيجعل عملتها تتعرض لتقلب حاد مع تدبب أسعار صادراتها، ومن ثم فإن تبنيها سعر صرف ثابت يكون أحسن لتحقيق استقرار أكبر في سعر صرف عملتها وفي نشاطها الاقتصادي محلياً كذلك، وعليه فإنه في الفترة التي يكون فيها أسعار صادراتها من السلع الأولية مرتفعة يكون لديها تراكم في احتياطي النقد الأجنبي، وينكمش الاحتياطي في حالة تراجع الأسعار.

¹ عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الامام، الرياض، الطبعة الأولى، 2018، ص ص: 2019-2020

ولتنفيذ مختلف التدابير في إطار سياسة سعر الصرف وتحقيق الأهداف المرغوبة، تستخدم السلطات أدوات من بينها¹:

1 مراقبة الصرف: من خلال هذه الأداة يتم إخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، وذلك لمقاومة خروج رؤوس الأموال، ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية في مراقبة الصرف:

✓ العمل على الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛

✓ تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة؛

✓ العمل على تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة، وحسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، غير أن انتشار التعويم جعل أغلب الدول تتخلى عن هذه السياسة.

2 استخدام احتياطات الصرف: في حالة انهيار العملة تقوم السلطة النقدية في ظل نظام أسعار صرف ثابتة ببيع العملات الصعبة التي لديها مقابل العملة المحلية وذلك للمحافظة على سعر صرف عملتها، وتقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية عندما تتحسن عملتها، أما إذا كانت الاحتياطات غير كافية فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض العملة المحلية.

3 إقامة سعر صرف متعدد: حيث يتم اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، فنجد سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه، ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، إلا أن هناك صعوبة في اللجوء إلى هذا الأسلوب لما يضعه صندوق النقد الدولي من شروط، ولما يؤديه إلى فقد للثقة في العملة.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لسياسة للتجارة الخارجية

تختلف السياسات التجارية المعتمدة في تنظيم التجارة الخارجية لمختلف الدول، كما أنه لا يمكن لأي دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية الاستغناء عن التجارة الخارجية والتدخل فيها بهدف تنظيم المبادلات مع الخارج، إلى جانب ذلك فإن سياسة التجارة الخارجية لأي دولة تبنى على أساس تحقيق مجموعة من الأهداف.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 135-137

المطلب الأول: ماهية سياسة التجارة الخارجية

تعتمد مختلف دول العالم من خلال أجهزتها المختصة إلى إصدار العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية لضبط المبادلات التجارية، فهي بذلك تعمل على تحرير النشاط التجاري أو تقييده سعياً إلى تحقيق أهداف معينة.

أولاً: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموع الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة من خلال العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم، شاملة بذلك كل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بغية تحقيق أهداف تتفق وأهداف السياسات الاقتصادية¹.

كما تعرف على أنها تلك السياسة التي تحكم علاقات الدولة مع العالم الخارجي، وهي أحد مكونات السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية إلى جانب سياسة الصرف الاجنبي².

نخلص من التعاريف السابقة الذكر إلى أن سياسة التجارة الخارجية هي مجموعة الوسائل والإجراءات والتدابير التي تستخدمها الدولة للتدخل في مجال تجارتها الخارجية بغية تحقيق أهداف معينة.

ثانياً: أهداف سياسة التجارة الخارجية

تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، غير أنه لا يوجد اتفاق بين دول العالم حول هذه الأهداف، فنجد أن الدول النامية تسعى من خلال السياسة التجارية الخارجية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين نجد أن الدول المتقدمة تسعى من وراء هذه السياسة إلى تحقيق التشغيل الكامل، ومهما يكن فإن أغلب دول العالم تسعى من خلال السياسة التجارية الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

1- هدف التوازن الاقتصادي الخارجي: يعتبر من بين الأهداف الأساسية لسياسة التجارة الخارجية، وقد يعبر عنه أيضاً بإصلاح التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، فهذا الأخير يكون في حالة توازن عندما يكون عرض الصرف الأجنبي مساوياً للطلب على الصرف الأجنبي، كما أن استعادة التوازن في حالة العجز تتطلب التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض من الصرف الأجنبي، ومن بين الحلول التي تتخذها الدولة لاستعادة التوازن تخفيض قيمة عملتها،

¹ أحمد شعبان محمد علي، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص: 479

² أحمد توفيق محمد، الاقتصاد التجاري الكلي، مؤسسة طبعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص: 120

ما يجعل من الصادرات الوطنية بالنسبة للأجانب أرخص، فتزيد الصادرات الوطنية وينخفض الطلب المحلي على الواردات، وفي نفس الوقت زيادة الطلب المحلي على السلع المثلثة والتي تكون منتجة محليا، وهذا بدوره يمكن من تخفيض العجز في ميزان المدفوعات¹، وإذا كان تخفيض قيمة العملة المحلية يعمل على تنشيط القطاعات التصديرية ومختلف القطاعات التي تركز عليها الدولة، فإن هذا التخفيض يتطلب توفر مجموعة من الشروط للوصول الى الأهداف المرجوة، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي²:

✓ درجة مرونة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير، ويقصد بذلك أن بالإمكان الزيادة في الإنتاج بنسبة تتماشى وانخفاض قيمة العملة المحلية؛

✓ درجة مرونة الطلب من الخارج على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير؛

✓ درجة مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات المستوردة؛

-استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

2- الأهداف الاستراتيجية: ويقصد بذلك كل ما يمكن من المحافظة على أمن المجتمع سواء كان ذلك من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، فقد يتطلب المجتمع توفير حد أدنى من السلع الغذائية وتقوم الدولة بدورها على توفير هذا الحد الأدنى وإن كانت تكلفة إنتاج هذه السلع محليا أكبر من تكلفة استيرادها من الخارج، وفي هذا الإطار نأخذ على سبيل المثال دولة اليابان، فهي تعمل على تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي من الأرز، وعلى الرغم من أن تكلفة الأرز المنتج في اليابان مرتفعة مقارنة بالأرز المستورد إلا أنها تحرص على توفير أمن المجتمع. كما أنه قد يتطلب أمن وسلامة المجتمع توفير قدر من الصناعات الحربية فتعمل الدولة على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على نحو يحقق الامن الخارجي للمجتمع، إلى جانب السلع الاستراتيجية التي يجب توفرها محليا بدل الاعتماد على الاستيراد، ومن جهة أخرى فان سياسة التجارة الخارجية تستخدم في دعم الدولة في تنفيذ أهدافها على المستوى الدولي، فهي تستخدم في بعض الحالات للضغط على بعض الدول لتقوم بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين قصد تحقيق أهدافها³.

¹ عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، دار المهندس للطباعة، القاهرة، 2005، ص: 31

² عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 2، العدد 2، 2016، ص: 10

³ عمر صقر، مرجع سابق، ص: 32

3- تحقيق النمو والتنمية الاقتصادي: تهدف سياسة التجارة الخارجية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، الذي عرفه سيمون كوزنت على أنه "ارتفاع طويل الاجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الامر إليها"¹، في حين أن التنمية الاقتصادية تتمثل في " تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادة تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية"². ومن ثم فإن تحقيق كل من التنمية والنمو الاقتصادي يمكن من الزيادة في كميات السلع والخدمات المتاحة للمجتمع ويحسن من مستوى المعيشة.

4- تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار: تهدف سياسة التجارة الخارجية الى تحقيق التوظيف الكامل، إذ تسهم هذه السياسة في تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى زيادة دخول العاملين والمنظمين في الصناعات التصديرية الذين سينفقون جزء من هذه الزيادة على السلع المنتجة محليا وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية وزيادة الإنتاج والتوظيف، وتذهب بعض الدول الى الحفاظ على التوظيف في بعض الأنشطة الإنتاجية من خلال فرض قيود تعريفية وغير تعريفية على واردات السلع المنافسة لمنتجات هذه الأنشطة ما يسمح باستمرار القطاع في الإنتاج والحفاظ على العمالة. الى جانب ذلك فإن سياسة التجارة الخارجية تهدف الى استقرار الأسعار، إذ تعمل هذه الأخيرة في بعض الحالات على تحقيق الاستقرار في الأسعار انطلاقا من الحرص على توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك بفرض قيود على تصدير بعض السلع حتى لا ترتفع أسعارها نتيجة للتصدير المكثف لها وانخفاض المعروض، كما يمكن لسياسة التجارة الخارجية توفير السلع للاستهلاك من خلال الاستيراد من الخارج.³

ثالثا: أنواع سياسة التجارة الخارجية والعوامل الاستراتيجية المحددة لها

للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العام سواءً كانت متقدمة او متخلفة تستخدم مجموعة من التشريعات واللوائح الرسمية من قبل أجهزة الدولة وذلك بغية تقييد او تحرير نشاط التجارة الخارجية، لذلك فقد ظهر أنصار حماية التجارة الخارجية ومعارضوها الذين يسعون الى تحقيق حرية التجارة الخارجية، وقد كان لكل اتجاه حججه ومبرراته وهو ما سنوضحه فيما يلي:

¹ فضيلة ملوح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، 2020، ص: 127

² إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2003، ص: 18

³ عمر صقر، مرجع سابق، ص: 34-35

1- أنواع سياسة التجارة الخارجية: نميز بين نوعين من السياسات هما:

1-1 سياسة حرية التجارة الخارجية

وتتمثل في تلك الإجراءات والتدابير التي تمكن من تقليل أو تخفيف القيود المباشرة أو غير المباشرة والعمل على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود، ما يعزز من النمو الاقتصادي وخلق المنافسة، فضلا عن تحفيز الشركات على القيام بعمليات الابتكار وتطوير منتجاتها وتنويعها وبيعها بأسعار تنافسية وبجودة عالية¹،

لقد عرفت سياسة الحرية التجارية على أنها إفراز نوع من الحرية عند تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة كي تكون التجارة الخارجية حرة وخالية من العقبات والقيود المفروضة، فلا يمكن فرض أي قيود إزاء تدفق السلع والخدمات سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات²، غير أن ذلك لا يعني أنه بمجرد فتح المجال للتجارة بين مختلف الدول فإن السلع والخدمات التي تنتج محليا في دولة ما ستندفق إلى الدول الأخرى، وإنما يرتبط ذلك بنوعية السلعة، وذلك من حيث طبيعتها كسلع تجارية أو سلع غير تجارية، فالسلع التجارية هي تلك السلع التي يمكن مبادلتها استيرادا أو تصديرا دون مراعاة ما إذا كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلا في الوقت الحاضر، ويشترط فيها حتى تصبح سلعة تجارية أن تكون قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي زائد تكلفة نقلها للخارج أقل من سعرها الدولي، وأن تكون قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي زائد تكلفة نقلها للداخل أقل من سعرها المحلي، في حين أن السلع غير التجارية هي تلك السلع التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية، ويشترط فيها حتى تكون سلعة غير تجارية أن تكون غير قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي زائد تكلفة نقلها للخارج أكبر من سعرها الدولي، وأن تكون غير قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي زائد تكلفة نقلها للداخل أكبر من سعرها المحلي³. ويبرر أنصار حرية التجارة الخارجية بما يلي⁴:

✓ تمكن حرية التجارة الخارجية كل دولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية؛

✓ تمكن حرية التجارة الخارجية من فتح المجال للمنافسة والقضاء على الاحتكار، ما يحفز مؤسسات الأعمال على الابتكار وتحسين تقنيات الإنتاج؛

✓ تشجيع حركة الاستثمار المباشر بين الدول، ما يمكن من نقل التكنولوجيا فيما بينها؛

¹ بركان أنيسة، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قاع المحروقات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص: 27

² كهينة رشام، أحمد جليل، تطوير التجارة الخارجية كاستراتيجية لتنمية الصادرات دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص: 418

³ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017، ص: 124-125

⁴ مروان عبد المالك دنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2020، ص: 229-231

✓ تمكن القوانين التجارية الدول من حل الخلافات والنزاعات التجارية بالطرق السلمية بعيدا عن مختلف أشكال الصراعات؛

✓ المساهمة إلى حد بعيد في تخفيض نسبة الفقر حول العالم؛

✓ تساعد حرية التجارة الخارجية على نمو تشكيلة تكتلات اقتصادية إقليمية بموجبها يتم تشكيل أسواق مشتركة.

إن سياسة الحرية التجارية تمكن الأفراد من تصدير واستيراد ما يرغبون فيه دون أن يكون هناك أي تدخل من طرف الدولة حيث تغلب حرية التعامل والمنافسة الكاملة والقضاء على الاحتكار في نفس الوقت، كما تنتعش الأسواق الداخلية والخارجية، وتخفز الصناعات الوطنية ويتم تحسين المستوى المعيشي من خلال زيادة رفاهية المجتمع، غير أنه بغية الوصول إلى الهدف المنشود يشترط ما يلي¹:

✓ على جميع الدول أن تلتزم بمبدأ الحرية الذي تقوم عليه سياسة التجارة الخارجية، ذلك أن عدم التزام بعض الدول بهذا المبدأ ما هو إلا محاولة للاستفادة من التجارة الخارجية على حساب الدول الأخرى؛

✓ أن تكون السياسة النقدية المعتمدة في دول العالم متناسقة ومترابطة؛

✓ أن يكون توزيع الموارد بين مختلف دول العالم قريبا من حد العدالة والتناسب لتجنب احتكار انتاج سلع معينة في بعض الدول دون غيرها؛

✓ أن تكون السلع المتبادلة بين الدول ذات مواصفات موحدة ومعلومة في نفس الوقت؛

✓ أن تكون مختلف مستويات المعيشة ودرجات النمو متقاربة إلى حد ما بين مختلف دول العالم.

إن هذه الشروط يصعب تحقيقها في الواقع، ما يجعل البعض يعارض سياسة الحرية التجارية كونها تخدم جهة دون غيرها. فالدول المتقدمة متخصصة في إنتاج السلع الصناعية والدول النامية لازالت متخصصة في إنتاج المواد الأولية، ويعود ذلك إلى أسباب تاريخية توضح ان الدول النامية كانت مستعمرات سابقة للدول المتقدمة ، هذه الأخيرة بدورها حرصت على أن تبقى مستعمراتها بعيدة كل البعد على المجال الصناعي وتظل مصدرا أساسيا للمواد الأولية المستعملة في صناعاتها وفي نفس الوقت سوقا لتصريف منتجاتها الصناعية التي تنتجها، ما يجعلنا نخلص إلى أن اعتماد سياسة الحرية التجارية في الوقت الراهن يجعل الدول النامية قابعة في الإنتاج الأولي كالمعادن والبتروال الخام، كما أن هذه السياسة قد

¹ أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص ص: 484-485

تؤدي إلى تضيق نطاق السوق، لأن الإنتاج الصناعي في الدول النامية في بدايته ويحتاج إلى وقت طويل لاكتساب مزايا نسبية في الإنتاج الصناعي، وقد يصعب ذلك تحت ضغط المنافسة الأجنبية التي سمحت بها سياسة الحرية التجارية، فالإنتاج الصناعي في الدول النامية لا يقوى على غزو الأسواق الخارجية في أغلب الحالات وإن فتحت له البلدان الأجنبية أسواقها، في حين نجد أن الدول النامية عندما تفتح أسواقها للتجارة الخارجية تتدفق المنتجات الأجنبية للداخل وتزاحم المشروعات المحلية، وتجعل السوق المحلي ضيقا عليها، والأكثر من ذلك هو زيادة معدلات الطاقة العاطلة¹.

1-2 سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعتمد بعض الحكومات إلى تقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى من خلال سياسة الحماية وخاصة على الواردات من السلع الأجنبية، إذ تعتمد في ذلك على العديد من الأساليب كفرض الرسوم جمركية والرقابة على الصرف الأجنبي، فهي تسعى بصفة عامة إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وخاصة الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني والتكنولوجي وتعتمد سياسة الاحتكار.

تعرف سياسة الحماية التجارية على أنها " تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية"²، كما تعرف على أنها نظام اقتصادي يستخدم لحماية التجارة والصناعة من خطر المنافسة الأجنبية، ويرتكز على التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة³.

وعليه يمكن أن نعرف سياسة الحماية التجارية بأنها مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة لتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى معتمدة في ذلك الأدوات والأساليب التي تمكنها من حماية سوقها المحلية ومنتجاتها من المنافسة الأجنبية.

إن تدخل الحكومة في أسواق السلع المتداولة بشكل عام يكون عادة لغرض إعادة توزيع الرفاهية بين المستهلكين ودفعي الضرائب إلى المنتجين وغالبا ما يحدث إعادة توزيع الرفاهية من خلال السياسة التي تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على تقييد التجارة الدولية وعزل الأسواق المحلية عن قوى المنافسة الدولية. وتختلف درجة الدعم المقدم للصناعات اختلافا كبيرا، فتتمتع بعض الصناعات بدرجة عالية من الحماية، بينما تعمل صناعات أخرى في أسواق

¹ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، ص: 136

² بجدة زقار، لعلا نورية، أنماط السياسة التجارية - تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد) على التشغيل، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 03، 2022، ص:

³ Jean- Luc Dagut, **Réussir la dissertation d'économie**, Publié par Studyrarna, paris, 2003, P : 129

تتميز أساسا بالتجارة الحرة، حيث تقدم الحماية من قبل المشرعين الذي يضعون وينفذون سياسة تقييد التجارة¹. ويدافع أنصار سياسة الحماية التجارية مواقفهم بالاستناد على عدد من الحجج نوجزها فيما يلي:

✓ الحجج الاقتصادية للحماية: ترتبط هذه الحجج بعدة جوانب وهي²:

- **حماية الصناعة الناشئة:** هذه الحجة تعتبر من أبرز الحجج، إذ تركز على أن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة جدا، ولتخفيض تلك النفقات يجب حماية هذه الصناعة الناشئة بفرض رسوم جمركية حتى تستطيع الصمود امام منافسة الصناعات الاجنبية التي تكون في مراحل متقدمة ومتخصصة في انتاج وتصدير سلع مماثلة، ويرجع تاريخ هذه الحجة كذريعة لفرض القيود التجارية الى القرن التاسع عشر في أمريكا وأوروبا، ولا زالت تستخدم في دول العالم النامي.

- **معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة:** تعمل الحماية على تشجيع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية، ما يؤدي بدوره ما يؤدي بدوره إلى ابعاد خطر البطالة وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، وعليه فإنه عند ارتفاع معدل البطالة يتم اقتراح تقييد الواردات وتحفيز الانشطة البديلة لها لاستيعاب القوى العاطلة، كما أن الحماية تخلق أنواع جديدة من الصناعات ومن ثم استخدام المزيد من العمالة، كما يرجع أنصار حجة الاستفادة من العمالة الرخيصة الى الفجوة بين الأجور السائدة في الدول.

- **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر:** إن الهدف من وراء الحماية قد يكون لغرض إغراء رؤوس الأموال الأجنبية وجذبها للاستثمار المباشر، وذلك لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة التي تعيق انتقال السلع، ومن ثم فإن سياسة الحماية تستخدم لغرض تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي، ما يؤدي الى زيادة الدخل وبالتالي زيادة الانفاق الكلي والتشغيل، كما أن رأس المال الأجنبي يمكن من تطوير فنون الإنتاج محليا ورفع كفاءته.

✓ الحجج غير الاقتصادية للحماية: تكمن الحجج غير الاقتصادية للحماية الخارجية فيما يلي³:

¹ Mark R. Metcalfe and Barry K. Goodwin, **An Empirical Analysis of the Determinants of Trade Policy Protection in the U.S.**, Journal of Policy Modeling, Volume 21, Issue 2, March 1999, P: 153

² مروان عبد المالك دنون، مرجع سابق، ص: 225

³ وليد عاي، حماية البيئة وتخفيف التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف1، الجزائر، 2018-2019، ص: 62

- **الدفاع والامن:** وتعتبر هذه الحجة من أكثر الحجج شيوعا، حيث نجد أن آدم سميت اعترف بهذا الهدف من خلال كتابته أن "الدفاع أكثر أهمية من الثروة" ويبرز هنا أنه يبحث عن الخروج عن مبدأ حرية التجارة. الى جانب ذلك فإن شعور بعض الدول بالخر يجعلها حريصة على حماية صناعاتها الاستراتيجية لاستمرارها وبقائها.
- **المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية:** حتى تحافظ الدولة على سيادتها وطابعها الوطني تستخدم سياسة الحماية التجارية، ذلك أن تحرير التجارة الخارجية يجعل اسوق الوطنية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأسواق الأجنبية، خاصة إذا كان هناك انفتاح مفرط على الخارج، فتضعف قدرات الإنتاج محليا، وتفقد الدولة سيطرتها واستقلاليتها في تنظيم اقتصادها، وبالتالي صعوبة تحقيق الأهداف المخططة.
- **الدين والأخلاق:** لكل مجتمع مبادئ وعقيدة وأخلاق يتميز بها، ومن ثم فإن التجارة الحرة لبعض السلع يجعلها منافية لهذه المبادئ والأخلاق، نذكر على سبيل المثال تجارة الخمر في البلدان الإسلامية.

رغم الإيجابيات التي تتميز به سياسة الحماية من تقليص للبطلالة وحماية للمنتوج المحلي، الا انها تتعارض مع عوامة الاقتصاد الذي يقوم على تشجيع المبادلات التجارية عبر الحدود السياسية لمختلف لدول، كما تجدر الإشارة ان هناك علاقة وطيدة بين تطور العلاقات التجارية الدولية ومعدلات النمو الاقتصادي وتقيد التجارة الخارجية قد يكون سببا في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

2-العوامل الاستراتيجية المحددة للتوجه نحو الحماية أو الحرية:

إن التوجهات الاستراتيجية للسياسات الاقتصادية نحو الحرية أو الحماية تحددها عدة عوامل تتمثل فيما يلي¹:

1-2 مرونة الجهاز الإنتاجي والقدرات التنافسية الذاتية على المبادرة والابتكار

قد يصنف الجهاز الإنتاجي لبلد ما بجميع مكوناته التكنولوجية والبشرية وفقا لمدى استجابته لتغيرات الطلب في الاسواق الدولية والمحلية إلى معدلات أو مستويات متباينة من المرونة، وتحدد هذه الأخيرة بدرجة تدفق السلع والخدمات والمعلومات والموارد فيما بين كافة أجزاء الاقتصاد وضمن علاقاته الهيكلية، إذ أنه كلما ازدادت درجة هذا التدفق ازدادت مرونة الجهاز الإنتاجي، في حين أن تراكم المخزونات في مجالات متفرقة يزيد من جمود الجهاز الإنتاجي، فعند زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي تكون العلاقات الهيكلية متوازنة، ما يؤدي إلى اندماج مكونات هذه العلاقات وبالتالي انتشار عملية

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص ص: 386-390

التنمية الصناعية والتحول التكنولوجية في ظرف قياسي وفي جميع المواقع، أما عند تراكم المخزونات في مجالات متفرقة تكون العلاقات الهيكلية مشوهة، ذلك أن أي تراكم للرأسمال الإنتاجي الثابت سيواجه نقص كبير في الخبرات المحلية أو نقص في السلع الوسيطة ويصبح بذلك بمثابة مخزون معطل.

إن الأجهزة الإنتاجية للاقتصادات المتقدمة تتميز بمرونة عالية جدا ، فهي تعمل في إطار استراتيجي لتحرير حركات السلع والخدمات والمعلومات والموارد من جميع القيود، ويبرز هذا في النجاح الكبير الذي حققه التكامل الاقتصادي الأوروبي، في حين نجد أنه في الدول النامية تركز العلاقات الهيكلية على تصدير المواد الأولية، لما تحققه من إيرادات كبيرة من هذا الجانب، فكلما كان هناك ارتفاع في أسعار البترول الخام انتعشت هذه الاقتصادات من خلال تصدير هذه المادة والعكس يجعل القطاعين الخاص والعام في حالة إحباط وتشاؤم، فالأجهزة الإنتاجية للاقتصادات البلدان النامية تعرف جمود حاد، وهي بذلك حذرة في تحرير التبادل الدولي، إذ يقتصر دعم الصناعات المحلية على توسيع قوائم الاستثناءات من الإعفاءات الجمركية وتقديم إعانات التصدير، وقد فشلت محاولات التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية في تحرير التبادل التجاري، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الجهاز الإنتاجي في البلدان الآسيوية التصديرية (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايلند، ماليزيا، تاوان) قد ارتفعت وتعاضمت مرونة جهازها الإنتاجي، كما أن هذه الاقتصادات تحولت وبقوة نحو أنظمة السوق وتحرير مبادلاتها التجارية حت أنها أصبحت تنافس بعض النشاطات الصناعية في الولايات المتحدة وتحددها بالتعطيل خاصة ما تعلق بصناعات النسيج.

2-2 درجة حساسية الاقتصاد المحلي تجاه تغييرات القطاع الخارجي

إن التغييرات التي تحدث في القطاع الخارجي تجعل الاقتصاد المحلي في حساسية تجاه هذه التغييرات، وبالخصوص الاقتصاد الذي يعاني من تشوه هيكلي بمركز أو مراكز معينة ي الاقتصاد العالمي، حيث أن ارتفاع درجة الحساسية يزيد مخاوف صانعي القرار من تحرير التعاملات الخارجية، ويعود ذلك إلى الخوف من توسع الرأسمال الأجنبي وتحويل القسط الأكبر من إيرادات استثماراته إلى الخارج، إلى جانب جعل تمويل الإنفاق القومي يعتمد بالدرجة الأولى على المصادر الداخلية ومن ثم تشجيع الابتكار وتفعيل دور المنشآت المحلية، هذا من جهة ومن جهة أخرى للحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي لفترة زمنية طويلة انطلاقا من ابعاد اختلالات الموازين الخارجية.

2-3 تطوير المعلومات ومستوى انتشارها

إن التعاملات الاقتصادية الدولية تحتاج إلى توفر المعلومات الدقيقة والفورية كتقلبات الأسعار والكميات وتقدير تغيرات الطلب العالمي، وقد ساهم تطور المعلومات وانتشارها بشكل سريع جدا في تقليل مخاطر التجارة الدولية، واقتنع اغلب دول العالم بالتوجه نحو تحرير التبادل التجاري، فبعدها كان صناع القرار يجدون صعوبة في المعلومات الدقيقة أصبحت بلدان العالم مرتبطة بالشبكات الدولية للمعلومات وانخفضت تكاليف الاتصالات وتوفرت العديد من البرمجيات، غير أن توسع المستويات التعليمية التكنولوجية جعل تداول الاختراعات أمرا سهلا ما أدى بدوره الى اختراعات الملكية الفكرية، حيث أصبح تقليد المنتجات الحديثة المستوردة شائعا، ومن ثم فإن لهذه الظاهرة تأثير مزدوج، فمن جهة نجد أن البلدان المبتكرة تؤكد على وسائل الحماية ومن جهة أخرى نجد أن البلدان المقلدة تبحث عن سياسة الحرية التجارية.

المطلب الثاني: النماذج الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

لقد أشارت نظرية هكشر - أولين من خلال النظريتين المرتبطتين ببعضهما البعض والمتمثلتين في نظرية هبات عناصر الإنتاج والتي تقوم على أساس أن كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بشكل كبير إلى عنصر الإنتاج المتوفرة لديها نسبيا، ذلك أن سعره يكون أرخص نسبيا، وتستورد السلع التي يتطلب إنتاجها عنصر إنتاج نادر نسبيا وسعره مرتفع نسبيا، أما النظرية الثانية فهي نظرية تعادل عوائد تلك العناصر المتجانسة على مستوى العالم، غير أن نظرية هكشر - أولين تلقت انتقادات عديدة كصعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج الأساسية، حيث يفترض تجانس هذه العناصر، كذا الإهمال لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج في المجال الدولي، وإمكانية اختلاف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة¹، وعلى هذا الأساس فقد ظهرت نماذج حديثة في تفسير التجارة الخارجية نوجزها فيما يلي:

أولا: نموذج اقتصاديات الحجم

تشير اقتصاديات الحجم إلى الاتجاه النزولي لتكاليف الإنتاج للوحدة مع نمو حجم الشركة الكبيرة، فيمكن ان تنتج أحجاما أكبر من المنتجات بتكاليف منخفضة كثيرا مقارنة بالشركات المنافسة الأصغر حجما، وعيه فإن يمكن

¹ ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، 2010، ص ص: 43-54

تعريف اقتصاديات الحجم بأنها ظاهرة تؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة بزيادة حجم الإنتاج، أما إذا ترتب عليها زيادة تكلفة الوحدة الواحدة فهذا يسمى باقتصاديات الحجم السالبة¹.

إن تفسير هذا النموذج للتجارة الخارجية ينطلق من ادخال وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، كما يعتبر هذا النموذج أن توافر سوق داخلي كبير جدا في ل شروط اقتصاديات الحجم شرط أساسي لتصدير السلع التي يتم انتاجها، حيث تم التوصل الى وجود تفرقة بين المنتجات تامة الصنع والمنتجات النصف مصنعة، والمنطلق في ذلك أن الدول الصناعية الصغيرة التي تتميز بسوق داخلي صغير تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النصف مصنعة لعدم استطاعتها التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، في حين أن الدول الصناعية الكبيرة التي تتميز بسوق داخلي كبير تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في انتاج السلع تامة الصنع وذلك لكونها استطاعت أن تؤثر في أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، وعليه فإن هذا النموذج في تفسيره لنمط التجارة الخارجية ميز بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الكبير والدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير، غير أنه انتقد من ناحية أنه أهمل تفسير نمط التجارة بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير في اتجاه الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير².

ثانيا: نموذج الفجوة التكنولوجية

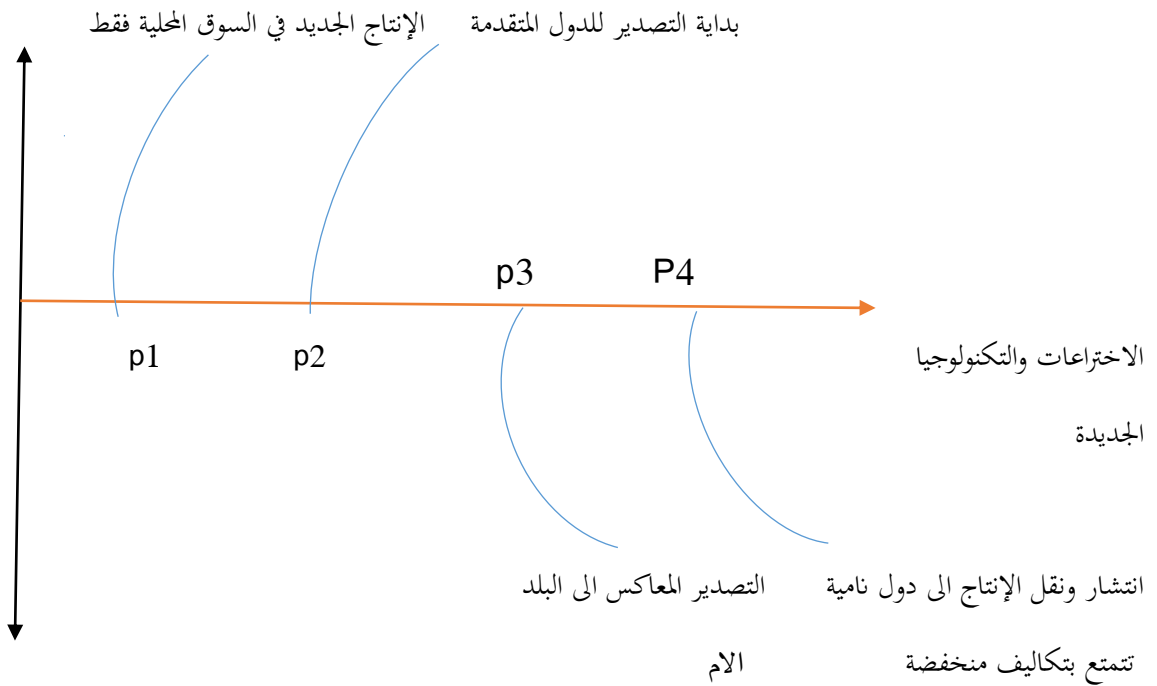
ونشير هنا إلى نظرية التباين التكنولوجي التي أدخلت سنة 1961 بواسطة الاقتصادي بوزنر Michael Poser، وتعرف أيضا بنظرية المعرفة الأفضل في التجارة، إذ تعتمد على دورة حياة المنتج، والتفسير أن أغلب أصناف التكنولوجيا لا تزال محتكرة على بعض الدول وأن التباين أصبح واضحا في امتلاك واستخدام التكنولوجيا فيما بين الدول، كما أن هناك فترة زمنية لتحويلها، ويقصد بذلك فترة الاختراعات والابتكارات، ثم تليها فترة أخرى لتكييف الطلب ومن ثم فترة الانتشار والتقليد، وعلى هذا الأساس فإن قيام التبادل التجاري بين الدول مبني على أساس إدخال مدخلات منتجات ذات تكنولوجيا حديثة أو طريقة انتاج مستحدثة، وهذا الأمر يعطي الدولة صاحبة الابتكار ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي، وعندما تصبح هذه التكنولوجيا الحديثة أو الطريقة المستحدثة معروفة بين الدول وتستطيع انتاج سلع مشابهة لها يزول هذا الاحتكار، ويفترض مضمون النظرية وجود دولتين A و B حيث تبدأ الدولة A في إنتاج سلعة جديدة، ولكونها بدلت جهود كبيرة في البحث والتطوير فإن هذا المنتج الجديد لن ينتقل مباشرة الى الدولة الأخرى B،

¹ فرحاني الزهر، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص: 78

² بلال بوجعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، 2016، ص: 148

وإنما يتطلب ذلك فترة زمنية تتراوح بين سنة إلى سنة وبضعة أشهر، وتعتبر هذه الفترة الزمنية كفترة ردة الفعل على المنتج الجديد المقدم، هذه الفترة تفصل بين الفترة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة في السوق المحلي فقط والفترة التي يتعرف المستهلكون في الدولة B على هذا الابتكار الجديد، ثم يقبلون على إحلالها محل السلعة التي يستهلكونها، وهنا يشير بوزنر إلى فترتي إبطاء مميّ في عملية ابتكار وانتشار التكنولوجيا، فتتمثل فترة الإبطاء الأولى في فترة تحويل الإنتاج، وهذه الفترة تبدأ عندما يبدأ المستهلكون في الدول الأخرى ذات مستويات الدخل المرتفع بالتعرف على فيقوم البلد A بالتصدير وبشكل كبير إلى الدولة B كما ينقل إليها التكنولوجيا، أما فترة الإبطاء الزمنية الثانية فتتمثل في فترة الانتشار والتقليد، وهنا يصبح المنتج منتشر عالمياً وتبدأ مرحلة التحول والإنتاج إلى دول نامية وتتخلص بدورها الدولة المخترعة من التكنولوجيا التي أصبحت قديمة¹. والشكل الموالي رقم (1-2) يوضح مراحل التغيرات التكنولوجية.

الشكل رقم (1-1): مراحل التغيرات التكنولوجية



المصدر: مروان عبد المالك دنون، نفس المرجع، ص: 97

¹ مروان عبد المالك دنون، مرجع سابق، ص ص: 95-96

يوضح الشكل أعلاه أن فترة استجابة الطلب تتمثل في الفرق بين $P2$ و $p1$ أي $(p2-p1)$ ، أما نقل التكنولوجيا فيتمثل في الفرق بين $p3$ و $p2$ ، أما الفرق بين $p4$ و $p3$ فيشير إلى التصدير المعاكس إلى البلد الأم وادتمحلال الميزة الاحتكارية، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاث فجوات وهي¹:

- فجوة الطلب: وهي الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج السلعة في الدولة الام وبداية استهلاكها في الخارج؛
- فجوة التقليد: وهي الفترة الزمنية بين بداية الإنتاج في البلد الام وبداية انتاج نفس السلع في الخارج؛
- الفجوة التكنولوجية: وهي الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد وبزوال هذه الفجوة تفقد العوامل التكنولوجية الدور الذي قامت به.

يستخلص من هذه النظرية انه على الدولة المتطورة أن تحافظ على الفجوة التكنولوجية لأطول فترة منية ممكنة كي تحافظ على تفوقها التكنولوجي وإعاقة تقليد التكنولوجيا من طرف الدول النامية.

ثالثاً: نموذج دورة حياة المنتج

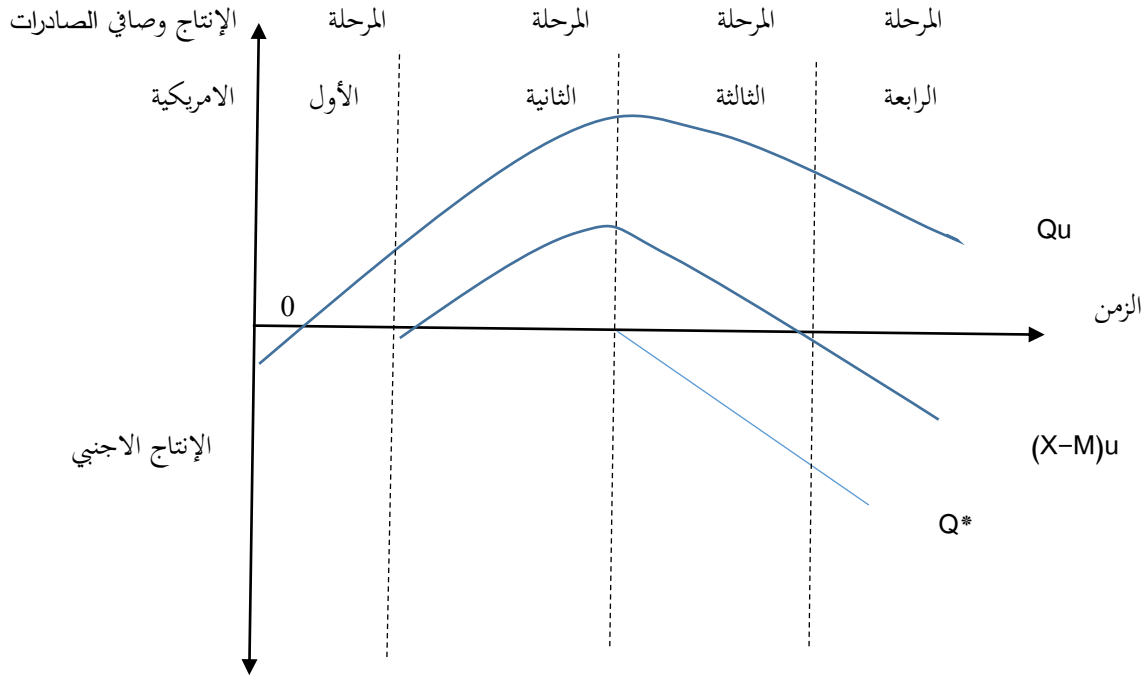
نظرا لكون أن نموذج الفجوة التكنولوجية المفسر للتجارة الخارجية لم يحدد بالضبط المد الزمني الذي يمكن أن تستمر فيه الفجوة وكذا عدم إمكانية تفسير حجم الفجوة التكنولوجية، فقد ظهر نموذج دورة حياة المنتج لتقديم توضيح أكثر في مجال التجارة الخارجية.

لقد عمل الاقتصادي ريموند فرنون على تطوير نموذج دورة المنتج سنة 1966، فوضح في نمودجه عن الولايات المتحدة الامريكية المراحل التي يمر بها المنتج الجديد، إذ شاهد أن المنتجات تنشأ في البداية في الولايات المتحدة الامريكية وتزدهر مبيعاتها داخل السوق المحلية، وبعد ظهور المنتج في السوق الامريكية سرعان ما يدخل اهتمامات الدول الأخرى وينطلق الطلب عليه من قبل التجار الأجانب، وفي هذه المرحلة تعتبر الولايات المتحدة الامريكية مصدرا صافيا، وبعد نمو الطلب على هذا المنتج تصل المبيعات في الدول الأخرى الى البدء في تصنيعه ويسمى مستوى الانطلاق، وفي هذه المرحلة بالضبط تبدأ الصادرات الامريكية في الانخفاض، وما أن تستمر الدول الاخر في الإنتاج والتصدير تزيد الصادرات الامريكية من هذا المنتج في الانخفاض، وباستمرار الشركات الأجنبية بالإنتاج والتصدير تسمر صادرات الولايات المتحدة

¹ مروان عبد المالك دنون، مرجع سابق، ص: 97

في الانخفاض، وبعد ان تتمكن الشركات الأجنبية من السيطرة على عملية الإنتاج يمكن أن تقوم بتصدير هذا المنتج إلى الولايات المتحدة نفسها، وفي هذه المرحلة تكتمل دورة الولايات المتحدة كونها مصدر وحيد وتبدأ في التنافس مع المنتجين الأجانب في التصدير إلى ان تتحول إلى مستورد صافي¹. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-2): نموذج دورة حياة المنتج لفرنون 1966



المصدر: وليد عابي، نفس المرجع، ص: 38

من خلال الشكل أعلاه نشير أن Q_u تمثل كميات الإنتاج الأمريكي، أما $(X-M)_u$ فتتمثل صافي الصادرات من المنتج الأمريكي، في حين تمثل Q^* كميات الإنتاج الأجنبي، أما المراحل المبينة لتطور المنتج الأمريكي حسب الترتيب الزمني، فتفسر على أنه في المرحلة الأولى يتطور الإنتاج في السوق الأمريكي ويتم تسويقه وبالتالي زيادة في كميات الإنتاج الأمريكي Q_u ، أما المرحلة الثانية فتتمثل في أن المنتج الأمريكي عرف نجاحا في السوق المحلي وبدأ في جذب الطلب الأجنبي، ما يؤدي بدوره إلى التوسع في كميات الإنتاج الأمريكي وفي نفس الوقت بداية الصادرات الأمريكية فيزيد صافي الصادرات من المنتج الأمريكي $(X-M)_u$ ، وفي المرحلة الثالثة تكتسب الشركات الأجنبية المعرفة بالتكنولوجيا ويصبح بإمكانها إنتاج هذه السلعة وتسويقها فتتناقص كميات الإنتاج الأمريكي Q_u وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في

¹ وليد عابي، مرجع سابق، ص ص : 36-37

الصادرات الأمريكية للخارج، ما يعني تناقص $(X-M)_t$ ، وأخيرا في المرحلة الرابعة ومع تحقيق الشركات الأجنبية وفورات الحجم والتوسع في الإنتاج للأسواق المحلية والأجنبية، يصبح لديها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة لانخفاض التكاليف، فتصبح أمريكا مستوردة لهذه السلعة، وهنا فإن كميات الإنتاج الأجنبي تزداد وتتناقص كميات الإنتاج الأمريكي وصافي الصادرات¹.

تجدر الإشارة إل أنه مع بداية القرن الواحد والعشرين ظهرت النظرية الأحدث في التجارة الدولية ومن بين إسهاماتها ما يلي²:

1- آثار التجارة على الشركات مارك -ميلتز (2003): قام مارك-ميلتز بتطوير نموذج صناعة ديناميكي يركز على المنافسة الاحتكارية ووضع التوازن العام، وكان تفسيره أن ما يسهم في زيادة إنتاجية الشركات وكفاءتها هو التوجه للسوق الخارجي إذا ما تم المقارنة بالشركات الموجهة للسوق المحلي، ومن ثم الاسهام في المزيد من الرفاهية.

2- نموذج ريكاردو الموسع (2007) قام العديد من الاقتصاديين بتطوير فكرة الميزة النسبية لريكاردو من خلال مراحل عديدة، نذكر على وجه الخصوص تحليل shlozawa 2007 والذي يعد من أهم التحليلات وذلك لكونه أدخل في تحليل ريكاردو سلع ودول عديدة وتجارة المدخلات الوسيطة، آخذا بعين الاعتبار اختلاف الأجور وفقا لإنتاجية الدول، ونشير إلى أن نموذج ريكاردو الموسع أضاف عدة تعديلات للنموذج الأصلي شملت تعدد السلع وتعدد الدول، تكاليف النقل، معدل الاجر، سعر الصرف، غير أن ما أكدت عليه الدراسات الحديثة أن لا يناسب تجزئة المنتج عبر مراحل مختلفة في دول وشركات مختلفة.

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية

على اعتبار أن سياسة التجارة الخارجية مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة، فهي تحتاج الى مجموعة من الأدوات المتاحة لاستخدامها في التأثير على المبادلات الخارجية، ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وسنحاول من خلال هذا المطلب تناول أهم هذه الأدوات لسياسة التجارة الخارجية.

¹ وليد عاي، نفس المرجع، ص: 39

² منال عفان، رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 24، العدد 02، 2023، ص: 24

تتعدد أدوات سياسة التجارة الخارجية، غير أنه يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية وهي الأدوات السعرية والأدوات الكمية والأدوات التنظيمية.

أولاً: الأدوات السعرية

هذه الأدوات تؤثر في حركة التجارة الخارجية من خلال التأثير على ائمان الواردات والصادرات.

1- الرسوم الجمركية:

تعتبر الرسوم الجمركية بمثابة ضريبة تفرضها الدولة على السلع المصدرة أو المستوردة التي تعبر حدود هذه الأخيرة، وعليه نشير هنا إلى أن الرسم هو ضريبة على انتقال السلع من وإلى الدولة، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الرسم نوعين، رسم على الصادرات ورسم على الواردات، ورغم أن الرسم على الصادرات نادر نوعاً ما إلا أنه في الغالب نجد أن الرسم يفرض على الواردات، والرسوم الجمركية حسب احتسابها نوعين وهي¹:

✓ **الرسوم الجمركية القيمة:** وهي تلك الرسوم التي تفرض كنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة المصدرة أو المستوردة كأن يفرض رسم بنسبة تعادل 10% من قيمة الهاتف النقال، فيكفي موظف الجمارك أن يحدد مبلغ الرسم انطلاقاً من الأوراق المقدمة إليه والتي تظهر قيمة السلعة.

✓ **الرسوم الجمركية النوعية:** وهي تلك الرسوم التي تفرض كمبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة حسب خصائصها المادية، فيكفي موظف الجمارك أن يطلع على حجم السلعة أو نوعها أو وزنها دون أن يبحث في قيمتها لتحديد مبلغ الرسم.

أما تصنيف الرسوم الجمركية من حيث الهدف من تحصيلها فتكمن في²:

✓ **الرسوم الجمركية الإيرادية:** وهي تلك الرسوم التي يكون الهدف الرئيسي من فرضها على السلع هو تحقيق أكبر حصيلة ضريبية ممكنة ومن ثم تحقيق الهدف المالي المتمثل في تحقيق إيراد لخزينة الدولة.

¹ سماعين جوامع، صليحة جعفر، أهمية أدوات سياسة التجارة الخارجية في تعزيز الشراكة والتدويل حالة بعض الشركات الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص: 263

² نبيل جحا، عبد القادر جلال، أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية للدولة-دراسة تحليلية 2010-2018، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 02، 2020، ص: 283

✓ **الرسوم الجمركية المانعة:** وهي تلك الرسوم التي تفرض لمنع دخول السلع الأجنبية المستوردة للبلد والتي لا تتوافق والاعتبارات الدينية والأخلاقية والصحية مثل الكحول.

✓ **الرسوم الجمركية الحمائية:** وهي تلك الرسوم التي تفرض على السلع المستوردة لرفع سعرها والتقليل من استيرادها، وذلك لان لها مثيل من الإنتاج المحلي وتسعى الدولة إلى حماية هذا الأخير.

2- إعانات التصدير:

هي إجراء وتدير مالي تتخذه الدولة لتخفيض التكلفة الكلية للإنتاج في صناعة معين أو مشروع، فتعتمد على تقديم اعانات التصدير للمنتجين الوطنيين لتخفيض أسعار بيع منتجاتهم ومن ثم تدعيم قدرتهم التنافسية في الأسواق الدولية ، والاعانات هي مبلغ من المال يقدم في أشكال مختلفة ، فقد يقدم بشكل دفعات نقدية للمصدرين أو أشكال غير مباشرة كتقديم منح الأبحاث والتطوير أو تخفيض العبء الضريبي لتشجيع الصادرات، والهدف الأساسي تحسين الميزان التجاري للدولة الداعمة، أو تشجيع صناعة لها تأثير قوي على الاقتصاد، وحيانا لتنشيط بعض الأقاليم التي تعرف ركود اقتصادي وترتكز فيها الصناعات التصديرية، غير أن ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية أو ما يعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة لأراضيها يقلل من أهمية هذه الإعانات¹.

3- الرقابة على الصرف: يعد نظام الرقابة على الصرف أداة من أدوات السياسة التجارية، إذ يعد من الوسائل الفعالة في تنظيم التجارة الخارجية، فبواسطته يمكن للدولة التحكم في ما تستورده من الخارج كما ونوعا، ويقصد بنظام الرقابة على الصرف قيام الدولة بوضع قيود على الكمية المحدودة من النقد الأجنبي بين من يملكون العملات (عارضيه) ومن يرغبون في الحصول عليه (طالبيه) فتلزم الجانبين بعرض وطلب العملات من خلال منافذ معينة، وذلك بغية تقليل الطلب على النقد الأجنبي وجعله محصورا في حدود الكمية المعروضة، ما يتطلب إيجاد سلطة مركزية داخل الدولة تقوم بالصرف الأجنبي وتعمل وحدها على توزيعه وفقا للقواعد والنظم الخاصة، فاعتماد نظام الرقابة على الصرف من قبل الدولة يمكن من السيطرة على خطر تصدير واستيراد العملة الوطنية وتصدير السلع الثمينة، كما يمكن من الرقابة الشديدة على التجارة الخارجية، كما يعد نظام الصرف من أهم الأدوات المستخدمة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات، إذ يتم تسوية المدفوعات بين الدول المطبقة لهذا النظام من خلال عقد اتفاقيات الدفع بين بلدين لإيجاد سبل تسوية المدفوعات، وفي الغالب يكون ذلك مقترن باتفاقيات تجارية لتني التبادل التجاري².

¹ مروان عبد المالك دنون، مرجع سابق، ص: 243

² وليد عابي، مرجع سابق، ص: 51

4-الإغراق: وهو حالة يصدر فيها بلد ما منتجا بسعر أقل من قيمته العادية أي بسعر أقل من سعر البيع المحلي أو أقل من سعر تكاليف الإنتاج، وهو إجراء تتبعه بعض الشركات المصدرة في الأسواق الخارجية، وهذا الامر يختلف عن دعم دولة ما للشركة المصدرة حتى تبيع في سوق دولة آخر بأسعار أقل من الأسعار العادية، فإغراق المنتج في التجارة الدولية له تأثيرات عديدة على اقتصاد الدولة، حيث أدى تبني العديد من البلدان لسياسة تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة احتمالية التعرض لعدد من محاولات الإغراق، ما يتطلب تطبيق تدابير مكافحة الإغراق على منتجاتها في الأسواق الخارجية كاستخدام رسوم مكافحة الإغراق لتلافي تأثيره على الصناعة الوطنية، والاعراق له عدة أنواع هي¹:

✓ **الإغراق قصير الأمد:** وهو التخفيض المؤقت لأسعار البيع لمنع إقامة مشاريع جديدة، أو للدفاع تجاه المنافسة الأجنبية.

✓ **الإغراق طويل الأمد:** ويكون الغرض منه تحقيق الأهداف طويلة الأمد.

✓ **الإغراق الدائم:** ينتج هذا النوع من الإغراق عن التمييز السعري وهو مرتبط بسياسة الاحتكار في السوق المحلية ويقوم على الحماية من المنافسة الأجنبية، وفي هذه الحالة على المحتكر أن يفرق بين الأسواق بناء على السعر ومرونة الطلب السائدة بها، فيتم البيع بثمن منخفض في السوق ذات المرونة المنخفضة، أما السوق ذات المرونة العالية فيتم البيع بثمن منخفض.

✓ **الإغراق الدوري:** ويتم ذلك خلال فترة الركود (إغراق موسمي) للتخلص من مخزون الفائض.

ولتحديد وجود إغراق يتم حساب الفرق بين القيمة العادية أي سعر بيع السلعة في السوق المحلي في بلد المنشأ وسعر التصدير، ويكون الإغراق إذا تجاوزت القيمة العادية سعر التصدير بنسبة 2% حيث²:

$$\text{مقدار الإغراق} = \text{القيمة العادية} - \text{سعر التصدير}$$

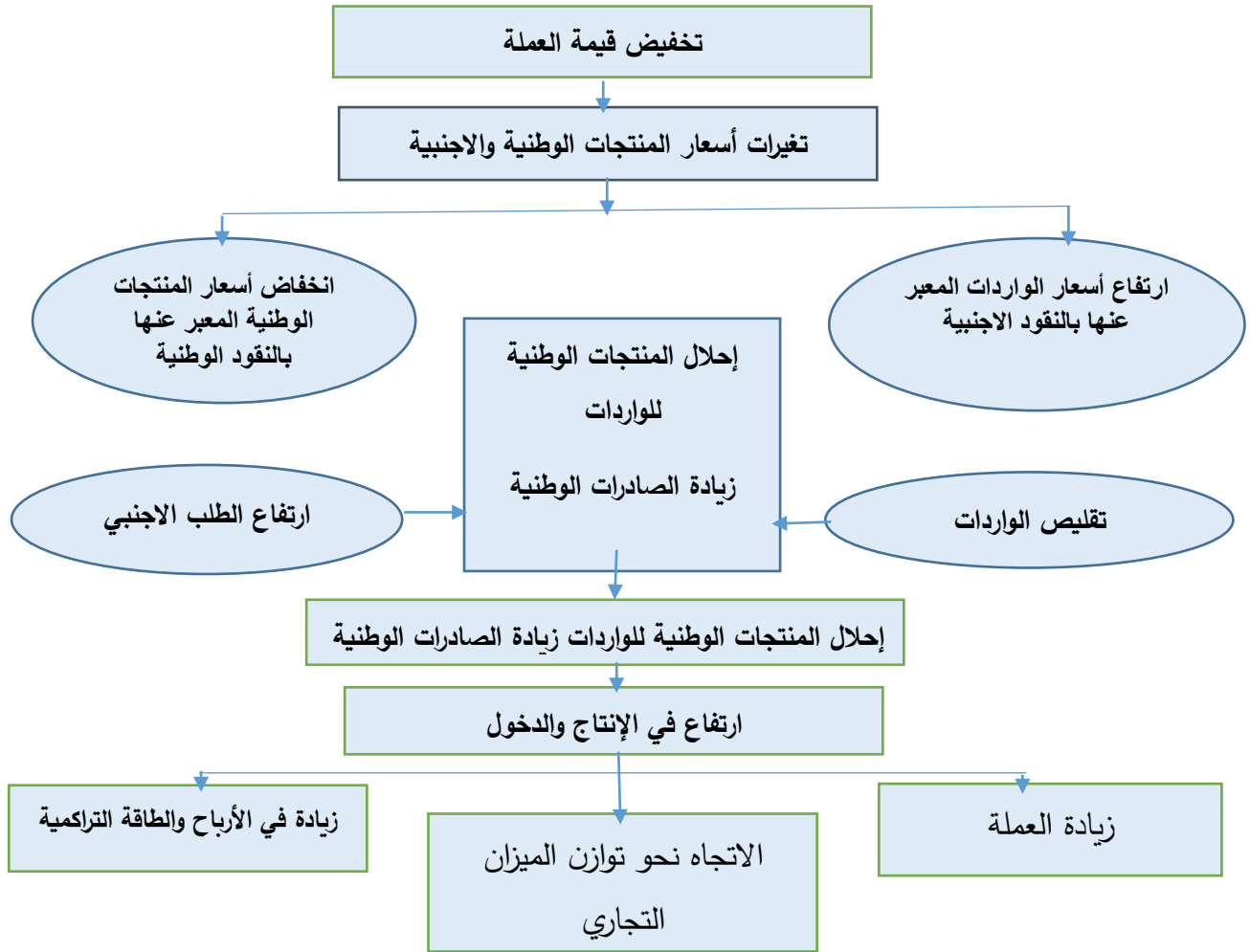
القيمة العادية: هي سعر المنتج في بلد المنشأ وهي السعر المستحق الدفع للمنتج المماثل عند توجيهه للاستهلاك في السوق المحلية وغالبا ما تحسب في المصنع، وسعر التصدير هو سعر الصفقة.

¹ L. H. Ghadhbhan, O. K. Jbara, **IMPACT OF PRODUCT DUMPING ON THE AGRICULTURAL SECTOR IN IRAQ (2009–2017)**, Iraqi Journal of Agricultural Sciences, V 50, N 5, 2019, P: 1229

² L. H. Ghadhbhan, O. K. Jbara, LOK CIT, P: 1230

5-تخفيض قيمة العملة المحلية: يعتبر تخفيض قيمة العملة المحلية سياسة نقدية بموجبها يتم إحداث تغيير في الميزان التجاري، فيرتفع حجم الصادرات لانخفاض قيمتها في الأسواق الدولية، وتنخفض الواردات نتيجة ارتفاع قيمتها، وبالتالي تقليل العجز في الميزان التجاري¹، غير أن تخفيض قيمة العملة وتحقيق هذا الهدف يتطلب مجموعة من الشروط تم ذكرها سابقا، والشكل رقم (2-3) يوضح الآثار المتوقعة من تخفيض قيمة العملة المحلية.

الشكل رقم (1-3): الآثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة المحلية



المصدر: نوفل بعلول، مرجع سابق، ص: 108

¹ بورجلي خالد وآخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1986-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، 2015، ص: 177

ثانياً: الأدوات الكمية: إلى جانب الأدوات السعريّة للسياسة التجارية الخارجية توجد أدوات كمية تساهم في حجم التبادل التجاري الدولي وهي:

1-نظام الحصص: ويقصد بذلك قيام الدولة بوضع حد أقصى للكمية التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، وهذا ما فعلته فرنسا عند تدهور أسعار الواردات سعياً منها لحماية منتجاتها الزراعية المحلية، ولتطبيق نظام الحصص عدة طرق نوجزها فيما يلي¹:

✓ نظام الحصة الإجمالية: بموجبها يتم تحديد الكمية التي يجب استيرادها من قبل الدولة خلال فترة منية محددة، وذلك دون مراعاة توزيعها بين الدول المصدرة.

✓ نظام الحصة الموزعة: في هذه الحالة تقوم الدولة بتوزيع الكميات الواجب استيرادها بين الدول المصدرة للسلعة، وذلك بوضع نسب مئوية للكمية التي يمكن استيرادها خلال فترة زمنية محددة.

✓ نظام الحصة الضريبية: في هذه الحالة تفرض الدولة رسوم جمركية على الكميات الواجب استيرادها خلال الفترة الزمنية المحددة، وعليه فإن ما يفوق هذه الكميات بخصوص الاستيراد وفي نفس الفترة فإنه تطبق رسوم جمركية أكثر.

2-تراخيص الاستيراد: بموجب هذا النظام يشترط أن يحصل المستورد مسبقاً على ترخيص من الجهة المعنية التي تقوم بالرقابة على عمليات الاستيراد، فلا يسمح بالاستيراد إلا بعد الموافقة التي تكون في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، وعليه فإن تراخيص الاستيراد تعتبر أحد أدوات الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، وغالباً ما تلجأ الدولة إلى هذا النظام في حالة العجز المستمر في ميزان المدفوعات نتيجة للندرة في العملات الأجنبية².

ثالثاً: الأدوات التنظيمية

ان التدابير المتخذة في إطار سياسة التجارة الخارجية يعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات التنظيمية للمبادلات الخارجية وهي:

¹ تومي إبراهيم وآخرون، تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2010-2020، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 5، العدد 2،

2021، ص: 425-424

² وليد عابي، مرجع سابق، ص: 55

1- المعاهدات والاتفاقيات التجارية: يقصد بالمعاهدة التجارية قيام الدولة بعقد اتفاق مع غيرها من الدول عن طريق أجهزتها الدبلوماسية، بغية تنظيم الكثير من المسائل الاقتصادية كالنقل والحد من الازدواج الضريبي، إلا أن أهم المعاهدات هي ما يتعلق بتنظيم التعريفات الجمركية، وهي تعد من أساليب التدخل في التجارة الخارجية كونها تنص على شرط امتياز الدولة الأولى بالرعاية، حيث ينعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم كل ما يتعلق بالصادرات والواردات، ومن ثم التأثير على ميزان المدفوعات سلباً أو إيجاباً¹، ويمكن التمييز بين المعاهدة التجارية والاتفاق التجاري، ذلك أن الاتفاق يكون أقصر من المعاهدة من حيث المدة، كما أنه يعقد بواسطة وزارة التجارة خلافاً عن المعاهدة التي غالباً ما تعقد بواسطة وزارة الخارجية، والاتفاقيات تتضمن نوع من المنتجات التي يشملها التعاون، فتسجل في قوائم الاستيراد والتصدير التي تكون ملحقة بالاتفاق، وي بعض الحالات ينص الاتفاق على التدابير اللازمة لتجسيد بنوده، كما تشكل لجنة خاصة لتحديد بنود الاتفاق².

2- اتفاقيات الدفع: بالنسبة لاتفاقيات الدفع قد تكون منفصلة عن الاتفاقيات التجارية وفي الغالب تكون مقترنة بها، وهي تتعلق بسبل تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، ومن ضمن بنودها تحديد العملة التي على أساسها تتم العمليات، سعر الصرف الذي تجري التسوية وفقاً له³.

3- التكتلات الاقتصادية: إن فكرة التكتلات الاقتصادية هي فكرة قديمة جداً، كان يغلب عليها الطابع السياسي، حيث كان يتم استغلال موارد المستعمرات من قبل الدولة الحاكمة، ومع مرور الزمن تحولت إلى أفكار اقتصادية، ولهذا لا يوجد تعريف موحد للتكتلات الاقتصادية، فتعرف على أنها عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، تاريخياً، جغرافياً، اجتماعياً، وتجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية، المشتركة قصد تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية للوصول إلى أكبر عائد فيما بينها⁴، والتكتل الاقتصادي له عدة أشكال وذلك وفقاً لدرجة الاندماج التي تبلغها اقتصاديات الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي والتي تمثل صوراً للتكامل فيما بينها، فالتكامل الاقتصادي يشير إلى تكوين منطقة تجارية حرة، أسواق مشتركة، اتحاد جمركي، اتحاد اقتصادي⁵، وفيما يلي نوضح هذه الصور:

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 308

² حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج الحروفات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، 2012-2013، ص: 25

³ بخدة زقار، لعلا نورية، مرجع سابق، ص: 177

⁴ حمزة فطيمة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية-دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 2، 2022، ص: 424

⁵ دومنيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 1993، ص: 99

3-1-منطقة التجارة الحرة: يقصد بمنطقة التجارة الحرة إلغاء كل القيود على التجارة فيما بين الدول الأعضاء، مع بقاء القيود على الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، بمعنى ان كل دولة تتبع الإجراءات العادية لتجارتها مع الدول غير الأعضاء¹.

3-2-السوق المشتركة: تركز السوق المشتركة على ثلاثة عناصر أساسية وهي حرية انتقال السلع والخدمات، وكذا حرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية انتقال الأشخاص، فهي تقوم على إزالة كافة القيود على عناصر الإنتاج، وتدرجيا تتحول الأسواق المشتركة الى سوق موحدة².

3-3-الاتحاد الجمركي: يقوم الاتحاد الجمركي على إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، كما يتم تكوين تعريف موحدة يتم التعامل بها مع الدول غير الأعضاء³.

3-4-الاتحاد الاقتصادي: يمكن الاتحاد الاقتصادي من تحقيق التوافق بين السياسات النقدية والمالية والضريبية للأقطار الأعضاء⁴.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسة التجارة الخارجية

سبق وأن أشرنا أن الدولة تقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لتنفيذ سياستها التجارية مع الخارج لتحقيق أهدافها الاقتصادية، مستخدمة بذلك مجموعة من الأساليب أو الأدوات للتأثير على حركة التجارة الخارجية أو حجم الصرف الأجنبي المتاح، وسنحاول التطرق من خلال ما يلي الى تحليل الآثار الاقتصادية لكل من الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد وإعانات التصدير.

أولاً: الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية

تسعى كل دولة كغيرها من الدول إلى تشجيع وتخفيض صادراتها من السلع والخدمات نحو الخارج، وقد ذكرنا سابقاً أن الرسوم الجمركية بمثابة ضريبة تفرضها الدولة على صادرات أو واردات سلعة ما، وقلما تفرض هذه الضريبة على الصادرات، وإن كان ذلك فهي تفرض في حالات نادرة، كأن تفرض الدولة ضريبة على صادرات بعض الموارد الطبيعية

¹ حمزة فطيمة، مرجع سابق، ص: 428

² بلعابد سيف الإسلام النوي وآخرون، دراسة تحليلية حول مساهمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) في تطوير التجارة البينية للدول الأعضاء خلال الفترة (1991-2021)، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص: 26

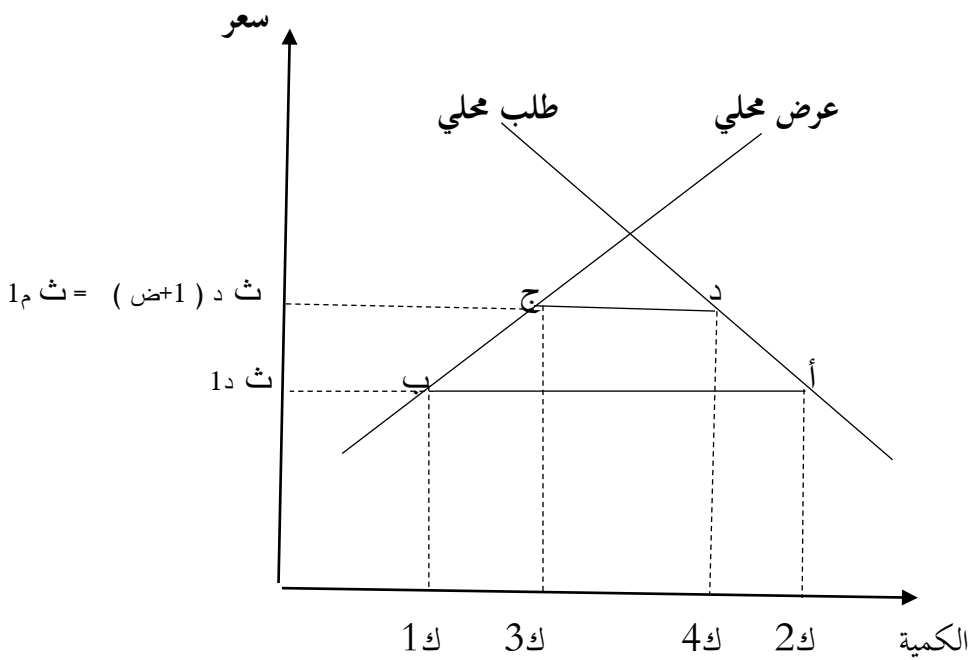
³ استيفان ب ماكي، التجارة الدولية، ترجمة: حسان علي بابكر، جامعة صلاح الدين كلية إدارة الأعمال، 1990، ص: 131

⁴ دومنيك سالفاتور، مرجع سابق، ص: 99

للحفاظ على رصيد منها للأجيال اللاحقة، وإذا كان الأصل هو فرض الضريبة على الصادرات سنحاول تحليل الآثار الاقتصادية المتوقعة للرسوم الجمركية على الواردات مقتصرين في تحليلنا لهذا الأثر على ميزان المدفوعات كما يلي¹:

1- أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات في الحالة العادية: عند فرض الرسم الجمركي فإن السعر المحلي سيرتفع وفي نفس الوقت فإن هذا السعر المرتفع سيؤثر على كل من المنتجين والمستهلكين، وهذا ما يؤدي بدوره إلى الانخفاض في واردات السلع الخاضعة لهذا الرسم ويكون هذا في الظروف العادية، وسنحاول من خلال الشكل رقم (2-4) توضيح ذلك:

الشكل رقم (1-4): أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات



المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الحضراوي، مرجع سابق، ص: 152

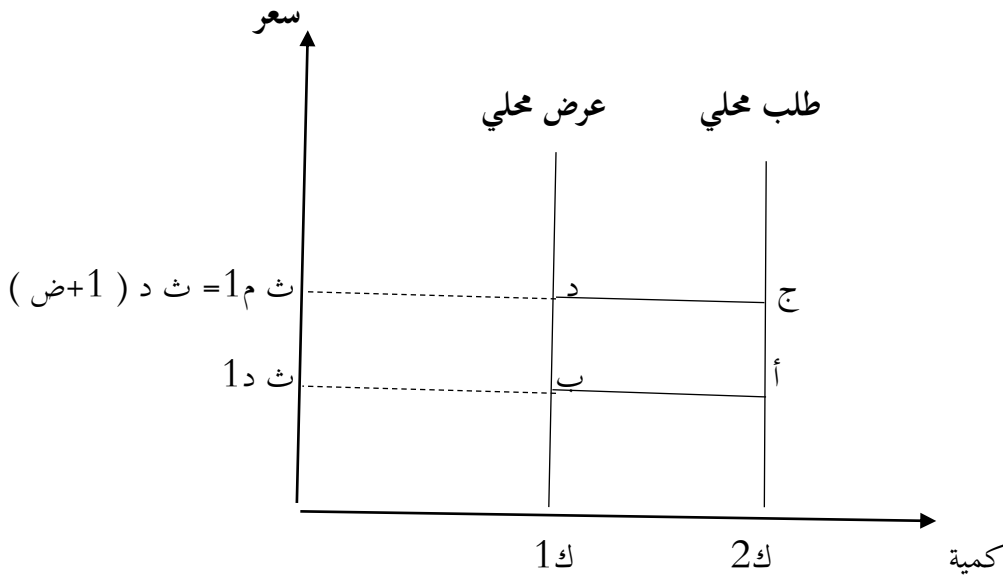
من خلال الشكل يتضح أنه في ظل حرية التجارة يكون السعر الدولي والذي يرمز له بالرمز $ث د1$ ، وحينها الدولة تعمل على إنتاج كمية من السلع والخدمات $ك1$ ، وفي نفس الوقت تقوم بطلب واستهلاك كمية أخرى $ك2$ ، وهذا يعني أنها تستورد الكمية (الكمية المطلوبة - الكمية منتجة محليا) = $أ ب$ ، وعند قيام الدولة بفرض رسم جمركي بنسبة ثابتة من السعر الدولي (ض) فإن السعر المحلي يرتفع إلى $ث د1 = ث د (1+ض)$ ، ما يعمل بدوره على تحفيز وتشجيع الصناعات المحلية التي تنتج سلعا بديلة للواردات على الزيادة في الإنتاج فيتم الانتقال من $ك1$ إلى $ك3$ ، كما

¹¹ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الحضراوي، مرجع سابق، ص: 151-154

تجدر الإشارة أنه في نفس الوقت يقلل المستهلكون من استهلاكهم للسلعة المطلوبة فيتم الانتقال من Q2 إلى Q4، ومع زيادة الإنتاج محليا تزداد هذه الكمية وفي نفس الوقت تنقص الكمية المستهلكة فتقل الواردات بالانتقال من (أ ب) إلى (ج د) ومع الانخفاض في كمية الواردات مع بقاء سعرها ثابت بدلالة العملة الأجنبية يقل العجز في ميزان المدفوعات.

2- أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات في حالة انعدام المرونة: بافتراض ان الطاقة الإنتاجية للصناعات البديلة للواردات مستغلة استغلالا تاما فان توسيع هذه الطاقات يصبح صعبا جدا فإن الرسم الجمركي ليس له تأثير على زيادة الإنتاج المحلي للسلع البديلة للواردات وذلك لانعدام مرونة العرض المحلي لهذه الأخيرة، كما انه في حالة ما إذا كانت السلعة المستورة لا يمكن الاستغناء عنها ومن الضروري القيام بعملية الاستيراد فهنا الطلب يكون عديم المرونة، ومن ثم فان الرسم الجمركي كذلك لن يكون له تأثير على هذه السلع بخصوص التقليل من استهلاكها محليا، وسنوضح ذلك بالتفصيل أكثر من خلال الشكل رقم: (2-5) الموالي:

الشكل رقم: (1-5) أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات في حالة انعدام المرونة



المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي ، مرجع سابق، ص: 153

من خلال الشكل يتضح أنه رغم رفع السعر المحلي من ث د 1 إلى ث م 1 جراء فرض رسم جمركي بنسبة ض من السعر الدولي إلا أن كمية الواردات بقيت كما هي ولم تتأثر أي ان (أ ب) يساوي (ج د)، ما يجعلنا نخلص إلى أنه تزيد فعالية الرسم الجمركي في تقليل كمية الواردات كلما زادت مرونة الطلب المحلي على الواردات و العرض المحلي من السلع البديلة للواردات والعكس. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان التوسع في إنتاج السلع البديلة للواردات على حساب

موارد محولة من قطاع الصادرات ففي هذه الحالة يكون للرسم الجمركي أثر سلبي على صادرات الدولة التي فرضت التي فرضت الرسم الجمركي، وهنا يكون الأثر النهائي للرسم الجمركي على ميزان المدفوعات بالفرق بين نقص الواردات ونقص الصادرات، في حين أن التوسع في إنتاج السلع البديلة للواردات بالاعتماد على موارد محولة من قطاع السلع غير التجارية يجنب الأثر السلبي للرسم الجمركي على الصادرات.¹

ثانيا: الآثار الاقتصادية لنظام الحصص وإعانات التصدير

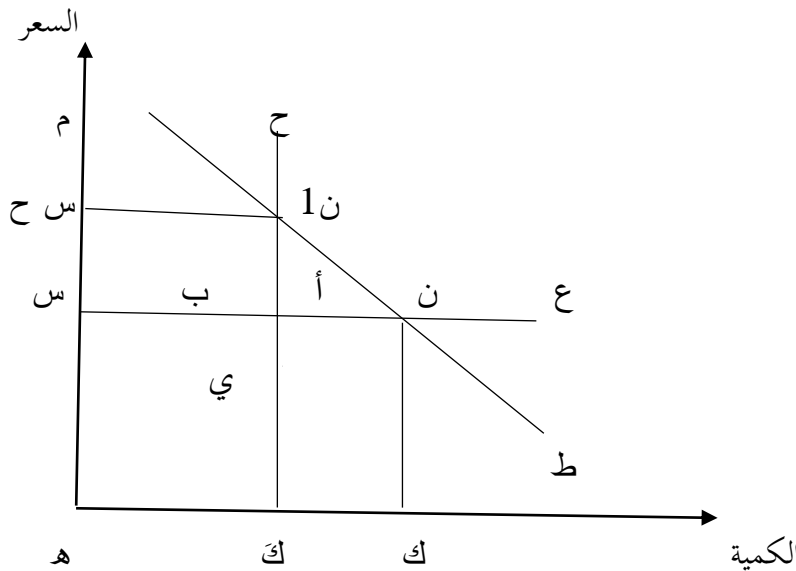
1- الآثار الاقتصادية لنظام الحصص

سبق وأن ذكرنا أن الحكومة تقوم بفرض حصص الاستيراد للتحكم في الواردات، أي تحديد أقصى كمية يمكن استيرادها، وهذا الاجراء يعد من القيود غير التعريفية، وسنحاول توضيح هذا الأثر بعرض حالتين كما يلي:²

1-1- حالة الدولة الصغيرة: هذه الحالة بدورها يمكن تقسيمها إلى حالتين وهي:

1-1-1- حالة عدم وجود إنتاج محلي: للتبسيط والتحليل نقوم بإدراج الشكل رقم: (2-6) الموالي الذي يبين آثار فرض الحصص في دولة صغيرة، حيث (ط) تمثل الطلب المحلي و (ع) تمثل العرض العالمي، أما (ن) فتمثل نقطة التوازن في حالة التجارة الحرة، وستورد الكمية (ك) بالسعر (س).

الشكل رقم: (1-6) الآثار الاقتصادية لفرض الحصص في حالة دولة صغيرة ليس لها إنتاج محلي



¹ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، ص: 154

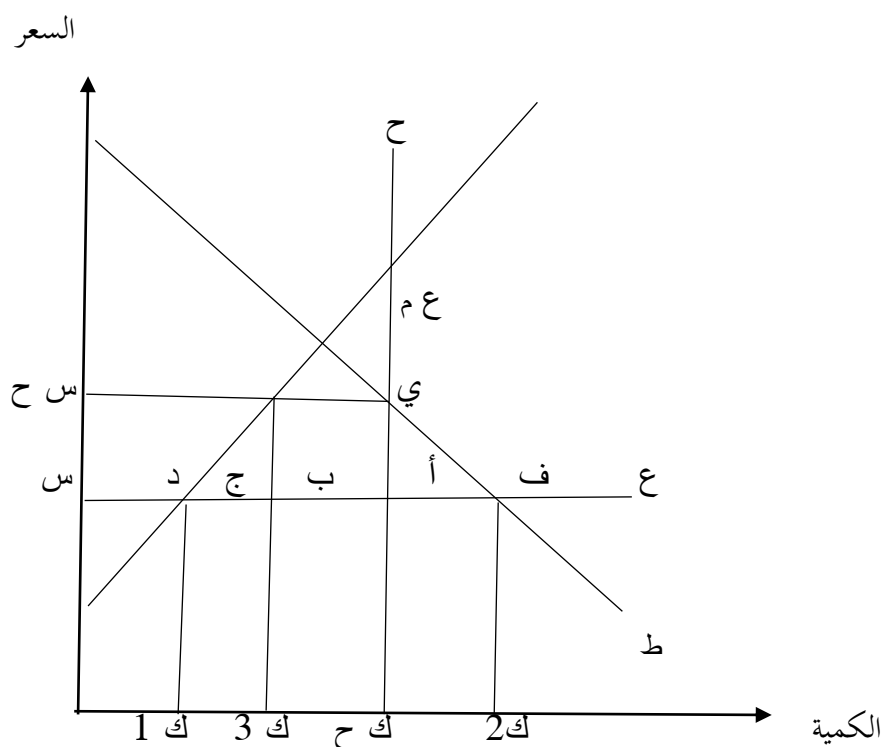
² عمر صقر، مرجع سابق، ص: 121-118

المصدر: عمر صقر، مرجع سابق، ص : 119

يتضح من خلال الشكل أعلاه أنه عند فرض الحصص من قبل الدولة على وارداتها من السلعة فإن منحني العرض يصبح رأسيا عند الكمية التي تظهر في الشكل (ك ح) كما أنه يحدث انخفاض في كمية الواردات عن الوضع في حالة التجارة الحرة، وبالتالي يرتفع السعر المحلي إلى (س ح) بعد فرض الحصص، كما أنه يحدث انخفاض في فائض المستهلك والمعر عنه بمستوى رفاهية المستهلك (أ + ب) حيث تمثل المساحة (ب) إعادة التوزيع من المستهلك المحلي إلى المستورد المحلي، ذلك أن المستورد المحلي سيحصل على أرباح استثنائية بسبب فرض الحصص، فهذا الأخير يستورد السلعة بالسعر الدولي (س) ويعيد بيعها للمستهلك المحلي بالسعر (س ح)، أما المساحة (أ) فتمثل خسارة صافية لانعدام الكفاءة في الاستهلاك، فالمستهلك يستهلك كمية أقل وفي نفس الوقت يدفع سعر مرتفع بسبب فرض الحصص.

1-1-2- حالة وجود إنتاج محلي: وفي هذه الحالة نفترض ان الدولة لها انتاج محلي لكنه غير كافى لمواجهة الطلب المحلي عند السعر العالمي، فيتم استيراد كمية من الخارج، والشكل رقم (2-7) الموالي يوضح اثر فرض الحصص في هذه الحالة.

الشكل رقم: (1-7) الآثار الاقتصادية للحصص في حالة وجود انتاج محلي في دولة صغيرة

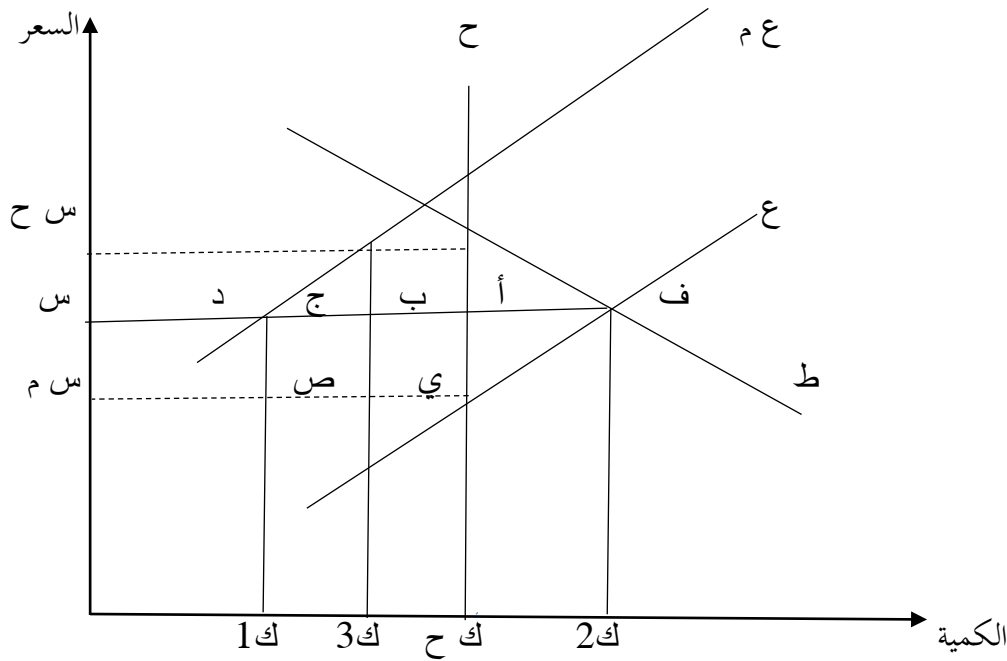


المصدر: عمر صقر، نفس المرجع، ص : 120

من خلال الشكل نوضح أن (ط) تمثل الطلب المحلي و (ع) تمثل العرض العالمي و (س) تمثل السعر الدولي، أما الاستهلاك المحلي يكون عند (ك 2) والإنتاج المحلي عند (ك 1)، في حين يتم استيراد الكمية (ك 2 - ك 1)، وعند فرض الحصة على الواردات من هذه السلعة والمشار إليها في الشكل ب (ك ح) فإن منحى العرض يصبح رأسيا عند (ح) ما يؤدي إلى ارتفاع السعر من (س) إلى (س ح)، كما يرتفع الإنتاج المحلي إلى ك 3 وفي نفس الوقت تنخفض الواردات إلى المقدار (ك ح - ك 3)، كما أنه يحدث انخفاض في فائض المستهلك (أ + ب + ج + د)، فيحصل المستورد المحلي على ب والمنتج المحلي على د أما المقدار (أ + ج) فيشير إلى انعدام الكفاءة في الاستهلاك وعدم الكفاءة في الإنتاج، وهذا خسارة على المستوى القومي.¹

1-2- حالة الدولة الكبيرة: ونعني بها الدولة التي لها القدرة على التأثير في السعر الدولي وبالتالي معدل تبادلها، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم: (1-8) الآثار الاقتصادية لفرض الحصة في دولة كبيرة



المصدر: عمر صقر، نفس المرجع، ص: 122

من خلال الشكل نوضح أن (ط) تمثل الطلب المحلي و (ع) تمثل العرض العالمي و (ع م) تمثل العرض المحلي و (س) تمثل السعر الدولي، وبأخذ بعين الاعتبار حالة حرية التجارة يتحدد الاستهلاك عند (ك 2) أما الإنتاج

¹ عمر صقر، نفس المرجع، ص: 121

عند (ك 1)، في حين يتم استيراد الكمية (ك 2-ك 1)، ويتضح ان فرض الدولة الكبيرة للحصة لا يؤثر فقط على السعر المحلي بالانتقال (س) إلى (س ح)، ولكن التأثير يكون على السعر العالمي كذلك، فهذا الأخير ينخفض كذلك من (س) إلى (س م)، وبخصوص الآثار التحويلية فإن فائض المستهلك ينخفض بمقدار (أ + ب + ج + د)، فالمستورد يحصل على المقدار (ب) والمنتج المحلي يحصل على المقدار (د)، أما الخسارة الصافية على المستوى القومي فهي المقدار (أ) و (ج) أي انعدام الكفاء في الاستهلاك والإنتاج. أما المقدار (ي) فهو العائد المتحقق وهو يشير الى استطاعة الدولة الكبيرة نقل جزء من التحديد الكمي الى الدولة المصدرة والذي يحصل عليه المستورد، فإذا كان العائد الذي تحصل عليه الدولة الكبيرة من العالم الخارجي في شكل انخفاض في السعر العالمي أكبر من (أ + ج)، فإن فرض الحصة يؤدي إلى تحسن وضع الدولة والعكس، أما العائد المفقود فيمثله (ص)، إذ أن الدولة لم تتمكن من نقل العبء إلى الدولة المصدرة لانخفاض حجم الواردات بمقدار الزيادة في الإنتاج المحلي (ك 1-ك 2)¹.

2- الآثار الاقتصادية لإعانات التصدير

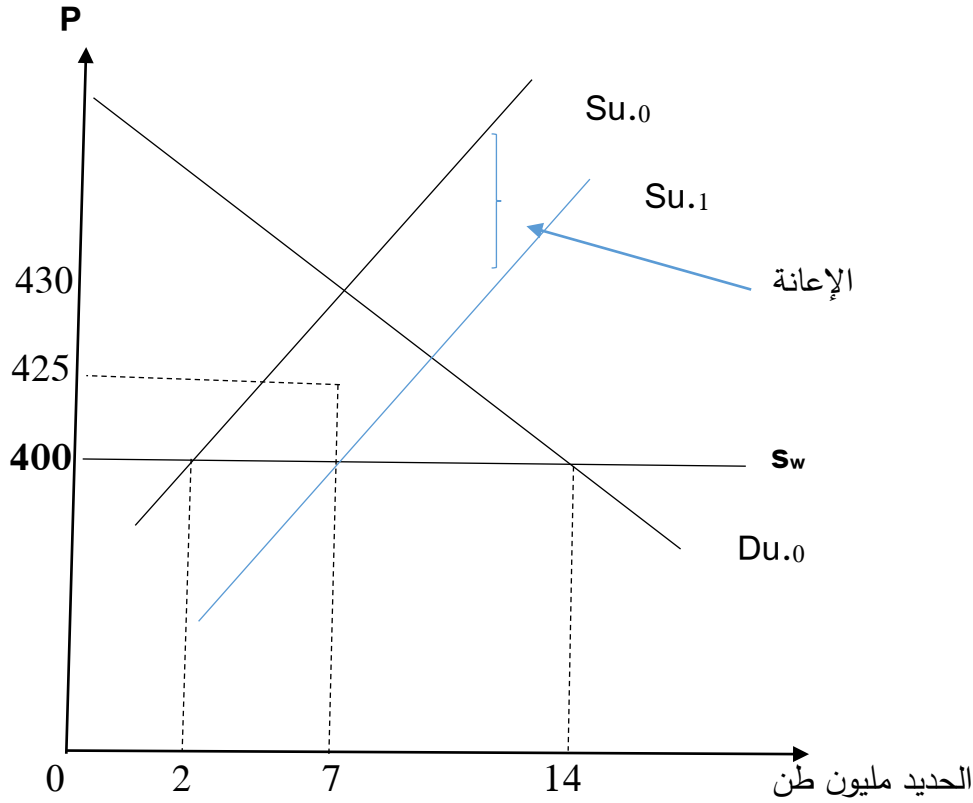
تمكن إعانات التصدير المنتجين المحليين من ولوج الأسواق الخارجية، فهي تؤدي إلى زيادة الصادرات وفي نفس الوقت ارتفاع في السعر المحلي للسلعة المصدرة، إضافة إلى المساهمة في علاج الخلل في ميزان المدفوعات.

ومن خلال الشكل رقم: (2-9) أدناه والذي يوضح تأثير الإعانات المحلية على الرفاهية والتجارة، والذي نفترض من خلاله أن كل من منحى العرض الأولي (Su.0) والطلب الأولي (Du.0) على مادة الحديد في الولايات المتحدة الأمريكية وسعر التوازن عند تقاطعهما يساوي 430 دولار للطن الواحد، وعلى افتراض كذلك أن سوق الولايات المتحدة صغير ومن ثم فهو لا يساهم بشكل كبير في التجارة العالمية، إلى جانب عدم التأثير على السعر العالمي الموضح في الشكل 400 دوار للطن من الحديد، كما يوضح الشكل أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتج 2 مليون طن من الحديد وتستورد 12 مليون طن وبالتالي تستهلك ما يقدر بـ 14 مليون طن من الحديد وهذا في حالة حرية التجارة، ولغرض تشجيع المنتجين المحليين على الإنتاج والمنافسة في الأسواق الدولية تقوم الحكومة الأمريكية بمنح إعانة بمعدل 25 دولار لكل طن واحد، ما يؤدي إلى انتقال منحى العرض إلى اليمين (Su.1) وزيادة الإنتاج من الحديد من 2 مليون طن إلى 7 مليون طن ويتقلص الاستيراد من 12 مليون طن من الحديد (14-2=12) إلى 7 مليون طن (14-7=7)، وبخصوص رفاهية المستهلك فإن التأثير المباشر لمنح دعم للمصدرين بمقدار 25 دولار للطن الواحد من الحديد سيجعل السعر المحلي سيرتفع (السعر المحلي = السعر الدولي + الاعانة = 400 + 25 = 425)، كما أن هذه السلع المدعومة

¹ عمر صقر، نفس المرجع، ص ص: 122-123

موجهة على وجه الخصوص للتصدير لا البيع المحلي، ونتيجة لهذا التغير في السعر ستتقلص كميات الاستهلاك وتزيد كميات الإنتاج والصادرات، كما أن الحكومة الأمريكية ستتحمل كلفة حماية إنتاجها من الحديد تساوي 25 دولار*7 مليون طن المنتجة محليا من الحديد = 175 مليون دولار¹.

الشكل رقم: (9-1) تأثير الإعانات المحلية على الرفاهية والتجارة



المصدر: مروان عبد المالك دنون، مرجع سابق، ص: 250

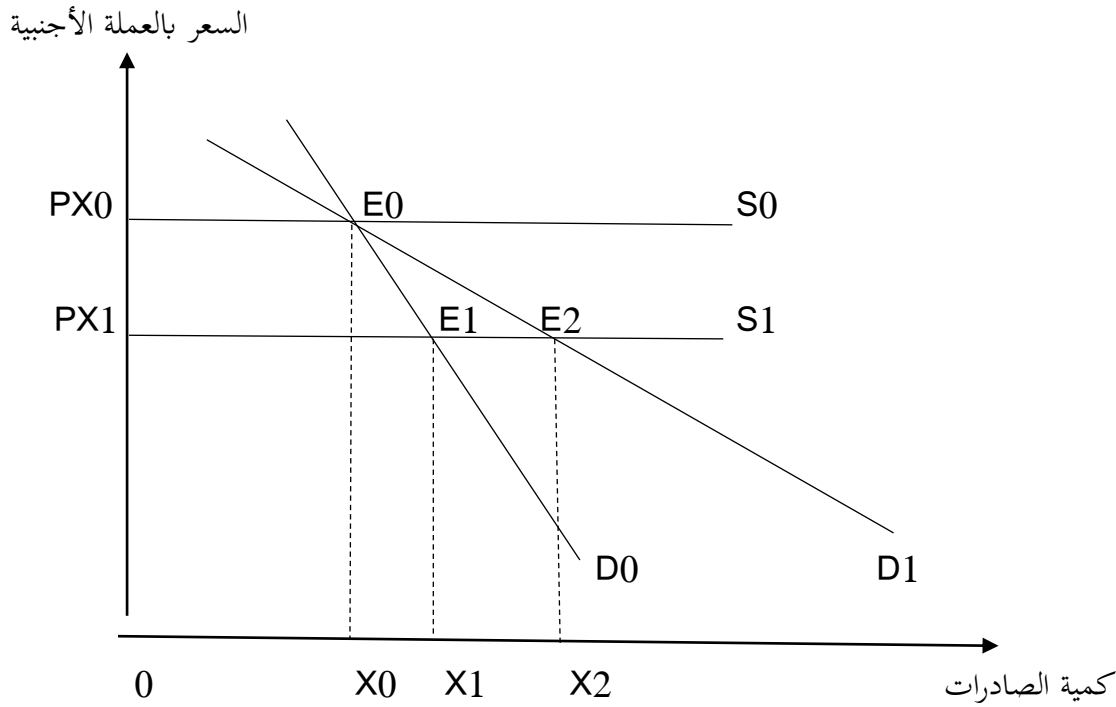
ثالثا: أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية

إن لجوء الدولة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية تكون لغرض تحسين الميزان التجاري، وهذا في ظل ثبات معدل الصرف، وتفسير ذلك يعود إلى أن هذا التخفيض له تأثير على أسعار كل من الصادرات والواردات، فتنخفض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية وترتفع أسعار الواردات بالعملة المحلية، ويكون نتيجة ذلك ارتفاع الطلب على الصادرات وانخفاض الطلب على الواردات وهذا ما يعرف بسياسة تحويل الطلب (طلب أجنبي أو محلي) إلى السلع المحلية، ومن ثم

¹ مروان عبد المالك دنون، مرجع سابق، ص: 249

فإنه تدريجياً يقل العجز في الميزان التجاري، غير أنه حتى يكون هذا التخفيض ناجحاً ويحسن من الميزان التجاري يجب أن يكون مجموع مرونة الطلب السعرية على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح (شرط مارشال - لرنر¹)، والشكل الموالي يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات.

الشكل رقم: (10-1) أثر تخفيض قيمة العملة على المتحصلات من الصادرات في ظل اختلاف مرونة الطلب



المصدر: محمود عبد الرزاق، نفس المرجع، ص: 57

إن توضيح هذا الأثر يكون على أساس افتراض ثبات الأسعار المحلية وكذا افتراض أن العرض لكل من الصادرات والواردات تام المرونة، ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أنه قبل القيام بإجراء تخفيض قيمة العملة يكون سعر الصادرات عند تقاطع منحنىي الطلب على الصادرات غير المرن (D0) والطلب على الصادرات المرن (D1) مع منحن العرض تام المرونة (S0) في النقطة (E0) وهنا يكون سعر الصادرات PX0 وكمية الصادرات X0، وقيمة المتحصلات من الصادرات هي المساحة التي تهر في شكل مستطيل (PX0 E0 X0 0)، وعند العمل على تخفيض قيمة العملة تنخفض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية، وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل بانخفاض السعر بالعملة الأجنبية PX0

¹ محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية-النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص: 56

إلى $PX1$ وينجر عن هذا الاجراء زيادة الكمية المطلوبة من الصادرات من $X0$ إلى $X1$ في ظل الطلب غير المرن ($D0$)، وزيادة الكمية المطلوبة من الصادرات إلى $X2$ في ظل الطلب المرن ($D1$) ويبرز هنا أن المتحصلات من الصادرات في ظل الطلب المرن حسب مساحة الشكل الرباعي ($PX1 E2 X2 0$) أكبر من المتحصلات من الصادرات في حالة الطلب غير المرن الموضحة في مساحة الشكل الرباعي ($PX1 E1 X1 0$)، وهذا التفصيل يظهر تأثير المرونة على حصيلة الصادرات، لكن ما يجب الإشارة إليه أنه لإحداث تعديل على الميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة من الضروري أن تكون حصيلة الصادرات بعد تخفيض قيمة العملة أكبر من حصيلتها قبل التخفيض، ويرتكز هذا على مرونة الطلب على الصادرات، ففي حالة ما إذا كانت مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد الصحيح لن تتحسن حصيلة الصادرات ويكون تدهور في الميزان التجاري، أما في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب على الصادرات تساوي الواحد الصحيح فإن حصيلة الصادرات ستبقى كما هي، وفي حالة مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح فإن حصيلة الصادرات ترتفع ويتحسن الميزان التجاري¹.

¹ محمود عبد الرزاق، نفس المرجع، ص: 57

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تناولنا الإطار العام للتدابير النقدية والمالية، إذ تم التطرق إلى مختلف المفاهيم والمبادئ الأساسية للسياستين النقدية والمالية على اعتبار أنهما من الأدوات الهامة بيد الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى تناولنا مختلف الإجراءات والتدابير في إطار السياسة المالية (مثل: سياسة الانفاق العام، السياسة الضريبية والجمركية) والنقدية (مثل: سياسة الصرف)، حيث اتضح أنه على الرغم من اختلاف هذه الإجراءات والتدابير في مضمونها، إلا أن في مجملها يسعى إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو التصدير.

وعلى هذا الأساس تعد التدابير والإجراءات التي تتخذ في إطار السياسة النقدية والمالية لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الأهداف المرجوة في غاية من الأهمية، لما لها من ارتباط بسياسة التجارة الخارجية.

الفصل الثاني

سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

تهدف مختلف دول العالم إلى ترقية وتنويع صادراتها من مختلف السلع والخدمات بغية تصريف الفائض من الإنتاج المحلي، وتوفير النقد الاجنبي لتمويل مختلف البرامج التنموية، وقد توصل العديد من الباحثين في هذا الشأن إلى أن التركيز السلعي في هيكل صادرات الدولة يعتبر من العوامل التي تقيد النمو الاقتصادي لها، ما يبين أن بناء قاعدة تنافسية يتطلب تنويع الصادرات والابتعاد كل البعد عن اقتصر عملية التصدير على المواد الأولية، لذلك نجد أن بعض الدول التي تعتمد حصيلة إيراداتها على صادراتها من المحروقات تسعى إلى ترقية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات والخروج من دائرة الربيع، لما له من آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي الذي يتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية من جهة، واستنزاف كبير للموارد الطبيعية من جهة أخرى، و البحث عن مختلف الإجراءات و التدابير النقدية والمالية التي تمكنها من ترقية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات.

وبخصوص الاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى كونه يعتمد على عائدات النفط بنسبة كبيرة جدا، ما يتطلب وضع خطط واستراتيجيات واضحة لتنويع القاعدة الإنتاجية، لذلك سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاز مجموعة من الإجراءات والتسهيلات الجمركية، وخلق إطار مؤسسي لتنشيط وتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير، إلى جانب سن مجموعة من القوانين التي تنظم قطاع التصدير خارج المحروقات، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات ومختلف الإجراءات والتدابير المؤسسية والتشريعية والتنظيمية والخدمات اللوجستية الداعمة لعمليات التصدير خارج المحروقات في الجزائر، وكذا جملة التحديات و العقبات.

المبحث الأول: الإطار المعرفي لترقية الصادرات خارج المحروقات

يعد التصدير من الأنشطة الهامة والخيارات الاستراتيجية لتوطيد العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو حلقة وصل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى الإطار المعرفي لترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إبراز سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات، وكذا مضمون سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المطلب الأول: سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات

أولاً: سياسة إحلال الواردات: تقوم سياسة الإحلال محل الواردات على إدراك أن التنمية الاقتصادية وبشكل أكبر التصنيع لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطوير القدرات المحلية القادرة على استبدال الواردات، وأصبحت هذه السياسة شائعة في الاقتصادات النامية بعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، حيث تميزت تكلفة المعيشة بالارتفاع والتي أدت إلى الضغط على احتياطات النقد الأجنبي الضئيلة للاقتصادات النامية¹. وكتوضيح أكثر فإنه عند انخفاض نسبة استيراد السلع إلى مجموع المعروض الكلي في السوق المحلية جراء إنشاء مشاريع صناعية تعمل على زيادة الإنتاج المحلي لسلع كانت تستورد سابقاً يتحقق بذلك ما يسمى باستراتيجية تعويض أو إحلال الواردات²، ويؤكد Bruton أن إحلال الواردات بمثابة استراتيجية تنمية تتبعها الدول النامية بغية تحقيق هدفين أساسيين يتمثل الهدف الأول في اكتساب الخبرة والتعلم أما الهدف الثاني فيتمثل في حماية اقتصادها المحلي وتوليد نموذجها التنموي بعيداً كل البعد عن الدول الغنية³. وحتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي كانت الاستراتيجية المفضلة لجميع البلدان المتأخرة صناعياً لمحاولة اللحاق ببلدان المركز الصناعي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية هي (ISI) التصنيع البديل للواردات⁴، وقد أيقنت أغلبية دول العالم الثالث أن الاستقلال السياسي وحده لتحقيق التنمية لن يكون كافياً، وإنما يتطلب ذلك استقلال اقتصادياً، وقد عمدت أغلبية الدول النامية التي تحصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية إلى انتهاج سياسة تشجيع أنماط التصنيع التي تركز بالأساس على سياسة إحلال الواردات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالفعل حققت في تلك المرحلة معظم

¹ Aregbeshola R. Adewale, **Import substitution industrialisation and economic growth – Evidence from the group of BRICS countries**, Future Business Journal 3 (2017), P: 141

² مروان عبد المالك دنون، مرجع سابق، ص: 210

³ نور الدين شارف، فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 12، 2017، ص:

⁴ JOHN WATERBURY, **The Long Gestation and Brief Triumph of Import Substituting**, World Development Vol. 27, No. 2, 1999, P:323

الدول معدلات مقبولة، معتمدة في ذلك على مسار اقتصادي يقوم على وضع قيود على الواردات من المنتجات الصناعية محولة بذلك الطلب على هذه المنتجات الى الإنتاج المحلي، مع السماح باستخدام بعض الأرباح المحققة من الصادرات لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية للتصنيع، وعليه فإنه تم اعتماد عدة آليات عند تبني استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات تمثلت في¹:

- ✓ العمل على إلغاء الرسوم الجمركية التي تفرض على استيراد الآلات والمعدات اللازمة لتصنيع السلع الاستهلاكية؛
 - ✓ فرض رسوم جمركية مرتفعة جدا على السلع الاستهلاكية المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي؛
 - ✓ اختيار القطاعات الاقتصادية الرائدة التي لها دور كبير في تحريك النمو ومن ثم إعطاء الأفضلية في إجراءات الحماية الجمركية؛
 - ✓ تحفيز وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تأهيله لمقابلة الطلب المحلي.
- وتعد هذه الاستراتيجية من الاستراتيجيات الضرورية لتحقيق التنمية بالدول النامية، إذ يتم تطوير القطاع الصناعي المحلي بطريقتين، إما بتوجيهه لإنتاج سلعة بديلة لما هو مستورد أو إنتاج معين للصادرات مع زيادتها وتنويعها، وما يجب الإشارة إليه أن هذه الاستراتيجية تتم بمرحلتين هما²:
- المرحلة الأولى:** تقوم هذه المرحلة على إنشاء صناعات تحل محل السلع المعمرة المستوردة سابقا كالأحذية، والملابس والسلع الوسيطة، وتمكن هذه المرحلة من تشغيل العديد من الأيدي العاملة كونها تحتاج إلى عدد كبير من الموارد البشرية، كما أن التكنولوجيا التي تحتاجها متواضعة، فضلا عن ذلك فغنه سيتم تدريب الكوادر الإدارية والأيدي العاملة المحلية ونشر التكنولوجيا، ومن الضروري في هذه المرحلة اعتماد سياسة الحماية من المنافسة الأجنبية مع ضمان الإنتاج بتكلفة منخفضة وجودة عالية في نفس الوقت، كما تعتمد الدولة على تقييد الواردات من هذه السلع وفرض نظام الحصص وذلك لتعويض الفارق بين الطلب والإنتاج.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يتم منع الاستيراد كليا، وذلك لأن الإنتاج أصبح يغطي الطلب الكلي ويزيد عنه، والنمو السنوي للإنتاج يصير متناسبا مع النمو السنوي للطلب الكلي، وبذلك يتم الانتقال في هذه المرحلة بالضبط إلى إنشاء

¹ نور الدين شارف، نفس المرجع، ص: 38

² مروان عبد المالك دنون، مرجع سابق، ص: 210

صناعات تنتج سلعا معمرة كالسيارات والأجهزة المرئية والمسموعة، عن طريق التجميع ومن ثم التصنيع التدريجي للقطع، غير ان هذه الصناعة تتطلب رأسمال كبير وخبرة يتم اكتسابها في المرحلة الأولى، وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية من قبل العديد من الدول النامية كالهند ومصر.

إن تبني سياسة الاحلال محل الواردات وتطبيقها بشكل مدروس يحقق العديد من الأهداف نوجزها فيما يلي¹:

- ✓ تشجيع إقامة وتوسيع الصناعات الاستهلاكية يؤدي بدوره إلى توسيع قطاع الصناعة بالكامل، وخاصة في المرحلة المولية للمرحلة الأولى لسياسة الإحلال والمتمثلة في الإحلال محل الصناعات الوسيطة والصناعات الإنتاجية؛
- ✓ تطور الناتج في قطاع الصناعة غالبا ما يصاحبه تطور كبير في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ بناء القدرة الصناعية الذاتية يمكن من اشباع الاحتياجات المحلية من السلع المصنعة؛
- ✓ يعمل الإحلال محل الواردات على توفير تكاليف النقل المضافة إلى السلع المستوردة؛
- ✓ انتشار الإنتاج المحلي بالقدر الكافي يمكن من توفير العملة الأجنبية داخل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ اكتساب المؤهلات الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة المشاريع الصناعية، ومن ثم تطوير طاقة الاقتصاد على تنوع صادراته الصناعية؛

✓ إقامة صناعة محلية يتطلب المزيد من اليد العاملة، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة، لكن شريطة أن يكون الطلب المحلي على الواردات مرنا وأن تتم عملية الإحلال بكفاءة عالية².

ورغم المحاولة المتمثلة في تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات إلى أن الملموس يبقى غير موجود، وإن كان الهدف من ورائها هو تخفيض حجم الواردات إلا أن المؤشرات في كثير من الأحيان تبين أن هناك زيادة في حجم الواردات من السلع والعناصر التكنولوجية، وأن الأمر لم يتعلق بالأمد القصير بل الأمد الطويل كذلك، ما يعني تفاقم التبعية التكنولوجية للعالم

¹ مرم عيسى محمد مهني، استراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة 1973-2010، اماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 5، العدد 12، 2014، ص: 92

² محمود عبد الرزاق، نفس المرجع، ص: 88

الخارجي، كما أن الإنتاج لم يتم تنويعه من خلال هذه الاستراتيجية وإنما تم الاقتصار على نمط الاستهلاك القائم، وعدم تغطية الإنتاج المحلي للطلب الاستهلاكي جعل من إيرادات الصادرات متدنية جدا¹.

ثانيا: سياسة تنمية الصادرات: إن اعتماد أغلب الدول النامية على إيرادات الصادرات من المواد الخام الأولية سواء كانت زراعية أو من النفط الخام جعلها تصدم بشكل مستمر بالتقلبات في أسعارها، كما أن تصديرها في شكلها الأولي لا يعطي إضافة للدخل القومي وبالتالي لا يمكن اعتمادها كمصدر ثابت للدخل، وتعتبر سياسة تشجيع الصادرات من الحلول المطروحة لتنويع مصادر الدخل القومي، فتعرف هذه السياسة بأنها الاتجاه نحو تحقيق الإنتاج المحلي المخصص للتصدير مع الأخذ بعين الاعتبار استقطاع جزء من هذا الإنتاج لأغراض الاستهلاك المحلي، و الهدف الأساسي من وراء هذه السياسة هو الإنتاج أساسا للتصدير ومن ثم توفير العملات الأجنبية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية².

ويعد قطاع التصدير* قطاعا قائدا للنمو حسب نموذج هارود -دومار، إلى جانب ذلك فإن العديد من الدراسات التطبيقية أثبتت وجود علاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي كدراسة Balassa سنة 1978 والتي أجريت على 11 دولة افريقية تمكنت من انجاز قاعدة صناعية، وأثبتت أن نمو الصادرات بنسبة 25% سيعمل على نمو الناتج المحلي 1%، إلى جانب دراسة Ram سنة 1987 التي أجريت على 88 دولة وتوصلت إلى صحة العلاقة بين هذين المتغيرين³، وتقوم استراتيجية تشجيع الصادرات كقائد للنمو الاقتصادي على انتقاء مجموعة من الصناعات تمكن من إنتاج سلع تلي احتياجات السوق التنافسية الدولية أي التصدير إلى جانب إمكانية التسويق المحلي، وحسب طبيعة الصناعات القائمة لتلبية الاحتياجات الخارجية بالخصوص قد يستلزم ذلك كثافة تكنولوجية، وأسلوب فني في الإنتاج.

وتتجلى أهمية هذه الاستراتيجية في عدة جوانب أهمها التوسع في التصدير الذي يمكن من الحصول على كميات معتبرة من الملة الأجنبية والتي تكون في نفس الوقت أكثر بكثير من مدخرات العملة الأجنبية المتحصل عليها من

¹ مروان عبد المالك دنون، مرجع سابق، ص: 210-211

² مريم عيسى محمد مهني، مرجع سابق، ص: 94

*بخصوص التصدير أنظر الفصل الثالث

³ عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، سياسة إحلال الواردات (ISI) وسياسة ترقية الصادرات (IPE) في التنمية الاقتصادية، المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، 30-12-

2022، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://almerja.net/reading.php?idm=191788>، بتاريخ 25-07-2023

استراتيجية الاحلال محل الواردات، إلى جانب تحقيق وفرات الحجم المكتسبة من اتساع السوق الذي تحقق بدوره من سياسة تشجيع الصادرات، غير أن تحقيق ما ذكرناه سابقا يستلزم من الدول النامية أن تخفض من قيمة عملتها المحلية وتخفيض التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على عناصر الإنتاج المستوردة التي تدخل في إنتاج الصناعات التصديرية، لمجابهة سيطرة الشركات الدولية على منافذ التسويق، ونجاح هذه السياسة يتوقف على توفير أسعار عادلة ومصادر لتمويل التنمية، وكذا سن قوانين واضحة وانتهاج سياسة مالية ونقدية مستقرة، مع الإشارة إلى أن هذه السياسة تركز على خمس مكونات أساسية وهي¹:

✓ التحرر التجاري واعتماد التصدير كقائد للنمو؛

✓ تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة؛

✓ العمل على خصخصة عدد معتبر من المشاريع العامة؛

✓ تحرير أسواق التمويل وحرية انتقال رؤوس الأموال الأجنبية؛

✓ مرونة في سوق العمل.

وإذا كان الهدف الأساسي من وراء استراتيجية التصنيع من أجل التصدير هو الحصول على العملات الأجنبية، فإنها يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الأخرى تتمثل فيما يلي²:

✓ نظرا لتدهور معدلات تبادل المنتجات الأولية مقارنة بالسلع المصنعة فإنه يمكن لهذه الاستراتيجية أن تسهم بشكل كبير في تنويع هيكل الصادرات؛

✓ يمكن لهذه الاستراتيجية أن تسهم في تصنيع المنتجات الأولية بدلا من تصديرها في شكلها الخام ما يعي قيمة مضافة أكبر للاقتصاد؛

✓ يمكن لهذه الاستراتيجية أن تسهم في الرفع من الكفاءة الإنتاجية، وتحسين النوعية وكذا تقليل التكلفة، ما يجعل المنتجات قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية؛

¹ مروان عبد المالك دنون، مرجع سابق، ص ص: 211-212

² فليح حسن خلف، استراتيجية التصنيع في الدول النامية، مجلة البحوث الصناعية، المجلد 2، العدد 2، 1993، ص ص: 14-15

✓ بالإمكان تجاوز مشكلة ضيق السوق المحلية وذلك عن طريق زيادة الإنتاج مع تصريفه للأسواق الخارجية؛

✓ إمكانية التمييز بين المنتجات التي تتمتع الدولة بميزة نسبية في انتاجها، والمنتجات التي لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها بفضل التخصص؛ فتصدر المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها وتستورد المنتجات التي لا تتمتع بميزة نسبية في انتاجها؛

✓ قد تسهم هذه الاستراتيجية في تحسين الصناعات المعوزة عن الاستيراد، بحيث تتطور هذه الصناعات لتصبح صناعة موجهة للتصدير وليس لغرض التعويض عن الاستيراد فقط.

لقد لعبت المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) دورا في توجه الدول النامية نحو إقامة بعض المشروعات المخصصة للتصدير، غير أن ذلك كان يراعي مصالح الدول الصناعية والمتمثلة في القضاء على بعض الصناعات التي تعرف ضعفا نسبيا في انتاجيتها كصناعات النسيج، والصناعات الملوثة للبيئة كصناعة الحديد والصلب والعمل على توطينها في الدول النامية، ومن ثم السعي على تقسيم جديد للأنشطة الصناعية والاستفادة من الميزة النسبية الموجودة في كثير من الدول النامية كغياب التشريعات الخاصة بتلوث البيئة وتدني مستويات الأجور.

ولتحقيق ذلك عمدت الدول المتقدمة إلى احتكار لنفسها القطاعات الاستراتيجية التي تتحكم في تطوير تقنياتها وذلك بواسطة ادواتها المثلى الشركات متعددة الجنسيات، في حين لم تترك للدول النامية سوى الصناعات التي لا تتطلب مهارات عالية، وقد أشار لذلك موريس غورفيه عند حديثه عن طبيعة سياسات تشجيع بناء الصناعات الموجهة للتصدير بقوله إذا أردنا أن نرسم كاريكاتوريا هذه الصناعة فيمكننا القول انها خدعة دبرها عامة رجال الاعمال في الشمال ليتجنبوا دفع الأجور المرتفعة، والأعباء الاجتماعية والضرائب في بلادهم، وحسب هذا النمط يوجه رجال الأعمال الشماليون هذه الصناعات ويضمنون تصنيع منتجات معينة في البلدان ذات الأجور والأعباء الاجتماعية المنخفضة ثم يستوردونها إلى بلادهم¹.

¹ قاسم ناجي كاظم، استراتيجية التصنيع في الدول النامية-النتائج والدروس، مجلة البحوث الصناعية، المجلد 6، العدد الأول، 1996، ص ص: 39-40

ثالثا: المفاضلة بين سياسيي إحلال الواردات وترقية الصادرات

إن المفاضلة بين سياسيي تشجيع الصادرات وإحلال الواردات يقتضي منا مناقشة وتقييم حجج مؤيدي حرية التجارة وكذا حجج مؤيدي تقييد التجارة وإحلال الواردات تم المفاضلة بين السياسيّين، وقد سبق وأن تطرقنا في المطلب الأول الى هذه الحجج.

فالملاحظ أن المتشائمين من حرية التجارة ركزوا على ثلاثة نقاط أساسية وهي أن نمو الطلب العالمي على الصادرات من المواد الأولية محدود، وتفسيرهم في ذلك ان النمو البطيء لصادرات الدول النامية خاصة ما تعلق بالمنتجات الأولية يعود لعدة أسباب كتحويل البلدان المتقدمة من التكنولوجيا التي تعتمد على كثافة المواد الخام إلى التكنولوجيا التي تعتمد على المهارة العالية، وكذا إحلال العديد من المدخلات الصناعية محل المدخلات الطبيعية كإحلال المطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي، وهذا بالنسبة للنقطة الأولى، أما بالنسبة للنقطة الثانية فتتمثل في أن اتجاه شروط التجارة الخارجية نحو التدهور بالنسبة للدول النامية، وتفسيرهم في ذلك يعود لسيطرة وتحكم المجموعة الأولى (المنافسين القلة المستوردون لتلك المواد وهم الدول المتقدمة) مقابل المجموعة الثانية (المنافسين الكثر من جانب المصدرين لتلك المنتجات وهم من الدول الأقل نموا) ما يقتضي القدرة التفاوضية للمجموعة الأولى على حساب المجموعة الثانية، أما النقطة الثالثة التي رك عليها المتشائمين من حرية التجارة في مواجهة صادرات الدول النامية من خلال ارتفاع درجة الحماية الجديدة، وتفسيرهم في ذلك ان ارتفاع درجة الحماية هذه من قبل الدول المتقدمة يعود إلى أن عدد كبير من الدول الأقل نموا نجحت في إنتاج عدد كبير من المنتجات الأولية وبالتالي التمكن من عرضها بأسعار تنافسية في الأسواق العالمية، وكل هذا سيؤدي بدوره إلى إلحاق الضرر بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية¹.

من خلال ما سبق ذكره حول حجج وتفسيرات للمتشائمين من حرية التجارة، فإنه يمكن القول أنه مهما تعددت اسباب رفض هذا المذهب فإن التطبيق العملي السليم لحرية التجارة الخارجية وكما أشرنا سابقا يمكن من قيام التخصص وتقسيم العمل الدولي، ذلك أنه عندما يتخصص بلد ما في إنتاج سلعة ما من خلال الميزة النسبية التي يمتلكها في إنتاجها، فإنه يتمكن من تخفيض تكاليف إنتاجها نسبيا، ومن ثم تحسين الناتج الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمستهلك في ظل حرية التجارة، وعلى العكس من ذلك فإن غياب التخصص يجعل كل دولة لا تتمكن من الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية ما يؤدي بدوره على انخفاض إنتاجية الموارد المتاحة، انخفاض في الناتج الوطني، ومن ثم عدم التمكن من تحقيق رفاهية المستهلك، لكن ما يجب الإشارة إليه أن الاستخدام الأمثل للموارد يجب أن يصاحبه مرونة

¹ محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 78-79

عالي في الاستجابة لمختلف التغيرات، وهذا قد لا يكون في الدول النامية بقدر ما يكون في الدول المتقدمة، ما يوحي أن سياسة الحرية تكون غالبا في صالح الدول المتقدمة.

إن المتفائلين من حرية التجارة لديهم ثقة تامة في المكاسب التي ستتحقق من تشجيع الصادرات، ذلك أنهم يركزون بشكل كبير على العلاقة بين تشجيع الصادرات والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الضغط الذي تولده حرية التجارة لزيادة الكفاءة وتحسين المنتج ومن ثم تحقيق الأرباح وتشجيع الاستثمار والادخار، وإن كانت حجة المتفائلين من حرية التجارة هي تشجيع الصادرات، فإن ذلك لن يكون سهلا في البداية في ظل انخفاض المزايا مقارنة بمزايا إحلال الواردات، ولكن مع مرور الزمن فإن المكاسب التي ستتحقق من تشجيع الصادرات ستكون أكبر من المكاسب التي ستتحقق من وراء إحلال الواردات¹.

إن المفاضلة بين السياستين تقودنا إلى دراسة عن تجربة الدول النامية للعقود الثلاثة السابقة 1970-1990 والتي أكد روستان كاروسي من خلالها أن الشواهد التجريبية بينت أنه لا المتفائلين ولا المتشائمين من التجارة على صواب في كل الظروف وفي كل الأوقات، وإنما يتركز الأمر على التقلبات والتغيرات في الاقتصاد العالمي، فخلال الفترة الممتدة بين 1960 و 1973 كان الاقتصاد العالمي يعرف نموا سريعا، وعندها تجاوزت صادرات ونمو الاقتصادات المفتوحة بشكل كبير من بين الدول النامية صادرات ونمو الاقتصادات المغلقة، فيرحين أن عندما عرف الاقتصاد العالمي نموا بطيء خلال الفترة الممتدة بين 1973 و 1977 فإن الاقتصادات المفتوحة (باستثناء الدول الآسيوية الأربعة حديثة العهد بالتصنيع) عرفت ظروف صعبة². فإحداث تغييرات في السياسة التجارية قد لا يكون لها تأثير أو أن تأثيرها قد يكون محدودا، ويمكن القول كذلك أن كلتا السياستين تشجيع الصادرات وإحلال الواردات له متطلباته وشروطه وظروفه، وأن نجاح سياسة في دولة ما قد لا تنجح في دولة أخرى³، وأن ما حصلت عليه الدول النامية من خلال تطبيقها لسياستي إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير هو الوقوع في مصيدة الديون والتقنية، وهي فخ منصوب من قبل الدول الصناعية المتقدمة، فأصبحت اقتصادات الدول النامية أسيرة لاقتصادات الدول المتقدمة، ذلك أن الدول النامية تقتطع جزءا كبيرا من ناتجها القومي وتوجهه لسداد الديون وفي بعض الحالات خدمة الدين نفسه، وكأن اقتصادات الدول النامية تقوم بدور المستأجر والدول المتقدمة تقوم بدور المؤجر، فالسياسة التنموية يجب أن لا تكون عشوائية بل تقتضي التخطيط العلمي المرن⁴. ولقد عرفت الدول النامية إعسار مالي كبير وبخاصة الدول العربية فقد بلغ حجم الديون الخارجية

¹ محمود عبد الرزاق، نفس المرجع، ص: 88-81

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007، ص: 245

³ محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 82

⁴ قاسم ناجي كاظم، مرجع سابق، ص: 46

حوالي 144 مليار دولار سنة 2000 حسب التقرير الاقتصادي الموحد، وقد طرح تساؤل عن أسباب هذه الديون، وقد كانت الإجابة حسب ما هو مدرج في العنصري المواليين¹:

1- أزمة الديون كجزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد:

شهدت البلدان العربية أزمة هيكلية متعددة الأبعاد وازدادت تأزما منذ السبعينيات، إذ تنعكس هذه الأزمة بصفة خاصة في عجز الموازنات العامة وأزمة مديونية خانقة، ويرى الكثير من المهتمين بالشأن الاقتصادي أن الأزمة لا تكمن في الزيادة في نمو السكان وإنما يكمن الخلل في بطء الزيادة في حجم الإنتاج، ذلك أن كل مولود يعد وحدة استهلاكية وفي نفس الوقت يعد وحدة إنتاجية، فهي أزمة هيكلية، وحسب المفكر الاقتصادي محمد النوري، فإن السمات البارزة للأزمة والتي تشكل قاسما مشتركا بين الأقطار العربية يمكن حصرها في الظواهر التالية:

1-1- أزمة نمو: في منتصف السبعينيات ظهرت أزمة النمو في بعض الأقطار العربية، ويمكن ذلك في تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونزوله إلى أدنى المستويات وفي بعض الحالات إلى مستوى دون الصفر، وهذا الوضع أدى بدوره إلى تراجع كبير في الإنتاج وخاصة الإنتاج الزراعي نتيجة تخلف هيكل الملكية الزراعية والسيطرة من قبل الدول الكبرى للغذاء، ما ولد تبعية في هذه البلدان.

1-2- أزمة التضخم: لقد كان لتبعات أزمة النمو تسارع في معدلات التضخم، واتجهت الأسعار نحو الارتفاع بالتزامن مع ركود الإنتاج والتجارة وانتشار البطالة، وقد أثر هذا لتضخم سلبا على ميزان المدفوعات بإضعاف الموقف التنافسي لصادرات هذه الدول في السوق العالمية.

1-3- أزمة عجز في ميزان المدفوعات: تؤدي أزمة النمو إلى حالة من الركود مصحوبة بتضخم حاد، والذي ينعكس بدوره في تدني شروط التبادل التجاري مع الخارج، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات ما يدفع إلى الاستدانة من الخارج وزيادة التضخم ثم الركود ونزول في معدلات النمو، فهي حلقة دائرية سيئة.

2- الاستدانة أسباب خاصة:

هناك عوامل داخلية وخارجية أدت بالدول العربية للاستدانة وهي:

¹ محمد ولد عبد الدائم، أسباب الديون، نقلا عن الموقع الإلكتروني

<https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8->

2023/08/07 بتاريخ %D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86

2-1- الأسباب الداخلية:

✓ الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية: وهذا يتطلب رأس مال كثيف وتكنولوجيا عالية، ومن ثم اللجوء إلى الاستثمار من الخارج

✓ سوء توظيف القروض: هناك مبالغة كبيرة في الاقتراض من الخارج لإقامه المشروعات، بل في بعض الأحيان اقترنت عملية الاقتراض بزيادة كبيرة في الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة بشكل مصطنع لإسكات الشعب وكسب ولائه

✓ تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج: إذا كانت سياسة الإقراض لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، فإن الفساد الإداري والمالي والسياسي بمؤسسات معظم الدول العربية نهب هذه القروض وهربها إلى الخارج.

2-2- الأسباب الخارجية:

✓ ارتفاع أسعار الفائدة: أدى الارتفاع الكبير لأسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية إلى استفحال أزمة المديونية.

✓ انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام: إن الانخفاض الكبير في أسعار المواد الأولية التي يتم تصديرها إلى الأسواق العالمية أدى إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدول المصدرة لهذه المواد، ما أثر على ميزان المدفوعات وبالتالي الميل إلى الاستدانة من الخارج.

إن ما يستنتج هو أن النتيجة المرغوبة لا يمكن تحديدها بالتوجه نحو الخارج أو التوجه نحو الداخل لكون أن أدوات سياسة التوجه للداخل لا تحقق بالضرورة دخل أكبر أو فرص عمل أكثر من سياسة التوجه للخارج¹، وأنه يجب تعميق التبادل التجاري البيني للدول النامية أي جنوب - جنوب بشكل كبير بدل التركيز أكثر على التبادل التجاري شمال جنوب، والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي في الدول النامية².

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 246

² محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص: 82

المطلب الثاني: مضمون ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

إن الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في اقتصادها عادة ما تحقق اكتفاء ذاتيا في هذا القطاع وتعمل على تصدير الفائض منه، غير أن التركيز بشكل كبير إن لم نقل بشكل كلي على هذا القطاع تكون له انعكاسات سلبية على اقتصادها، وهي نقطة الضعف التي تعاني منها الجزائر في اقتصادها.

أولا: مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

إن جملة المخاطر التي تتولد عن عملية التركيز بشكل كبير على الإيرادات من صادرات المحروقات، جعل من الضرورة الملحة بدل الكثير من الجهود لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك بوضع كل الحلول والاستراتيجيات التي من شأنها معالجة الاختلال الهيكلي على مستوى الصادرات.

وبالحديث عن الدول النامية فإن تراكم عجز موازين مدفوعات هذه الدول منخفضة ومتوسطة الدخل يعود إلى مجموعة من الاعتبارات من بينها¹:

1- النزعة الحمائية: عمدت الدول الصناعية المتقدمة إلى التوجه نحو النزعة الحمائية أمام وارداتها من جميع السلع الأولية والصناعية، والسبب في ذلك يعود إلى الالتزامات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، إلى جانب الركود العالمي الذي ساد بدوره في أغلب الدول الصناعية، وعلى إثر نجاح "القات" في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية فقد اتجهت الدول الصناعية كذلك إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية، وهذه القيود أثرت بدورها على صادرات الدول النامية منذ منتصف السبعينات. إن الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من قبل الدول الصناعية المتقدمة يرجع إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، ذلك أن هذه الدول هي منبع الاختراعات الحديثة، لكن سرعان ما تنتقل هذه الميزة إلى دول أخرى أقل تقدما فتعمل على إنتاج نفس السلعة وتصديرها إلى الخارج نظرا لتوفرها على عوامل الإنتاج، ما يجعل الدولة صاحبة الاختراع أمام منافسة كبيرة، وبالتالي البحث من جديد عن وسائل للحماية.

2- معدل التبادل: إن تراجع معدلات التبادل الدولية لم تكن في صالح الدول النامية وتبرير ذلك أساسا يعود إلى الارتفاع الشديد في أسعار السلع الصناعية المصدرة من قبل الدول الصناعية المتقدمة نحو الدول النامية، مع استثناء البترول الذي اتجه نحو الانخفاض، إذ إن الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية يعود للتقدم التكنولوجي الذي وصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي تراجع الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات.

¹ وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر-الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، الجزائر، 2002، ص 8-9

3- الدين الخارجي: إن التزايد المستمر في الديون الخارجية يعود إلى التزايد في عجز موازين المدفوعات، ما يتطلب لجوء الدولة إلى الاقتراض من الخارج لتمويل هذا العجز، ما يترتب عنه التزامات واجبة السداد بعد فترة زمنية، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض فإن الأمر يصبح أكثر تعقيدا.

4- عدم جدوى استراتيجية إحلال الواردات: إن استراتيجية إحلال الواردات في الدول النامية التي كان هدفها الأساسي تقليل الواردات لم تحقق ما هو مرغوب، حيث أن تبني هذه الاستراتيجية أحدث تغييرا في هيكلها فقط، وذلك بانخفاض حصة الواردات من السلع الاستهلاكية وزيادة حصة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، وبشكل عام فإن فشل هذه الاستراتيجية يعود لارتفاع تكاليف الإنتاج الناتجة عن الحماية، كما أن الحماية في غالب الأحيان ينجم عنها ارتفاع أسعار السلع المنتجة وكذا الأجور، ما يعيق عملية التصدير و يؤدي إلى نقص كبير في العملة الصعبة¹.

ولتوضيح وإبراز أهم مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر على وجه الخصوص، فإن التعديل الهيكلي الذي مس العديد من القطاعات في الجزائر بما فيها قطاع التجارة الخارجية، يعد بمثابة بداية نمط جديد لتنظيم التجارة الخارجية ووجود رغبة كبيرة في الانفتاح على السوق الدولي، ذلك أنه قبل التعديل كانت هناك فترة انتقال من نمط الاحتكار للتجارة الخارجية نحو نمط الاستقلالية، حيث تم التوجه نحو تجارة الجملة والوكلاء المعتمدون بدل الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية، إلا أن هذا التغيير أدى إلى التركيز على الاستيراد ولم يتحقق الهدف المنشود وخاصة ما تعلق بترقية الصادرات فإن الاسهام فيها يكاد يكون منعدما تماما، ما أدى إلى جعل السوق الوطنية رائجة بالسلع الأجنبية، وتدنّت إيرادات الجزائر من العملة الأجنبية².

وقد عمدت الجزائر إلى تفعيل آليات لترقية التجارة الخارجية والاهتمام بالمنتوج الوطني لمنافسة المنتج الأجنبي، كما أنها تفتنت في وقت مبكر لخطر أحادية التصدير واتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير جاءت موازية للقانون 02/78 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية وكان هذا سنة 1984 حيث تم توجيه المنتج الجزائري للتصدير مع العمل على إزالة كل الحواجز والعقبات التي تعترض عملية التصدير، إلا أن أزمة البترول العالمية سنة 1986 حالت دون نجاح هذا البرنامج، ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى التفكير مجددا في وضع استراتيجية واضحة المعالم من خلال دراسة مجمل

¹ حمزة العوادي، الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2017-2018، ص: 05

² بن لخرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012-2013، ص: 104

الإصلاحات وعلى رأسها ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهو ما أكدت عليه المؤسسات النقدية والمالية الدولية والتي استنجدت بها الجزائر في عمليات الإصلاح الاقتصادي في التسعينات¹.

نستشف مما سبق أنه لمواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات الدول النامية وجب إيلاء أهمية كبيرة للتصدير ووضع استراتيجيات ملائمة له.

ثانيا: أهداف وأنماط تنويع الصادرات

ان انعدام استراتيجية واضحة للتنويع الاقتصادي بصفة عامة وتنويع الصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة، يجعل اقتصاد البلد عرضة لصدمات اقتصادية يصعب تحملها، وعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد الريعي مهدد بالصدمات البترولية والتي قد تنعكس بالسلب على النمو الاقتصادي في ذات البلد، والجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات لما له من أهمية في تنويع مصادر الدخل وللخروج من دائرة الريع وأحادية التصدير.

يعرف تنويع الصادرات على أنه إحداث تغيير في تشكيلة المزيج السلعي لصادرات الدولة أو تشكيلة وجهتها، كما أنه توزيع وانتشار الإنتاج الوطني على العديد من القطاعات، أما في إطار التصدير الموجه باستراتيجية النمو، فإن تنويع الصادرات يعبر عن تلك العملية التحويلية التي تضمن الانتقال من النمط التقليدي للتصدير المبني على المواد الأولية إلى النمط غير التقليدي². ولتنويع الصادرات أنماط مختلفة وهي:

1- تنويع الصادرات العمودي: يطلق عليه أيضا التنويع الرأسي ويقصد بذلك الانتقال من الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية أو المصنعة، أما عن طريقة القياس فتكون من خلال العملية التالية:

$$\text{مؤشر التنويع العمودي} = \frac{\text{قيمة إجمالي الصادرات الصناعية}}{\text{قيمة إجمالي الصادرات}}$$

2- تنويع الصادرات الأفقي: يقصد بالتنويع الأفقي للصادرات عدد السلع التصديرية (الأصناف) المصنفة حسب المعيار الدولي للتصنيف التجاري (SITC) The Standard International Trade Classification، هذه الطريقة المبسطة

¹ قرينات سماعيل، سفير محمد، آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، العدد 01، 2023، ص: 591

² أولاد زاوي عبد الرحمان، حريش ناجي، سياسة تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07،

2017، ص: 91

يكم أن تقيس مدى توسع بلد ما في منتجاته للتصدير، والقيمة القصوى للمؤشر هي 239 أما القيمة الدنيا فهي صفر بالنسبة لبلد ليس له صادرات¹.

إن تنوع الصادرات يجنب العديد من المخاطر خاصة في الدول التي تركز على صادرات السلع الأولية وعليه فإن الهدف من تنوع الصادرات يكمن في تجنب إل حد ما مخاطر التبعية لوجهات جغرافية محدودة وكذا العمل على توسيع نطاق فرص التصدير، إلى جانب إبعاد الآثار غير المرغوب فيها على مستوى الطلب العالمي على المواد الأولية والذي يتميز بمرونة ضعيفة تجاه أسعار المواد الأولية².

وبالرغم من أهمية تنوع الصادرات والأهداف المرغوبة من عملية التنوع إلا أن تنوع الصادرات في البلدان النامية وبخاصة البلدان الأفريقية يبقى محدودا، ومن أبرز الأسباب في ذلك وفرة الموارد الطبيعية، ذلك أن البلدان الغنية بهذه الموارد غالبا ما يكون لديها حافز ضعيف جدا للتصنيع، وأن هذه البلدان عادة ما تخصص في سلع مادية تكون كثيفة رأس المال دون التخصص في إنتاج سلع كثيفة المعرفة، ومن بين الأسباب كذلك في محدودية تنوع الصادرات نجد ارتفاع تكلفة النقل، بالنسبة للاقتصادات غير الساحلية في إفريقيا، فالمسافة التي تفصل بينها وبين البحر تزيد من تكاليف النقل وهو ما ينجم عنه صعوبة كبيرة في الوصول إلى الأسواق الكبيرة ويضعف من القدرة التنافسية التصديرية³.

من النتائج التي جاء بها تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا 2022 والذي صدر في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في جنيف، أنه يتعين على الدول الأفريقية العمل على تنوع صادراتها لتحمل الصدمات الاقتصادية بشكل أفضل مثل الحرب في أوكرانيا، وتم التأكيد في التقرير أن الدول الأفريقية لها إمكانيات كبيرة جدا لتحويل اقتصاداتها من خلال دعم أهداف التنوع الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية والتنمية، و أن القارة الأفريقية تتمتع بإمكانيات هائلة وتمثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة كبيرة، غير أن هذا يتطلب تنفيذ سياسات واضحة من أجل التنوع والاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية.

¹ العياطي جهيدة، بن عزة محمد، إشكالية تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2018، ص: 9-10

² أولاد زاوي عبد الرحمان، حريش ناجي، مرجع سابق، ص: 92

³ هويدا محرز، تنوع الصادرات واستدامة النمو في إفريقيا، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد 33، العدد 33، 2022، ص: 809-810

إن الخدمات ذات القيمة العالية خاصة ما تعلق بالخدمات عالية الكثافة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي غالبا ما تكون الحلقة المفقودة التي تفسر سبب عدم تحقيق التنوع في القارة، فهي تعتبر قواعد اللعبة في القارة الافريقية إلا أنها في الوقت الحالي لا تمثل سو 20 بالمائة من صادراتها من هذه الخدمات¹.

والجزائر من الدول الافريقية المصدرة للمحروقات والتي على الرغم من خطط التنوع الاقتصادي إلا أن الاعتماد على ريع المحروقات في الاقتصاد الوطني بقي قائما، وهذا ما توضحه مؤشرات أدائه الاقتصادي الكلي، ما يستلزم إعادة النظر في مختلف الإجراءات والتدابير المالية والاستفادة من السياسات المالية المطبقة في البلدان المصدرة للمحروقات والتي حققت نجاحا في توجيه عوائدها من المحروقات وتحقيق التنوع الاقتصادي الشامل².

وكما أشرنا سابقا فإن استراتيجية التصدير بغية التنوع تتطلب التغلغل في الأسواق الخارجية والبحث عن الفرص المتاحة للربح ما يستلزم على السلطات الجزائرية رسم سياسة واضحة لتنوع صادراتها، وللخروج من حالة الركود إلى حالة النمو يتطلب تحديد ما يلي³:

1- تحليل موقف الصادرات: وذلك من خلال ما يلي:

✓ تحديد موقف الصادرات: يكون ذلك من خلال إجراء تحليل شامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة، وهذا ما يمكن من تحديد الإمكانيات التصديرية وكذا الاستثمارات الجديدة التي يمكن أن يخصص جزءا من إنتاجها للتصدير.

✓ تحديد الأولويات السلعية: من خلال هذه الاستراتيجية يتم إعطاء الأولوية المطلقة للتصنيع كونه القاطرة التي تطور معها قطاعات أخرى كالزراعة والنقل، وفي غالب الأحيان تتضمن هذه الاستراتيجية عدد قليل من الصناعات غير التقليدية بغية الإنتاج والتصدير.

¹ الأمم المتحدة، التنمية الاقتصادية - الأونكتاد يدعو الدول الافريقية إل تنوع صادراتها للصمود بوجه الأزمات العالمية، 14 تموز / يولييه 2022، نقلا عن الموقع الإلكتروني

<https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106842> بتاريخ 2023/10/04

² العمرأوي سليم وآخرون، أطر وتوجهات السياسة الاتفاقية العامة في ظل حتمية التنوع الاقتصادي للدول الريع المصدرة للمحروقات - حالة الجزائر -، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص: 368

³ يعيط عطاء الله، سيد اعمر محمد، فعالية السياسة النقدية ودورها في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص: 182-181

✓ تحديد الأولويات الجغرافية: وفي هذه الاستراتيجية فإنه من الضروري القيام ببحوث تسويقية والتي من خلالها يمكن تحديد الأولويات الجغرافية للتصدير مع أخذ بعين الاعتبار عند الإنتاج الأذواق في الأسواق الخارجية، إلى جانب تحليل كل سوق فيما يتعلق باتجاه الطلب، والرسوم الجمركية، وأسعار الصرف الأجنبية وكذا المنافسة.

2-الاستراتيجية الدولية:

✓ النمو بالتنوع: تم ذلك باعتماد التنوع المركز أو التنوع المختلط، فالتنوع المركز يكون بهدف جذب مجموعات جديدة من المستهلكين أو لتوسيع السوق، في حين أن التنوع المختلط يكون الهدف من ورائه التقليل من المخاطر حيث يتم تقديم منتجات جديدة تستلزم توفر موارد مالية وبشرية.

✓ التخصص: من خلال هذه الاستراتيجية فإن المؤسسة تركز جهودها إما على منتج محدد أو سوق محدد وذلك باستعمال ميزة جودة المنتج أو ميزة التكلفة.

والجزائر بدورها عمدت إلى انتهاج عدة إجراءات وتدابير لترقية وتنوع الصادرات خارج المحروقات منها ما يتعلق بتمويل الصادرات ومنها ما يتعلق بسعر الصرف ومختلف التسهيلات الجمركية وهو ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

ثالثا: ميكانيزمات ترقية الصادرات

إن ترقية وتنوع الصادرات من خلال الاستراتيجية المنتهجة يتوقف على مجموعة من الميكانيزمات المتمثلة فيما يلي¹:

1-تفعيل دور القطاع الخاص: يعد القطاع الخاص من بين الآليات المساهمة في التنوع الاقتصادي، ومن ثم فإن لهذا القطاع دور كبير في النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من محاولة إبعاده في ظل وجود القطاع العام إلا أنه يبق يكتسي أهمية كبيرة حسب ما أشارت إليه الأدبيات الاقتصادية وتبرير ذلك يعود إلى ما يلي:

✓ أن القطاع الخاص من خلال نشاطه الاقتصادي يركز على تحقيق الربح وهو ما لا نجدة في القطاع العام وذلك لتغلب الهدف الاجتماعي في نشاطه على الهدف الاقتصادي؛

✓ بالنسبة للقطاع العام غالبا ما يكون هناك تبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد، في حين نجد أن القطاع الخاص يتميز بالكفاءة في إدارة هذه الموارد؛

¹ هشام سفيان صلواتشي وآخرون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 01، 2020، ص: 150 -

- ✓ بالنسبة للقطاع الخاص بإمكانه خلق مجموعة من الحوافز لعنصر العمل ما يزيد من الإنتاجية ويحسن من الأداء؛
- ✓ القطاع الخاص يتميز بالإبداع والابتكار وروح المبادرة ما يجعله قادرا على البقاء في السوق وهو ما يغيب في القطاع العام.

2- تفعيل دور الحوكمة: لبناء بيئة مناسبة لتنويع وترقية الصادرات فإن الحكم الراشد يعد بمثابة أحد العوامل المسبقة والمهمة في ذلك، إذ يتم وضع استراتيجية وتدابير واضحة من خلالها يتم متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية ومدى تطورها في بيئة تمكنها من المساهمة بشكل فعال في الاقتصاد.

3- إعادة الاعتبار للدولة التنموية: قد ينظر إلى دور الدولة التنموية على أنه تحقيق معدلات نمو مرتفعة للنتاج المحلي لكن الأمر يتعدى ذلك، إذ يتم أحداث تغييرات كلية في هيكل الإنتاج المحلي، وكذا ما يرتبط بعلاقة الدولة بالاقتصاد الدولي، وعليه فإن عملية التنمية تتضمن عدة تغييرات منها تغييرات في تراكيب الإنتاج، طريقة تخصيص الموارد المتاحة وكيفية توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، فالتنمية الاقتصادية لا تركز على قطاع معين أو سلعة معينة كمصدر للدخل.

وفي هذا الإطار فإن الجزائر من الدول التي تراهن على البحث عن الاستراتيجية الملائمة للخروج من التبعية للمحروقات، وقد تبنت استراتيجية وطنية تهدف من خلالها إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات لتأمين المسار التنموي في المستقبل ووفقا لهذه الاستراتيجية فقد اعتمدت على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تشجيع ودعم الخصوصية وكذا جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبخصوص تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم وضع برنامج وطني قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيده، حيث حظي بالموافقة من قبل مجلس الحكومة في شهر ديسمبر 2003 ومجلس الوزراء في شهر مارس 2004 وامتد هذا البرنامج على مدار ستة أشهر ابتداء من سنة 2006 على أن يتم التمويل من قبل صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أسباب تطبيق هذا البرنامج أن انتهاج سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة يستلزم إعادة تأهيل هذه المؤسسات، وإلى جانب هذا البرنامج تم تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية وهو برنامج تشرف عليه وزارة الصناعة حيث يتم مرافقة المؤسسات الصناعية

العمومية والخاصة، إذ من الأهداف العامة لإعادة التأهيل الصناعي ترقية الصادرات خارج المحروقات على وجه الخصوص¹.

أما ما تعلق بدعم تشجيع الخصوصية في الجزائر فقد كانت لها أهمية بارزة لما لها من دور كبير في التنمية الاقتصادية، وحسب الامر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها الصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية، فإن مضمون المادة 13 منه يعرف الخصوصية على أنها كل صفقة تتجسد في نقل ملكية المؤسسات العمومية إلى الخواص وتم توضيح في نفس المادة ما تشمل هذه الملكية²، وتعود أسباب الخصوصية في الجزائر إلى أمرين رئيسيين، يمثل الامر الأول في الأسباب الداخلية كالتسيير غير الكفء للموارد البشرية والمادية للمؤسسات العمومية الاقتصادية وعدم التحكم في التكنولوجيا، إلى جانب الاختلال المالي إذ عرفت ميزانية الدول عجز متكرر وبصفة مستمرة، أما الامر الثاني فيعود إلى الأسباب الخارجية المتمثلة في المديونية الخارجية والتغيرات العالمية في أسعار البترول³. كل هذه الأسباب دفعت الدولة الجزائرية إلى خصوصية المؤسسات العمومية ما يمكنها من تحسين نوعية الإنتاج وتشجيع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في نفس الوقت.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر فقد عرف في الآونة الأخيرة اهتمام كبير من قبل أغلب دول العالم، وقد سعت الجزائر ضمن استراتيجياتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات إلى منح العديد من الحوافز ووضع قوانين جديدة تسمح بترقية وتنويع الصادرات الجزائرية، فحسب القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار وبالتحديد المادة الثانية منه فإنها تنص في مضمونها إلى أن أحكام هذا القانون ترمي إلى تشجيع الاستثمار بهدف تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير⁴.

رابعا: تجارب بعض الدول النامية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات

لقد وجدت بعض الدول المصدرة للمحروقات نفسها أمام ضرورة ترقية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، ويعود ذلك للعديد من التحديات التي تواجهها كالتقلب في أسعار المصدر الرئيسي لمداخيلها (المحروقات) والذي سبب

¹ حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص: 104-105

² الامر رقم 01-04 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 47، صادرة في 22-أوت 2001

³ شيماء مبارك، استراتيجية الخصوصية في المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، 2016، ص: 443-444

⁴ قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50

عدم الاستقرار في اقتصاداتها، ومن أمثلة هذه الدول نجد روسيا واندونيسيا والسعودية وفنزويلا، وقد تم اختيار هذه الدول على أساس أنها دول نفطية كالجزائر ولها تجارب في ترقية صادراتها خارج المحروقات، ونوضح هذه التجارب فيما يلي:

1- تجربة اندونيسيا:

تعد إندونيسيا من البلدان المصدر للذهب والنحاس وأول مصدر عالمي للفحم والنيكل، كما تحتل المحروقات المراكز الأولى في قائمة المواد المصدرة، وفي الستينات تدهور اقتصاد اندونيسيا بشكل كبير، وذلك يعود لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عند سقوط نظام سوكانو (1945-1967) مخلفا بذلك اقتصاد منهيار بمعدل تضخم مرتفع، وعائلات تصدير منخفضة وبنية تحتية ضعيفة، وإنتاجية متدنية جدا¹.

ومع منتصف السبعينات وبفضل العائدات المتأتية من الثروة النفطية تمكنت إندونيسيا من الجمع بين التصنيع بهدف إحلال الواردات والتركيز على التنمية الزراعية والريفية، وقد عمدت الحكومة إلى استخدام عائدات النفط في تطوير موارد الغاز الطبيعي وتصديره، وكذا استخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة والعمل على توزيع هذه الأسمدة بأسعار مدعومة، ما جعل المردودية الزراعية تعرف ارتفاعا كبيرا، وإلى جانب ذلك فقد تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية (INPRES) والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالطرق والمدارس.

ومع منتصف الثمانينات وبداية تراجع عائدات النفط، وتمكن اندونيسيا من توفير زراعة قوية لها كامل القدرة على تلبية الحاجيات للبلد وبأسعار منخفضة، انتقلت من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، وبخصوص السياسة المنتهجة في تنويع الصادرات فقد اعتمدت على تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة، كما اتخذت عدة إجراءات لتفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي كتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازاة مع الانخفاض الكبير في أسعار النفط، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تحرير السياسة التجارية تدريجيا وهو ما مكن المصدرين من الحصول على المدخلات المستوردة وبأسعار منخفضة، وكذا تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الذي له صلة مباشرة بقطاع التصدير².

¹ هوري أحلام، سيدي علي، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص: 221-222

² محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، نقلا من المواقع الالكترونية

<https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=221>

https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/221_P14017-4.pdf

بتاريخ 2023/10/28

ولتشجيع وتنشيط الصادرات على وجه الخصوص حددت السياسة التجارية الخارجية لإندونيسيا عدة أهداف وذلك في مرحلة أول امتدت بين 2015-2019 وأهم هذه الأهداف بلوغ متوسط 11.6 نمو في المنتجات خارج النفط والغاز والوصول إلى متوسط الصادرات 3% من الناتج المحلي الخام، وتحقيق نسبة 65% كزيادة في حصص المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير، وبخصوص تنويع الأسواق فقد عملت اندونيسيا على وضع استراتيجية تتكون من أربعة أسس تمثلت في الحفاظ على أسواقها التجارية من خلال صيانة وتعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة، تحديد فرص التصدير الرئيسية، إنشاء أسواق جديدة عن طريق تعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة، تحديد فرص تصدير المنتجات والخدمات المحتملة وتعي وتيسير التصدير والاستيراد لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، كما تدعم هذه الاستراتيجية قطاعات التوزيع واللوجستيك والمالية لتسهيل التجارة والإنتاجية الصناعية¹.

2- تجربة السعودية:

تعتمد دولة السعودية في اقتصادها على صادرات المحروقات مثل الجزائر، وقد سعت مؤخرا إلى ترقية صادراتها خارج المحروقات للتخفيف أو القضاء على النتائج السلبية التي واجهتها جراء عدم تنويع قطاعها التصديري. فمن بين المشاكل التي تعاني منها السعودية في هذا المجال، عدم توفر معلومات عن الأسواق الخارجية خاصة ما تعلق بالاحتياجات الأساسية للسوق المراد النفاذ إليها وكذا متطلبات تلك الأسواق بخصوص مواصفات السلع، إلى جانب عدم توفر المعلومات عن السلع المنافسة ومعدل تغير الأسعار واتجاهها، كما تجدر الإشارة أن من أبرز المشاكل كذلك ارتفاع تكاليف النقل البري والبحري والجوي وعدم توفر خدمات التمويل وضمان الصادرات بالشكل الكافي، إلى جانب رفض البنوك قبول الاعتمادات المستندية الصادرة من بعض الدول، ما أثر بدوره على تنافسية الصادرات السعودية². وسعيا منها لترقية صادراتها خارج المحروقات وضعت مجموعة من الإجراءات والتدابير تمثلت في: ³

✓ العمل على توفير المعلومات الكافية للمصدرين السعوديين من خلال إنشاء مراكز تنمية الصادرات السعودية الذي بدوره يوفر المعلومات الضرورية وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية من خلال السفارات؛

¹ هوارى أحلام، سيدي علي، مرجع سابق، ص: 222

² بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008-2009، ص: 125

³ بن جلول خالد، نفس المرجع، ص: 126-127

- ✓ منح حوافز مالية وضريبية للمصدرين من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمصدرين وإنشاء مناطق حرة للتصدير، إلى جانب تخفيض الضرائب على دخل المصدرين؛
- ✓ دعم وتأهيل المؤسسات الإنتاجية ذات التوجه التصديري للحصول على شهادات الجودة العالمية؛
- ✓ العمل على إنشاء شبكات من التنظيمات التي تمكن من توفير الخدمات للمصدرين مع وضع خطط تسويقية متكاملة للتعريف بالمنتجات السعودية في الأسواق العالمية يشرف عليها مركز تنمية الصادرات؛
- ✓ العمل على توفير الاقتراض للمصدرين وكذا الضمانات الكافية لتعويض المصدرين في حالة تعرضهم لمخاطر ناجمة عن المعاملات التصديرية مع منح حواف في مجال النقل الجوي.
- ومن بين الإجراءات والتحسينات الأخرى التي اتخذتها المملكة العربية السعودية مؤخرا في مجال تسهيل التجارة والإجراءات الجمركية ما يلي¹:
- ✓ تطبيق منظومة الفوترة الالكترونية، إذ يسمح هذا الاجراء بتبادل الفواتير والاشعارات المدينة والدائنة ومعالجتها بين البائع والمشتري بصيغة الكترونية؛
- ✓ العمل على توسيع مناطق الإيداع وإعادة التصدير، ما يمكن الشركات من تخزين البضائع لمدة ثلاث سنوات، إذ من خلالها يمكن استيراد البضائع أو تصديرها أو إعادة تصديرها؛
- ✓ إنشاء منطقتان لإعادة التصدير في جدة والدمام تتعامل مع حاويات الشحن وتوفير خدمات وضع العلامات والتعبئة، إلى جانب القيام بمناولة البضائع المحلية للتصدير دون وجهة نهائية معلنة؛
- ✓ استحداث منظومة النافذ الواحد " فسخ " وهي نظام وطني إلكتروني لإدارة عمليات التجارة عبر الحدود، تعمل كنافذة واحدة وترتبط جميع المنظمات المشاركة في تنظيم التجارة مثل البيئة والجمارك وسلطة الموانئ؛
- ✓ تطبيق برنامج التخليص المحسن (ICP) والغرض منه تسهيل عمليات التخليص الجمركي من خلال التقديم الالكتروني قبل الوصول وإتمام عمليات التفتيش في غضون 24 ساعة، إذ يقلل البرنامج عدد المستندات الداعمة المطلوبة إلى اثنين فقط (الفاتورة وبوليصة الشحن) والتي يتطلب تقديمها من خلال " فسخ ".

¹ أحمد الشاذلي وآخرون، التجارة العربية البينية الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية، صندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، 2022، ص: 28

المبحث الثاني: تدابير ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

من الركائز الأساسية التي يتوقف عليها النجاح في ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، جملة الإجراءات والتدابير والتحفيزات الممنوحة في هذا المجال، وقد حاولت الحكومة الجزائرية بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير النقدية والمالية والجبائية لترقية صادراتها خارج المحروقات.

المطلب الأول: تدابير سياسة الصرف

قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات والتدابير النقدية والمالية والجبائية في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات والتي سنعرضها فيما يلي:

أولاً: تخفيض قيمة العملة كتدابير لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

إن تدابير تخفيض قيمة العملة تعد من السياسات الاقتصادية ذات الأثر الكبير على ترقية الصادرات، لما لها من تأثير على الأسعار وزيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، ما يعني زيادة في الصادرات بتوفر شروط سياسة التخفيض.

وبخصوص نظام الصرف في الجزائر، نجد أنه منذ سنة 1986 عرف عدة تعديلات بغية إيجاد القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري لتجنب العجز في الحساب الجاري الخارجي للدولة، والعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليص من حجم الواردات بإعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار الجزائري يتمشى والهدف المرغوب¹، وفي مرحلة كانت بداية لتخفيضات الدينار، عرف الدينار الجزائري انخفاضات متتالية نتيجة لانخفاض السيولة المترتب عن الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات سنة 1986، وكذا التدهور في قيمة الدولار الأمريكي الذي يعد الأداة الأساسية في المعاملات مع الخارج، إذ بدأ اتخاذ العديد من الإجراءات والتوجه نحو اقتصاد السوق، فموجب نظام البنوك والقرض سنة 1986 أصبحت البنوك لها صلاحيات في مجال الصرف كما أنها تشارك في إعداد التنظيمات المتعلقة بالتجارة الخارجية التي أسندت للبنك المركزي، وفي ظل الصعوبات المتتالية التي واجهت الجزائر في مجال المالية الخارجية طلب الدائنون الخارجيون معايير تثبيت الدينار، وقد وافقت السلطات الجزائرية على تخفيض الدينار في ظل الضغوطات الممارسة

¹ بلقطة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن بوعلي - الشلف، 2008-2009، ص: 164

من قبل المنظمات الدولية، فانخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار نحو 103% وذلك في الفترة ما بين 1987/12/31 و 1990/12/31 واستمرت تخفيضات الدينار للتوجه إلى السعر التوازي¹.

إن برنامج التثبيت لسنة 1991 كان يهدف إلى تخفيض 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، وبتعبير آخر فإن تخفيض الدينار كان يهدف إلى جعل 1 دولار أمريكي يعادل 31 دينار جزائري، وبالموازاة مع ذلك كان الاتفاق يهدف إلى تحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسة التجارية²، ففي نهاية سنة 1990 تم تسريع عملية الانزلاق فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد، واستمر الانزلاق السريع إلى غاية بداية سنة 1991 بغية الوصول إلى المستوى الذي يسمح باستقراره ومن ثم إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وفي مارس 1991 وصل إلى 17.7653 دينار جزائري للدولار الواحد وهذا دون تصريح رسمي من قبل السلطات النقدية، إلى أن جاءت مرحلة التخفيض الصريح (1991-1994) حيث في 30 سبتمبر 1991 عمدت السلطة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بإجراء أول تخفيض رسمي للدينار الجزائري بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي وهذا وفقا لما تم الاتفاق عليه في إطار الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 والذي بدوره يهدف إلى تحقيق ما يلي³:

✓ العمل على جعل الصادرات الجزائرية ذات تنافسية كبيرة في السوق العالمية؛

✓ العمل على تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛

✓ ترك أسعار السلع المحلية تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ورفع الدعم عليها.

وفي هذا الإطار تم تطبيق قابلية تحويل الدينار الجزائري بشكل جزئي ومشروط وفقا لصيغتين تمثلت الصيغة الأولى منها في قابلية التحويل الجزئي للدينار بخصوص الإيرادات المتأتية من صادرات خارج المحروقات والمواد المعدنية الأخرى، وهو ما منح المصدرين حق الحياة والتصرف في كل إيراداتهم من هذه الصادرات أو جزء منها على شكل

¹ راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التكوين، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006، ص: 245

² بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 120

³ سيد عمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2017-2018، ص: 111-112

عملات صعبة، حيث تتراوح النسب التي يحتفظ بها المصدرون من إيراداتهم بالعملات الصعبة بين 10% و 100% وفقا لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير¹.

إن تطرقنا إلى سياسة التخفيض يقتضي منا التطرق إلى مدى توفر شروط تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك من خلال الشروط التي تفرضها النظرية الاقتصادية في نجاح سياسة التخفيض في علاج الاختلال الخارجي مركزين في ذلك على خصائص الاقتصاد الجزائري خاصة ما تعلق بجانب الصادرات الذي هو موضوع دراستنا، فشرط نجاح التخفيض يتمثل في تمتع الطلب الخارجي والعرض المحلي للصادرات بمرونة كبيرة في الجزائر، غير أن تركيز توزيع الصادرات سواء توزيعا سلعيا أو جغرافيا أدى إلى انعدام مرونة الطلب الأجنبي عليها وهو ما جعل من هيكل الصادرات عائقا أمام هذه السياسة، فصادرات الجزائر من المحروقات والذي شكل في أغلب السنوات 95 % من إجمالي حصيلة الصادرات من العملة الأجنبية، في حين أن أسعار المحروقات تتحدد في الأسواق العالمية وفقا لقوى العرض والطلب وهو ما يجعل الجزائر عاجزة عن تكييفها وفقا لحاجيات الاقتصاد الوطني، فهي بمثابة الدولة المتلقية للأسعار، إلى جانب ذلك فإن كمية التصدير محددة وفقا لحصص عالمية بالنسبة للدول المنتجة للبترو، أما فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فهي قليلة جدا تتمثل في منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة وتتميز بعدم مرونة العرض المحلي لها خاصة في الأجل القصير، ويرجع ذلك لضعف الجهاز الإنتاجي في تلبية الطلب العالمي إن كان ثمة طلب، فرغم تخفيض أسعارها إلا أنها لا تؤدي إلى زيادة كمية التصدير ومن ثم فهي لا تؤثر على الأسواق العالمية².

إن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لعلاج الاختلال الخارجي خاصة ما تعلق بالصادرات يتطلب مجموعة من الشروط يتوجب على الدولة الجزائرية مراعاتها قبل القيام بعملية التخفيض. فإلى جانب مرونة الجهاز الإنتاجي ومرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية ومرونة الطلب الداخلي على الواردات كعوامل أساسية لسياسة التخفيض، يجب مراعاة عدم قيام دول آخر بتخفيض عملتها في نفس الوقت، ذلك أن التدابير المماثلة في البلدان الأخرى التي تنتج سلع تصديرية مشابهة وتقوم بتخفيض قيم عملاتها وبقيم أكثر تخفيضا من البلد المعني أي الذي قام بالتخفيض سيزيد الأمور أكثر تعقيدا، لأنه سيصبح بإمكانها سحب جزء من السوق العالمي إليها، خاصة إذا كانت تكاليف الإنتاج في تلك البلدان أقل من تكاليف الإنتاج في البلد المخفض، ما يجعل من سياسة التخفيض غير فعالة في زيادة صادرات البلد المعني³.

¹ سيد اعمر زهرة، نفس المرجع، ص: 113

² لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص: 163

³ بن لحرش صراح، مرجع سابق، ص: 184

ثانيا: في حالة رفع سعر الصرف: يترتب عن تخفيض قيمة العملة عدة آثار على الصادرات تتمثل فيما يلي:¹

✓ جعل أسعار الصادرات من السلع المحلية الموجهة للتصدير أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية؛

✓ زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات؛

✓ الزيادة في كمية وقيمة الصادرات شريطة أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد؛

✓ القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية بزيادة عرضها.

كما أن الاختلاف بين الأسعار الأجنبية والأسعار المحلية يتركز على عدة عوامل منها:²

✓ إذا كان اعتماد الدولة على الواردات بشكل كبير فإن فاعلية التخفيض ستكون ضعيفة؛

✓ قد تكون المنتجات المستوردة عبارة عن منتجات استهلاكية أو مواد أولية ضرورية في انتاج السلع المصدرة، فإذا

كانت المنتجات المستوردة غالبيتها استهلاكية فإن فاعلية التخفيض في العملة ستكون ضعيفة.

وفي دراسة لـ Ryota Nakatani تم طرح تساؤل عن نظام السياسة الأفضل فيما إذا كان التدخل في العملات الأجنبية مع التقنين في ظل سعر صرف ثابت أم سعر صرف مرن، وعلى سبيل المثال تم الإشارة إلى حالة الانخفاض في قيمة العملة المحلية أي الارتفاع في سعر الصرف والتي من ناحية ستزيد من القدرة التنافسية السعرية لقطاع التصدير، بينما ستؤدي من ناحية أخرى إلى زيادة عبء الديون المقومة بالعملة الأجنبية، وتم التوصل إلى أن تقنين صرف العملات الأجنبية يقلل من رفاهية المستهلك من خلال خلق علاوة سعر صرف يواجهها المستهلك ضمينا، في حين أن سياسة سعر الصرف المرنة والتي تسمح بانخفاض قيمة العملة المحلية قد تكون متفوقة إذا استجابت التجارة الدولية لسعر الصرف الحقيقي³.

¹ عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015-2016، ص: 47

² دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2014-2015، ص: 129

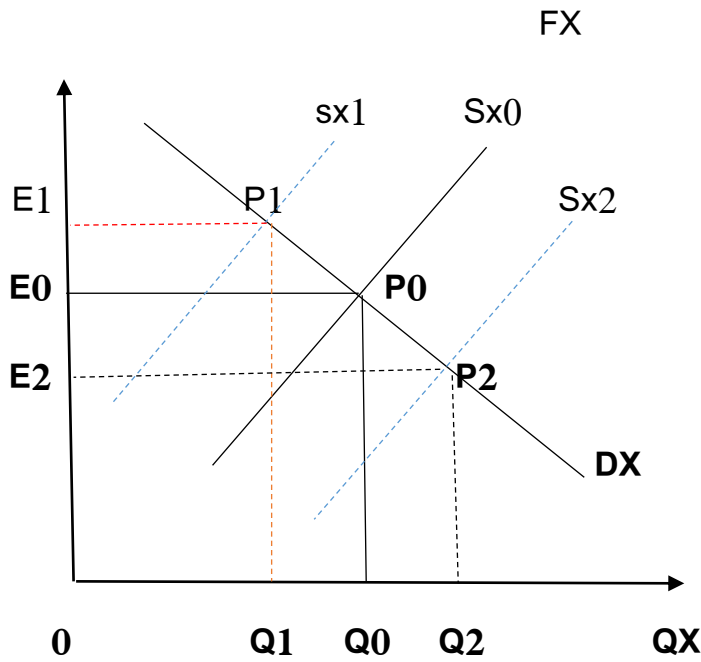
³ Ryota Nakatani , Adjustment to negative price shocks by a commodity exporting economy: Does exchange rate flexibility resolve a balance of payments crisis?, Journal of Asian Economics 57, 2018, P: 31-32

وإن كان السبب الرئيسي من خلال تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية هو تحسين الميزان التجاري ومعالجة الخلل فيه من خلال رفع صادرات البلد وتخفيض الواردات من السلع الأجنبية، فإن هناك أسباب ثانوية من وراء هذا التخفيض وهي: 1:

- ✓ التمكن من إيجاد علاقة واقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية، ذلك أن سعر صرف عملة ما إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار المحلية في البلدين.
- ✓ العمل على الارتباط بكتلة نقدية معينة، حيث أن أي انخفاض في العملة الرئيسية يعرض العملة المحلية للانخفاض كذلك؛

- ✓ تحفيز وتنشيط القطاعات التصديرية ومختلف القطاعات التي تعتمد عليها الدولة بشكل كبير،
- تجدر الإشارة إلى أنه عند تلاقي رغبات المستوردين الأجانب ورغبات المصدرين المحليين يتحدد عرض الصرف الأجنبي والشكل رقم (1-2) الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-2): يوضح العلاقة بين معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات



المصدر: دوحة سلمى، مرجع سابق، ص: 130

¹ صبحي حسون الساعدي وأياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011، ص: 91

من الشكل يتبين درجة استجابة دالة عرض الصادرات SX للتغيرات في معدل الصرف، في حين أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة يتحدد بدالة طلب ثابتة DX وهي لا تتغير نتيجة للتغيرات في معدل الصرف الأجنبي حيث:

QX: ترمز إلى كمية الصادرات المعروضة أو المطلوبة

FX: ترمز إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية

كما تمثل نقطة تقاطع المنحنيين (SX0 و DX) نقطة التوازن P0 وتقابلها في المحور العمودي E0 والتي تمثل معدل الصرف التوازني، فبافتراض أن قيمة العملة في الدولة محل الدراسة ارتفعت بمعنى انخفاض معدل الصرف، تتحرك دالة عرض الصادرات نحو اليسار فتصبح SX1 وهنا تتحدد لدينا نقطة توازن جديدة وهي P1 كما تظهر في الشكل ومن ثم انخفاض كمية الصادرات من Q0 إلى Q1. وبالعكس فإنه بافتراض أن قيمة العملة الوطنية للدولة محل الدراسة انخفضت بمعنى ارتفاع معدل الصرف تتحرك دالة عرض الصادرات نحو اليمين فتصبح SX2 وهنا كذلك تتحدد لدينا نقطة توازن جديدة وهي P2 كما تظهر على الشكل ومن ثم زيادة كمية الصادرات من Q0 إلى Q2.

وعليه فإن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف ويتم تحديدها عند معدلات الصرف E0، E1، E2 حيث الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي (كمية الصادرات)* (سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية)، ما يوضح أن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات يتركز أساسا على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)، ويمكن القول أنه يكون هناك تزايد في الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة، وعلى العكس يكون هناك تناقص في الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي كلما كان الطلب على الصادرات غير مرن، ويكون هناك حد أقصى للكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات تساوي الواحد¹.

¹ دوحة سلمى، مرجع سابق، ص: 131

المطلب الثاني: تدابير مالية

أولاً: تدابير الإنفاق العام الاستثماري

إن تفعيل القطاعات الإنتاجية تعد من الجوانب المهمة والأساسية في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال توسيع قواعد الإنتاج خارج المحروقات وتنويع الصادرات.

يؤدي الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى تحسين الهيكل الاقتصادي، ذلك أن القطاع الخاص في البلدان النامية لا يمكنه أو أنه ليس باستطاعته القدوم على بعض الاستثمارات كونها تحتاج لرؤوس أموال ضخمة، أو لها درجة مخاطرة عالية.¹ وفي الجزائر فإن هذا النوع من النفقات يحظى بأهمية كبيرة جداً في إطار الميزانية العامة بالرغم من أن هذه النفقات عرفت تذبذباً كبيراً بين الانخفاض والارتفاع، وهو ما يظهر ضمن الشكل رقم، وقد يرجع سبب هذا التذبذب في النفقات إلى ارتفاع وانخفاض أسعار البترول.

لقد أشرنا سابقاً أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يتركز بشكل كبير على الإنفاق على المشاريع الإنتاجية وكذا الإنفاق على البنى التحتية، والجدول الموالي يوضح توزيع نفقات التجهيز كنسبة من إجمالي نفقات التجهيز.

الجدول رقم: (2-1) هيكل نفقات التجهيز كنسبة من إجمالي نفقات التجهيز من سنة 2018 إلى سنة 2022

السنة	2018	2019	2020	2021	2022*
الطاقة والمناجم	1.97	0.72	0.57	0.59	1.06
الزراعة-الري	9.04	9.13	6.75	10.58	9.22
البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	27.78	43.67	42.36	55.13	33.09
التربية-التكوين	5.13	5.96	3.82	5.02	7.63
البنى التحتية الاجتماعية الثقافية	4.67	3.17	3.43	3.06	5.23
السكن	19.06	18.06	20.35	23.05	14.33
نفقات مختلفة	8.81	14.17	17.64	10.44	17.00
عمليات رأس المال	17.94	0.07	1.18	0.87	6.32

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي

¹ بغداد بنين وآخرون، أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الإمارات_السعودية _ الجزائر) ، مؤتمر التنمية المتوازنة، جامعة الملك خالد-السعودية-، 2019، ص: 08

(*) وضعية مؤقتة

نستنتج من الجدول أعلاه أن الجزائر كذلك تراهن على النهوض بالبنى التحتية الاقتصادية والإدارية للمساهمة في التنويع الاقتصادي، حيث أن النسب الأكبر من نفقات التجهيز كانت موجهة إلى البنى التحتية وهو ما توضحه مختلف القيم خلال هذه الفترة .

ثانيا: التحفيزات الجبائية

لتشجيع الإنتاج الموجه للتصدير وترقية الصادرات خارج المحروقات قامت الدولة الجزائرية بمنح تحفيزات جبائية للمنتجين المصدرين محاولة لتخفيف العبء الضريبي عليهم ولتحسين الإنتاج وخلق تنافسية في الأسواق الخارجية، ومن بين التحفيزات الممنوحة إعفاء المصدرين من بعض الضرائب المتمثلة في الضرائب على أرباح الشركات وكذا الرسم على النشاط المهني إلى جانب الرسم على القيمة المضافة، وهو ما سنوضحه بالتفصيل فيما يلي:

1-الضريبة على أرباح الشركات:

حسب نص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نسخة 2021 فإنه " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة-الضريبة على أرباح الشركات ¹."

وحسب المادة 138 البند 05 من نفس القانون) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (فإنه تستفيد من إعفاء دائم عمليات تصدير السلع وتلك التي تتضمن الخدمات المذرة للعملة الصعبة، ويمنح الاعفاء المذكور في هذا البند حسب نسبة رقم الاعمال المحقق بالعملة الصعبة وتتوقف الاستفادة على تقديم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لد بنك متوطن بالجزائر².

2-الرسم على النشاط المهني:

توجد ضرائب مباشرة محصلة لفائدة الجماعات المحلية، إذ تتوفر كل من البلديات والولايات وكذا الصندوق المشترك للجماعات المحلية على عدة ضرائب من بينها الرسم على النشاط المهني إلى جانب الضرائب الاخر المحصلة لفائدة البلديات فقط والمتمثلة في الرسم العقاري ورسم التطهير، وهذا ما جاء في نص المادة 197 من قانون الضرائب

¹ الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نسخة 2021، ص: 29

² نفس المرجع، ص: 31

والرسوم المماثلة، ويستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات، وحسب المادة 220 البند 03 من نفس القانون فإن رقم الاعمال المعتمد كقاعدة للرسم مبلغ عمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير بما فيها كافة عمليات المعالجة قصد انتاج المواد البترولية الموجهة مباشرة للتصدير¹

3- الرسم على القيمة المضافة:

الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي، ونتيجة للمشاكل التي شهدتها النظام السابق والمتمثلة في تعقيده وعدم ملاءمته مع إصلاحات الاقتصاد الوطني فقد أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 وألغي النظام السابق الذي كان يتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)، وقد سعى المشرع إلى تحقيق عدة أهداف من خلال الرسم على القيمة المضافة من بينها تبسيط الضرائب غير المباشرة من خلال تعويض (TUGP) و (TUGPS) بضريبة واحدة وهي (TVA)، وكذا لتحفيز منافسة المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية من خلال إلغاء العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند قيامها بعملية التصدير للخارج².

ويحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19% كما يحدد المعدل المخفض لهذا الرسم بـ 09% حسب ما جاء في نص المواد 2 و 27 من قانون المالية لسنة 2017³،

وبخصوص الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة إن العمليات التي تتم عند التصدير حسب المادة 13 قانون الرسم على رقم الاعمال لسنة 2022 تعفى من الرسم على القيمة المضافة عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة على ان يمنح هذا الاعفاء بشروط، وكذا عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع من مصدر وطني والمسلمة الى المحلات التجارية الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا، ويستثنى من الاعفاء وتصبح خاضعة للرسم على القيمة المضافة المبيعات التي تتم بغرض التصدير من قبل التجار الأثرياء أو لحسابهم والتي تتعلق بالتحف الفنية والكتب العتيقة،

¹ نفس المرجع، ص: 49-51

² ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 02، العدد 02، 2003، ص: 27-28

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، ص: 13

كما تستثنى كذلك من الاعفاء عمليات البيع المتعلقة بالمصنوعات من المعدن الثمينة ما عدا الحلبي التقليدية من الفضة مالم ينص القانون على خلاف ذلك¹.

ثالثا: أثر التخفيضات الضريبية

التخفيضات الضريبية تعد بمثابة تحفيزات جبائية خاصة بالتصدير التي من بينها:²

1 التخفيض في الضرائب على الدخل: وهذا الاجراء يخص المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها، إذ تستفيد من تخفيض أو إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير لكن مع اشتراط بعض الشروط سواء كان ذلك من جانب طبيعة المنتج أو على أساس الصادرات، غير أن هذا الإجراء لا يكون فعالا إلا إذا كانت المؤسسة تحقق أرباحا فقط ومن الصعب تحقيق ذلك.

2 التخفيضات من الحقوق الجمركية: كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التي تم منحها تخفيضات وإعفاءات جبائية بهدف تشجيع الاستثمار ومن ثم الصادرات، فإنه يمكن للمستورد كذلك أن يمنح تخفيضا على المواد الأولية ومختلف التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنتاج السلع التي يتم تصديرها.

3 التخفيض من الرسم على القيمة المضافة: تلجأ بعض الدول إلى فرض رسم على القيمة المضافة على رقم الاعمال والمبيعات، ويتم التخفيض أو الإعفاء من هذه الضرائب عندما يتعلق الأمر بالتصدير، حيث أن هذه الضرائب تشمل إدخال تجهيزات ذات فعالية اقتصادية، وكذا المواد الأولية التي تدخل مباشرة في إنتاج السلع الموجهة للتصدير ومختلف الآلات الضرورية.

المطلب الثالث: تدابير جمركية

يعد قطاع الجمارك من القطاعات الحساسة في أي بلد لما له من دور كبير في الحماية الإقليمية للدولة ومؤسساتها، وذلك في حدود اختصاصه، إلى جانب الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في تسيير حركة التصدير والاستيراد، والجزائر كباقي الدول تسعى إلى ترقية صادراتها وبخاصة الصادرات خارج المحروقات التي تعد الخيار الاستراتيجي الذي تراهن عليه في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال وضع مجموعة من الاجراءات والتسهيلات الجمركية تتماشى

¹ الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الاعمال 2022، ص: 12

² فاضل محمد شوقي، خصائص التحفيز الجبائي واشكاله، منتدى العلوم الاقتصادية، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://ayoub2008.yoo7.com/t467-topic> بتاريخ 05-09-2023

ومتطلبات التجارة الدولية، مع أخذ بعين الاعتبار مختلف التعديلات الممكنة في هذه الإجراءات التي تسهل من عملية التصدير.

وقبل التطرق إلى الإجراءات والتسهيلات الجمركية لعملية التصدير في الجزائر، نشير إلى أن الانظمة الاقتصادية الجمركية تعرف حسب كلودبار وهنري تريمو على أنها " أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية الاستيراد والتصدير عن طريق استعمال ميكانيزمات معينة، تتغير حسب النشاط المعني كوقف أو الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية للمؤسسات لتدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية " ¹، ومن أنواع الأنظمة الاقتصادية في الجزائر ما يلي:

1- نظام العبور الجمركي: يعد العبور نظام جمركي يطبق على البضائع المنقولة تحت المراقبة الجمركية من مكتب للجمارك إل مكتب آخر جمركي وذلك عن طريق البر أو الجو مع توقيف الحقوق والرسوم وإجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي، ويتعلق الامر بنقل البضائع من مكتب الدخول إلى مكتب داخلي أو بين المكاتب الداخلية أو المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية أو من مكتب داخلي إل مكتب الخروج، مع الإشارة إلى أنه من بين البضائع التي تكون محل حظر المخدرات والمؤثرات العقلية والمنتجات التي تمس بالصحة العمومية، وكذا البضائع التي تحمل علامات مزيفة للأصل الجزائري ².

2- نظام المستودع الجمركي: حسب نص المادة 129 من قانون الجمارك 98-10 فإن المستودع الجمركي هو " النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي " ³، ومن بين البضائع التي تقبل في المستودع الجمركي البضائع المتأتية من السوق الداخلية والموجهة للتصدير والمعنية بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزراء المعنيين ⁴.

3- نظام القبول المؤقت: حسب ما جاء في نص المادة 185 من القانون 98-10 فإن البضائع تحت نظام القبول المؤقت أو البضائع الناتجة عن تحويلها أو تصنيعها أو إجراء معالجة إضافية عليها والمقررة عند الاقتضاء بموجب الترخيص

¹ مبارك بن الطيبي، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، 2018، ص: 530

² المديرية العامة للجمارك الجزائرية، العبور، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://douane.gov.dz/spip.php?article275> بتاريخ 15-12-2023

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، قانون رقم 98-10 مؤرخ في 22 غشت 1998 يعدل ويتمم القانون 79-07 المتضمن قانون الجمارك، المادة 129، ص: 33

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، قانون رقم 17-04 مؤرخ في 16-فيفري 2017 يعدل ويتمم القانون 79-07 المتضمن قانون الجمارك، المادة 129 مكرر، ص: 25

الذي منح هذا النظام الجمركي قبل انقضاء الآجال المحددة يجب أن توضع في المستودع قصد إعادة تصديرها لاحقا، أو يعاد تصديرها إلى خارج الإقليم الجمركي أو تدخل في المناطق الحرة قصد إعادة تصديرها لاحقا¹.

4- نظام التصدير المؤقت: يقصد بالتصدير المؤقت النظام الجمركي الذي يمكن ويسمح بالتصدير المؤقت للبضائع التي تكون معدة لإعادة استيرادها في أجل محدد وبغية هدف محدد، وذلك دون تطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، وهذا قد يكون إما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح أو على حالتها باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها، كما يمكن أن تصدر نهائيا البضائع المرسلة إلى الخارج قصد استعمالها على حالتها أو تحسين صنعها².

وبخصوص الإجراءات والتسهيلات الجمركية المعتمدة والممنوحة في الجزائر لتشجيع وترقية الصادرات فتتمثل فيما يلي:

أولا: الإجراءات الجمركية:

1- الإجراءات الجمركية عند التصدير: من أهم الإجراءات الجمركية عند التصدير ما يلي³:

✓ إجراءات الإحضار والوضع أمام الجمارك: إذ لابد من إحضار كل البضائع المعدة والموجهة للتصدير أمام مكتب الجمارك المختص وذلك بهدف إخضاعها قبل تصديرها نحو الخارج للرقابة الجمركية، على أن يكون المكتب الجمركي هو المكتب الأقرب من مقر مؤسسة المصدر أو مكتب الخروج أي المكتب الحدودي.

✓ إجراءات الجمركة: جميع البضائع التي تكون موجهة للتصدير يشترط أن تكون محل تصريح مفصل في أي مكتب جمركي، أي أنه يمكن تسجيله في مركز الخروج أو مكتب داخلي، مع الإشارة إلى أن التصريح الجمركي للتصدير يعد بمثابة رخصة تنقل عند الاكتتاب في مكتب غير مكتب الخروج.

2- إجراءات التوطين البنكي⁴:

✓ التوطين المسبق لعمليات التصدير: وهنا نشير إلى حالتين وهما البيع النهائي عند التصدير، ويتوجب أن تتم إجراءات التوطين مسبقا لعمية التصدير، وفي حالة البيع بالإيداع التوطين البنكي غير إجباري.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، قانون رقم 98-10، مرجع سابق، ص: 39

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، قانون رقم 98-10، مرجع سابق، المادتين 193 و195 ص: 40

³ المديرية العامة للجمارك، الإجراءات الجمركية عند التصدير، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://douane.gov.dz/spip.php?article474> بتاريخ 2023-12-12

⁴ المديرية العامة للجمارك، إجراءات التوطين البنكي، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://douane.gov.dz/spip.php?article472> بتاريخ 2023-12-12

✓ **التوطين المؤجل:** وهنا التوطين البنكي للفواتير التجارية لعمليات تصدير المنتجات الطازجة، سريعة التلف، الخطيرة، يمكن أن تتم بعد التصدير والتصريح لدى الجمارك، لكن ذلك في حدود المهلة المحددة من قبل بنك الجزائر.

✓ **الاعفاء من التوطين البنكي:** في هذا الإطار تعفى من التوطين البنكي العمليات المتعلقة بتصدير البضائع التي تقل قيمتها أو تساوي 100000 دج.

ثانيا: التسهيلات الجمركية عند التصدير

تمنح إدارة الجمارك عند القيام بعملية التصدير جملة من التسهيلات والحوافز التي من شأنها دعم الصادرات، ما يقلل من كلفتها ويعزز من المنافسة الخارجية، ونذكر من بين هذه التسهيلات ما يلي¹:

1- تسهيلات في حالة تصدير الخضر والفواكه والمواد سريعة التلف: تعفى من الرقابة الجمركية الآنية عمليات التصدير المتعلقة بالخضر والفواكه ومختلف المنتجات الأخرى الطازجة وسريعة التلف، إلى جانب إتمام الإجراءات في نفس اليوم حيث تتم تصفية التصريحات المتعلقة بهذه البضائع وتقديم وصولات رفعها في نفس يوم التصريح بتصديرها.

2- التسهيلات في حالة تصدير بضائع ومواد أخرى: إذا كانت العمليات متعلقة بتصدير مواد من غير الخضر والفواكه والمواد سريعة التلف، فإن الإجراءات الجمركية تتم في أجل أقصاه 48 ساعة وبذلك تستكمل جميع الإجراءات الجمركية.

3- تسهيلات في حالة التصدير من أجل البيع بالإيداع: من خلال هذا الاجراء يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع بعد الحصول على الموافقة المسبقة لمصالح الجمارك وذلك بهدف بيعها في الأسواق الخارجية، حيث تتم تسوية التصريح بالتصدير من أجل البيع بالإيداع إما عن طريق تصريح تكميلي بالتصدير النهائي في الحالة التي يتم فيها بيع البضائع فعليا في الأسواق الخارجية، أو عن طريق تصريح بإعادة الاستيراد للبضائع غير المباعة في الآجال المحددة، أو عن طريق تصريح بالتصدير النهائي مرفوق بمعاينة التلف أو الفساد بالنسبة للبضائع الفاسدة أو المتلفة في الخارج.

¹ المديرية العامة للجمارك، التسهيلات الجمركية عند التصدير، عن الموقع الإلكتروني https://douane.gov.dz/IMG/pdf/_ar_-2.pdf

4-التسهيلات الممنوحة في حالة عودة البضائع: من خلال المعالجة الجمركية للبضائع التي في حالة رجوع، فإنه يمكن الاستفادة من الإعفاء من الحقوق والرسوم على إعادة الاستيراد لهذه البضائع، وهذا طبقا لأحكام المادة 213 من قانون الجمارك، غير أن ذلك يكون وفق شروط محددة تتمثل فيما يلي:

- أن تقدم هذه البضائع كما كانت عند تصديرها، أي على حالها؛
- أن يتم إلغاء أو تعويض كل امتياز ممنوح عند تصديرها؛
- أن تكون هذه البضائع قد تم تخزينها وفق شروط التخزين ولم تتعرض لأي ضرر.

5-التسهيلات المتعلقة بالرقابة الجمركية: تم إنشاء فرقة تصدير خصيصا ووضعت حيز الخدمة لمراقبة عمليات التصدير، إذ تخضع البضائع الموجهة للتصدير لإجراءات رقابة سريعة ومخففة، إلى جانب ذلك فإن البضائع الموجهة للتصدير يمكن إعفاؤها من المراقبة عن طريق جهاز المسح بالأشعة عندما يكون المتعامل الاقتصادي معتمد أو تم فحصها وتفتيشها مسبقا.

6-تسهيلات بخصوص معالجة النزاعات الناشئة عن التصدير: قصد تسريع وتبسيط العمليات في هذا الشأن نص قانون المالية لسنة 2021 المادة 117 منه والتي جاء في مضمونها أنه مهما يكن من أمر فإنه لا يمكن أن يؤجل التصدير الفعلي للبضائع جرا النزاعات المحتمل وقوعها بعد اكتتاب التصريح بالتصدير لدى الجمارك، وعليه فإنه يجب أن تصدر هذه البضائع، على أن تتم معالجة النزاعات المتعلقة بها بعد أن يتم شحنها نحو الخارج، مع الإشارة إلى أن تأجيل هذه المعالجة لا يخص النزاعات المتعلقة بالبضائع موضوع التصدير التي تكون هي نفسها محل الجريمة أو عندما تكون النزاعات متعلقة ببضائع محظورة عند التصدير¹.

إضافة إل هذه التسهيلات المقدمة فقد تم مراعاة الظروف الاستثنائية، حيث تضمن قانون المالية لسنة 2021 عدة تدابير جمركية جديدة تهدف إلى وضع حد لبعض الاختلالات التي شهدتها التجارة الخارجية خاصة في ظل جائحة كورونا، حيث تم الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم على القيمة المضافة عملية استيراد بذور "الصوجا" الموجهة خصيصا لإنتاج الزيت المكرر العادي المستخلص منها وفي ذات الوقت فإن الزيوت الغذائية المكررة العادية المستخلصة من "الصوجا" والسكر الأبيض التي تم تعويض أسعارها في إطار نظام التعويض المطبق غير قابلة للتصدير إلا في حالة تحقيق فائض في الإنتاج من طرف المؤسسات المستفيدة من التعويض، فإنه يمكن ي هذه الحالة تصدير هذه الزيوت بشرط

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، قانون رقم 20-16 المؤرخ في 31-12-2020 يتضمن قانون المالية لسنة 2021، المادة 117، ص: 42

إرجاع مبلغ التعويض حسب الكميات المصدرة¹، ما يوضح أن الدولة الجزائرية تراعي مختلف الظروف وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

لقد تم التطرق لمختلف الاجراءات والتسهيلات الممنوحة لعملية التصدير، غير أن ممارسة نشاط التصدير وبالخصوص نشاط الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والذي يتمحور حوله موضوع الدراسة يرتبط بعدة شروط نوضحها في الشكل رقم (2-2) الموالي.

الشكل رقم (2-2) : شروط ممارسة نشاط التصدير خارج المحروقات



¹ نفس المرجع، ص: 33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دليل المصدر 2021 على الموقع الإلكتروني

https://douane.gov.dz/IMG/pdf/guide_de_l_exportateur_ar-2.pdf

ثالثا: الإعفاءات الجمركية

للإعفاءات الجمركية دور كبير في تحفيز الصادرات ونذكر على سبيل المثال الأنظمة التالية:

1 نظام السماح المؤقت: يعرف السماح المؤقت على انه "إعفاء المواد الأولية أو غير كاملة الصنع، المستوردة بقصد إدخال تغييرات صناعية أو تجارية معينة عليها، من الضريبة طالما أعيد تصديرها خلال فترة معينة"، فنظام السماح المؤقت هو نظام جمركي خاص مقرر لتشجيع صناعات إعادة التصدير وذلك من خلال تشجيع حركة التصنيع ومن ثم حركة التصدير¹.

2 نظام المناطق الحرة: تميز المناطق الحرة بان لها ترتيبات جمركية في إطار التبادل التجاري الذي يتطلب مناخ مناسب لتنمية التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات من خلال الإعفاءات الضريبية.

وهناك عدة أنواع للمناطق الحرة، فتصنف على أنها: مناطق حرة تجارية ومناطق حرة خدمية ومناطق حرة صناعية، غير ان كل هذه المناطق يختلف اشكالها تشترك في خاصية الإعفاء من الضرائب، وتكمن أهميتها بالنسبة للدولة المضيفة بأنها قواعد للتصدير وهي بمثابة الاستراتيجية التنموية الموجهة للتصدير لبلد ما ومحفز للاستثمارات الأجنبية المباشرة².

المطلب الرابع: تدابير تشريعية، تنظيمية ومؤسسية داعمة لعملية التصدير خارج المحروقات

بغية تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والانتقال من اقتصاد تصديري تقليدي يعتمد على صادرات المواد الأولية إلى اقتصاد تصديري غير تقليدي الدخل، تم استحداث العديد من المؤسسات، وسن العديد من القوانين والتنظيمات الداعمة لعملية التصدير خارج المحروقات نوجزها فيما يلي:

أولا: التدابير التشريعية والتنظيمية الداعمة لعملية التصدير خارج المحروقات

¹ خيري عثمان فريز فرج عبد العال، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2812-569X، ص: 549

² شاشوة حميد، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للاندماج الاقتصادي الجزائري، المجلد 10، العدد 20، 2015، ص: 18

مع نهاية الثمانينات وفي إطار القانون 88-29 الذي ألغ احتكار الدولة للتجارة الخارجية عرف التصدير منعرجا آخر في السياسة الاقتصادية للجزائر، حيث أنه بعد الاستقلال وإلى غاية التسعينات تم وضع الأطر التشريعية والتنظيمية للتجارة الخارجية خاصة ما تعلق بنشاط التصدير ونوضح ذلك فيما يلي:

1- في سنة 192 تم سن القانون رقم 166/62 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 والذي جاء بتمديد تطبيق التشريعات الفرنسية بهدف تنظيم التجارة الخارجية ما لم تكن مخالفة للسيادة الوطنية؛

2- في سنة 1963 جاء دستور 1963 حيث تم تحديد موق الدولة بخصوص المسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية، السكوت إزاء الاحتكار؛

3- في سنة 1971 تم إعلان الاحتكار فعليا بعد أن كانت الدولة تلعب دور المراقب فقط في الترة ما بين 1962-1970 واكتفت السلطة بإصدار أوامر متفرقة تقتضي إنشاء مؤسسات عمومية لها صلاحية احتكار المبادلات الخارجية، هذا الوضع بقي إلى غاية سنة 1978؛

4- في سنة 1978 تم سن القانون 02/78 الذي جاء في طياته بسياسة اقتصادية جديدة تتعارض مع بنود الاحتكار.

وبعد ذلك وفي إطار إعادة الهيكلة اعتمدت السلطة على أسلوب التحريض الجبائي بغية تحفيز المؤسسات على التصدير إلا أن انعدام الإطار القانوني والمؤسسي لكرة ترقية الصادرات حال دون تحقيق الأهداف المرجوة، وقد قامت سلطة التعديل الهيكلي تجنب الامر من خلال خلق مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وكذا منح معاملة تفضيلية لصالح مؤسسات التصدير، وواصلت الدولة الجزائرية في اتجاه انفتاح التجارة الخارجية إلى أن تبين للسلطة ضرورة إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية¹، ففي سنة 1991 صدر النظام رقم 91-13 المتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات، فحسب المادة 04 منه ان التوطين المصري المتعلق بتصدير السلع والخدمات يتمثل في أنه بالنسبة للمصدر المقيم يختار قبل القيام بالتصدير بنكا له صفة الوسيط المعتمد وهنا يلتم لديه بالقيام بالإجراءات والعمليات المصرفية، وبالنسبة للبنك الوسيط المعتمد فهو بمثابة تسجيل عقد تصدير السلع والخدمات في شبائكه²، ومع اصدار الامر رقم 03-04 المؤرخ في 2003/07/17 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع تم

¹ يجاوي عبد الحفيظ، استراتيجية ترقية الصادرات في الجائر ما بين الواقع والمأمول دراسة للفترة (2010-2020)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص 302-303

² بنك الجزائر، تنظيم الصرف، عل الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/13-91.pdf> تاريخ الاطلاع 2023/12/28

تجسيد إعادة تأهيل التشريع والتنظيم إذ كرس هذا الامر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع، حيث يمكن لكل خص طبيعي أو معنوي ممارسة التجارة الخارجية لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع لمراقبة الصرف ممارسة التجارة الخارجية¹.

ثانيا: مؤسسات دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

1-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي تأسست الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 ووضعت تحت وصاية وزارة التجارة، ويدخل هذا في إطار دعم الصادرات خارج المحروقات. وبخصوص المهام الموكلة لها فقد كلفت بما يلي²:

- ✓ القيام بإجراء دراسات استشرافية قطاعية وشاملة حول الأسواق الخارجية؛
- ✓ تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛
- ✓ العمل على إعداد تقرير سنوي لسياسة الصادرات وبرامجها حيث يكون هذا التقرير تقيمي؛
- ✓ وضع منظومات الاعلام الإحصائية الشاملة والقطاعية والمتعلقة بالأسواق الخارجية والامكانيات الوطنية للتصدير؛
- ✓ تأطير مشاركة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والصالونات المنظمة في الخارج؛
- ✓ تقديم مساعدات للمتعاملين الاقتصاديين بخصوص تطوير عمليات الاعلام والاتصال التي تكون لها علاقة بالمنتجات والخدمات الموجهة خصيصا للتصدير؛
- ✓ وضع المقاييس المتعلقة بتقديم النياشين والأوسمة التي تمنح لأحسن مصدر.

2-الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)

¹ حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 97

² بوابة وارة التجارة وترقية الصادرات، على الرابط <https://www.commerce.gov.dz/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex>، تاريخ الاطلاع 24-12-2023

تعتبر الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، وحسب المادة الخامسة من ذات المرسوم فإن هذه الغرفة تضطلع بالمهام التالية¹:

- ✓ بمبادرة منها أو بطلب من السلطة العمومية تزود هذه الأخيرة بمجمل الاقتراحات والآراء المتعلقة بالأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية؛
- ✓ تقوم بأنشطة متعلقة بالتكوين وتحسين المستوى لدى المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ تقوم بإبرام اتفاقيات مع الهيئات الدولية التي لها نفس الطبيعة، كما تعمل على تقييم علاقات التبادل والتعاون؛
- ✓ تقوم بتنظيم المشاركة في مختلف اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية والمعارض التي يكون الغرض منها تطوير وترقية المبادلات التجارية مع الخارج؛
- ✓ تعمل على إنجاز كل الدراسات والأعمال التي تمكن من ترقية المنتوجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.

3- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)

هي جمعية وطنية تم إنشاؤها بتاريخ 10 يونيو 2001 وذلك في إطار القانون رقم 31/90 المؤرخ في 24 ديسمبر 1990 وهي تخضع لأحكام القانون رقم 0-12 المؤرخ في 12 يناير المتعلق بالجمعيات، ومن أهدافها الأساسية ما يلي²:

- ✓ المشاركة في وضع استراتيجية ترقية الصادرات؛
- ✓ العمل على توحيد وجمع المصدرين الجزائريين والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛
- ✓ تعزيز البحث عن الشراكة انطلاقا من شبكات المعلومات؛
- ✓ تنشيط برامج التدريب في تقنيات التصدير؛
- ✓ العمل على التنظيم وكذا المشاركة في مختلف المعارض التجارية والاحداث الاقتصادية داخل الجزائر وفي الخارج؛

¹ زواوي فضيلة، إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترفيقها، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2017، ص: 388-389

² ANEXAL, QUI EST ANEXAL, Consulté le 25-12-2023, sur <https://anexal.dz/presentation/>

✓ العمل على تطوير القدرات التصديرية خاصة من خلال البحث عن الحلول اللوجستية الأفضل.

4- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)

هي مؤسسة اقتصادية عمومية تأسست سنة 1971، من أهدافها العمل على ترقية الصادرات من خلال التعريف بالمنتجات الوطنية في الخارج، وكذا توفير مختلف المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية، إلى جانب ذلك فهي تقوم بتنظيم معارض وطنية ودولية لتمكين المؤسسات الوطنية من التواصل مع المؤسسات الأجنبية وكذا العمل على تمكينها من المشاركة في المعارض بالخارج¹.

5- الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)

بموجب قانون المالية لسنة 1996 تأسس الصندوق الخاص بترقية الصادرات، حيث أن موارده تخصص لمنح الدعم المالي للمصدرين، وذلك بهدف ترقية وتسوية منتجاتهم في الأسواق الخارجية، إلى جانب ذلك فإن الدولة تمنح إعانات من خلال هذا الصندوق لفائدة الشركة المقيمة والتي تقوم بتقديم خدمات أو إنتاج ثروات، وللتاجر الذي ينشط في مجال التصدير ويكون مسجل في السجل التجاري بصفة منتظمة، ومن بين مجالات الإعانات المقررة، التكاليف المتعلقة بالنقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير، وجزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية².

6- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

إن العمليات المتعلقة بالمبادلات التجارية وخاصة التصدير ترتبط بالعديد من المخاطر، وفي هذا الإطار عمدت الدولة الجزائرية الى تأمين الصادرات، في البداية أسندت هذه المهمة لشركات التأمين، وكان انشاء هذه الشركة سنة 1995 بموجب عقد توثيقي، ثم تم اعتمادها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 235/96 المؤرخ في 02/07/1996 طبقا للمادة الرابعة من الأمر 06/96 المؤرخ في 10/01/1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، ويتمثل المساهمون في هذه الشركة خمس شركات تأمين (الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، الصندوق المركزي لإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمين، الصندوق الوطني للتعاونية الفلاحية، الشركة الجزائرية لتأمين النقل) وخمس بنوك (القرض الشعبي

¹ قاسمي نوال، رسول حميد، إشكالية تنمية الصادرات ودورها في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 70، العدد 10، 2022، ص: 220

² اللحياني ليلي، استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، 2023، ص: 570-571

الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، البنك الجزائري للتنمية الريفية)، ويمكن الهد الأساس من هذه الشركة تغطية مخاطر التصدير، حيث تنقسم المخاطر المغطاة من طرف الشركة مخاطر تجارية تنجم عن تعرض المشتري إلى إعسار مادي، ومخاطر سياسية تنجم عن عدم تحصل المصدر على ديونه بسبب اضطرابات داخل بلد المشتري أو لتدابير تنظيمية اتخذتها دولته، أو لحروب أهلية أو أجنبية¹.

وفي هذا الإطار فقد تم تنصيب المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات، حيث أشرف على هذا التنصيب السيد الوزير الأول " أيمن بن عبد الرحمان " حيث أكد هذا الأخير أن هذه الهيئة الاستشارية ستكون بمثابة آلية مؤسساتية عالية المستوى في إطار الجهود المبذولة لرهان ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما يعد هذا المجلس الإطار المؤسسي الجامع لكل المتدخلين في فعل التصدير من قطاعات وزارية وممثلي مختلف الغرف والجمعيات المهنية وجمعيات المصدرين في مختلف الشعب، وكذا المؤسسات والهيئات، وأوضح الوزير الأول أن مهام المجلس الوطني الاستشاري الذي يعد أداة هامة للدولة في مجال ترقية الصادرات تكمن في اقتراح التدابير التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية لتسهيل فعل التصدير وتوسيع مجال الصادرات خارج المحروقات².

إلى جانب كل هذه التدابير فإنه يتطلب مراعاة إنشاء خلية إصغاء لآراء وانشغالات المصدرين وذلك بهدف تسريع وتسهيل معالجة ملفات التصدير والعمل على توجيه المصدرين نحو الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تفعيل دور مناطق التجارة الحرة القارية الأفريقية وفتح فروع لمؤسسات دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كفتح فروع لمؤسستي SAFEX و ALGEX في الأسواق الخارجية خاصة في الدول التي تعرف نشاطا تجاريا واسعا مع الجزائر للوصول إلى ترويج واسع ومستمر للمنتوجات الجزائرية.

المبحث الثالث: الخدمات اللوجستية الداعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات

في ظل انفتاح أغلب اقتصاديات البلدان على المبادلات التجارية وارتفاع حدة المنافسة في الأسواق العالمية، بدأ يظهر الدور الكبير للأداء اللوجستي في ترقية الصادرات، فتحسين الخدمات اللوجستية يوضح مدى الإمكانيات المتاحة لدى الدولة للمشاركة في الاقتصاد العالمي، والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق ذلك.

المطلب الأول: ماهية الخدمات اللوجستية

¹ بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2000، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008-2009، ص ص: 142-143

² وكالة الأنباء الجزائرية، تنصيب المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات، أدرج يوم الاثنين 31-07-2023، على الموقع الإلكتروني <https://www.aps.dz/ar/economie/147536-2023-07-31-19-14-21>، تاريخ الاطلاع 24-12-2023

للخدمات اللوجستية جذور تاريخية تعود لسنوات، فمساهمتها لم تظهر في بادئ الأمر في المجال الاقتصادي وإنما كان ظهورها الأولي في المجال العسكري خلال الحرب العالمية الثانية، وهو ما جذب أنظار الباحثين في هذا المجال ودفعهم للبحث في طرق الاستفادة من هذا التنسيق والتنظيم في الجانب الاقتصادي، وهكذا دخلت اللوجستيات في المجال الاقتصادي بمفهوم جديد أطلق عليه اقتصاديات اللوجستيات، وهي بمثابة العملية التي تستطيع الشركات من خلالها أن تزيد من عوائدها وبأقل تكلفة ممكنة¹.

ونظرا للدور الكبير للعمليات اللوجستية في التجارة الدولية فقد حظي اللوجستيك باهتمام المنظمات الدولية كالبنك الدولي، فالأنشطة اللوجستية تضمن رفع أداء التدفقات المالية والمادية وتقوي المركز التنافسي للمنشأة من خلال كفاءة ممارسة الأنشطة اللوجستية².

أولاً: مفهوم الخدمات اللوجستية

لم يتم الاتفاق على وضع تعريف واضح ومحدد للخدمات اللوجستية، ذلك أنه من الصعب الفصل بين الخدمات اللوجستية ومختلف القطاعات، كخدمات النقل التي هي السمة البارزة للخدمات اللوجستية، وهناك العديد من المقاربات تتعلق بإدارة سلسلة الإمدادات، فوصفت في كثير من الأحيان بأنها أهم نشاط تجاري يهيمن على تطوير القطاع، أما من المنظور المتعلق بالقطاع الخاص فتعد الخدمات اللوجستية عملية التخطيط والتنفيذ والإدارة والمراقبة³، كما عرف مجلس إدارة اللوجستيات CIM اللوجستيات على أنها " الجزء من عملية سلسلة التوريد الذي يشارك في التخطيط والتنفيذ والتحكم في تدفق وتخزين البضائع بكفاءة وفعالية والمعلومات ذات الصلة من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك لغرض مطابقة متطلبات العملاء⁴.

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى تعريف شامل للخدمات اللوجستية، فيمكن تعريفها بأنها إدارة تدفق البضائع والخدمات والمعلومات من المنشأ إلى السوق لتلبية احتياجات المستهلك وإرضائه.

ثانياً: أنواع الخدمات اللوجستية

¹ ركية محلوس وآخرون، أثر الأداء اللوجستي على تنوع الصادرات خارج المحروقات بدولة السعودية دراسة قياسية خلال الفترة 2007-2021، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 04، العدد 02، 2022، ص: 152

² عادل زياتي، عادل زيات، لوجستيات النقل البري وترقية صادرات المنتجات الفلاحية الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، 2021، ص: 577

³ السعيد بشول وآخرون، دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية: دراسة تجريبية باستخدام نموذج الجاذبية، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص: 03

⁴ هبة الله محمد أحمد إسماعيل، أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 01، ص: 220

تنقسم الخدمات اللوجستية إلى عدة أقسام نوجها فيما يلي¹:

- 1- **البريد السريع**: هذه الخدمات تستخدم بشكل أساسي لاستكمال تسليم الطرود والمستندات والوثائق، ويكون ذلك براً أو جواً.
- 2- **عمليات التخزين**: في أغلب الموانئ توجد مساحات شاسعة تستخدم للتخزين حيث أن كل ميناء يعطي فترة سماح للحاوية وبعد ذلك تفرض عليها رسم تخزين.
- 3- **الشحن والتفريغ**: تقدم هيئة الميناء الخدمات المتعلقة بشحن وتفريغ سفن البضائع العامة وسفن الحاويات وغيرها، وذلك باستخدام مختلف الآليات والمعدات التي تحوزها.
- 4- **إدارة سلسلة الإمداد**: هذه الخدمات هي امتداد لعملية التسليم المادي، إذ توفر العديد من الخدمات المتكاملة والأنشطة المتعددة، كما يمكن أن تتضمن هذه الخدمات عددا من خدمات القيمة المضافة كتجميع المنتج وتغليفه ووضع البطاقات عليه.

ثالثا: دواعي الاهتمام بالأعمال اللوجستية

لقد تزايد الاهتمام بالأعمال اللوجستية ويرجع ذلك إلى العديد من الاعتبارات تتمثل فيما يلي²:

1- الاعتبارات المتعلقة بتزايد رغبة العملاء في الحصول على استجابة سريعة ومناسبة:

في ظل الاقبال المتزايد على استخدام الأنترنت والبريد الإلكتروني في الآونة الأخيرة وكذا انتشار ماكينات الصرف الآلي للنقدية، جعل أغلب العملاء يتوقعون الاستجابة السريعة في الحصول على احتياجاتهم ورغباتهم من السلع والخدمات، ما يجعل من الأنشطة اللوجستية تحظى بأهمية بالغة تجسدت في تسهيل الاستجابة السريعة للعملاء في السوق بتوفير احتياجاتهم ورغباتهم.

2- الاعتبارات المتعلقة بالتكلفة العالية:

بالنسبة لمعظم الشركات غالبا ما نجد أن تكلفة الأعمال اللوجستية تمثل الجزء الأكبر من إجمالي تكاليفها، ومن هنا يمكن تحقيق القيمة المضافة انطلاقا من تدنية وترشيد هذه التكاليف العالية.

¹ بورني حناشي وآخرون، أثر البنية التحتية والخدمات اللوجستية للموانئ البحرية الجزائرية على التجارة الخارجية 2010-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص: 810

² قلابزة آمال، يوسف رشيد، لوجستيات النقل البحري للبضائع - حالة الجزائر، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 4، 2015، ص: 177-178

3- طول خطوط الإمداد والتوزيع:

ان الاتجاه الاقتصادي الحديث يميل إلى التوجه نحو اقتصاد عالمي متكامل، لذلك فإن أغلب الشركات أصبحت تبحث عن الاستراتيجية الملائمة لتسويق منتجاتها دوليا والوصول إلى منافسة عالية من خلال السعر والجودة، وامتد ذلك حتى إلى الحكومات والسياسات الدولية.

4- إضافة قيمة ذات دلالة للعميل من خلال الأعمال اللوجستية:

ان بدل مجهودات من قبل المنظمة لتوفير الخدمات والمنتجات في الوقت والمكان المناسب للعملاء الحاليين والمحتملين من خلال تجهيز الطلبات والمعلومات والنقل والتخزين يمكن من زيادة القيمة المضافة الى هذه الخدمات بالنسبة للعملاء ويزيد من رضاهم.

المطلب الثاني: دور الخدمات اللوجستية في التجارة الخارجية

أولا: العلاقة بين تيسير التجارة ولوجستيات التجارة

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تيسير التجارة على أنه معالجة مجموعة من الأنشطة المرتبطة بحركة البضائع عبر الحدود، بل وتوسع تعريف تيسير التجارة ليشمل عددا من الحواجز غير الجمركية بما فيها اختبار المنتجات والعوائق التي تحول دون تنقل العمالة، وعليه فإن تيسير التجارة يشمل سلسلة من الإجراءات يكون الهدف من ورائها تقليل التكاليف المتعلقة بتنفيذ المعاملات التجارية وتحسين القواعد والأنظمة التي تحكم التجارة في مختلف البلدان، إذ يستلزم تيسير التجارة على وجه الخصوص تبسيط الإجراءات التجارية انطلاقا من تحسين مرافق الميناء وانخفاض تكاليف النقل، إلى جانب إجراءات جمركية شفافة وفعالة¹.

من التعريف المقدم حول تيسير التجارة والعناصر الأساسية في تبسيط الإجراءات التجارية سواء من حيث التصدير أو الاستيراد، يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تيسير التجارة ولوجستيات التجارة، وقد تطرقنا سابقا إلى دواعي الاهتمام بالأعمال اللوجستية والتي كان من أهمها الاعتبار المتعلقة على وجه الخصوص بالتكلفة العالية، فتيسير التجارة يرتبط ارتباط وثيقا بلوجستيات التجارة كونه يحسن من الأداء اللوجستي.

¹ Rawia Mokhtar, Omar Salman, **M&E BEST PRACTICES FOR CUSTOMS REFORM AND TRADE FACILITATION**, USAID/Egypt, Development Associates, Inc, Cairo, 2004, PP: 6-7

ثانيا: العلاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات

توجد علاقة وطيدة بين مزايا المنتج والقدرة على المنافسة دوليا، وفي ظل التطورات الحاصلة في بيئة العمل الدولية تبين أن هناك عوامل حديثة تضيف طابع خاص من التنافسية للمنتجات، كما أنها يمكن أن تحدث تأثيرا بكل ما يتعلق به انطلاقا من بداية تصنيعه إلى غاية وصوله للمستهلك النهائي ونذكر في مقدمتها الأنشطة اللوجستية، ويعد المفكر porter من الأوائل المؤيدين لفكرة دعم الميزة النسبية من خلال التميز اللوجستي، فيمكن للخدمات اللوجستية أن تؤثر في الصادرات من خلال التأثير في التسعير الناتج عن التأثير في التكاليف، فبالنسبة للأسواق المحلية فإن التسعير يرتبط إلى حد ما بالاحتكارية لمنتج معين، أما إذا تعلق الأمر بالتجارة الدولية فإن تكلفة الخدمات اللوجستية تعد أكثر أهمية في تسعير البضائع وهو ما أكدته بعض الدراسات بالإشارة إلى أن تكاليف الأنشطة المتعلقة بدعم الإنتاج لها دور كبير في تحديد اتجاهات التجارة بين البلدان وأهمها تكاليف النقل¹.

يتطلب النقل في التجارة الدولية رحلة تكون ذهابا وإيابا ما يحتم على شركة النقل أن تتمتع بقدرة شحن كافية لتلبية الحد الأقصى لحجم الشحن وهذا بدوره يسبب مشكلة العودة، وهنا تشير النظرية التجارية أن شركة النقل التي تتميز بقوة سوقية في مواجهة هذه المشكلة تعمل على تعديل أسعار الشحن الخاصة بها عندما تتغير تعريفات الاستيراد، ونتيجة لذلك فإن الدولة التي تخفض تعريفاتها الجمركية على الواردات تشهد زيادة في الصادرات والواردات².

إن البنية التحتية لها دور كبير في الاقتصاد الإنتاجي، فإلى جانب النقل كعنصر هام في التنمية الاقتصادية هناك عناصر آخر كالطرق والجسور والسكك الحديدية والسدود الكبرى والاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل جمع النفايات الصلبة والتخلص منها، فكلما كانت البنية التحتية جيدة تساهم بشكل كبير في خفض التكاليف الإنتاجية ومن ثم الرفع من قدرة تنافسية المنتجات وفي نفس الوقت زيادة الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى زيادة في المعروض السلعي ما يمكن من تحقيق فوائض يتم توجيهها نحو التصدير، فضلا عن ذلك فإن البنية التحتية المتميزة تمكن من تسهيل الدخول إلى الأسواق الجديدة³.

وفي إطار العلاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات نتطرق إلى عنصرين هامين وهما⁴:

¹ هبة الله محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص: 226-227

² Kazunobu Hayakawa et al, **What goes around comes around: Export-enhancing effects of import-tariff reductions**, Journal of International Economics, 2020, P: 01

³ هبة الله محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص: 228

⁴ هبة الله محمد أحمد إسماعيل، نفس المرجع، ص: 228-229

1- الجمارك وتنمية الصادرات: يترتب أثر سلبي على التجارة الدولية في حالة ما إذا حدث تأخير يتعلق بالتخليص الجمركي، وتعد الجمارك الجهة المسؤولة عن معالجة مختلف المعاملات والحركات المالية الناتجة عن حركات التجارة الدولية، ما يقتضي العمل على تيسير المعاملات الخاصة بالإجراءات الحدودية والتخليص الجمركي، فإذا كانت البيئة التجارية معقدة إلى حد كبير قد يتطلب الأمر تجاوز العديد من الإجراءات المختلفة خلال عملية التصدير، حيث نجد أن هذه الإجراءات غالبا ما يتم تأديتها من قبل سلطات الجمارك، وعليه فإن خفض من عدد هذه الإجراءات يؤثر بشكل إيجابي على حركة التجارة وخاصة عملية التصدير، كما ان تيسير التجارة لا يؤثر على دعم الصادرات من ناحية خفض الإجراءات الحدودية وتوفير الوقت فقط وإنما يؤدي ذلك أيضا إلى خفض التكاليف المتعلقة بالتجارة.

2- الوقت والصادرات: يعد عامل الوقت من العوامل الأساسية في التنافسية، فقد أصبح يدعم شركات عن غيرها، إذ أن بعض الشركات لجأت إلى الاستعانة بمصادر خارجية بغية تلبية حاجيات العملاء في الوقت المناسب، فنجد أن الولايات المتحدة اشترطت ثلاثة معايير للاستيراد من الدول النامية، ومن بين هذه المعايير وقت التسليم، كما أنه في دراسة تتعلق بهذا الجانب والتي تطرقت لتوضيح أثر الوقت الذي يستغرقه نقل البضائع من المصنع إلى السفينة على حجم الصادرات توصلت إلى أن التأخر في الوقت لمدة يوم إضافي واحد يؤثر على الصادرات بحد أدنى 1% أو أكثر وفي سلع آخر أكثر حساسية للوقت فإن التأثير يكون بنسبة 7% في المتوسط.

المطلب الثالث: واقع الخدمات اللوجستية في الجزائر

أولا: واقع لوجستيات النقل البري والبحري وترقية الصادرات في الجزائر

تؤدي لوجستيات النقل البري والبحري دور كبير في التجارة الخارجية وخاصة ما تعلق بالصادرات وترقيتها، والجزائر بدورها تسعى للخروج من أحادية التصدير التي تركز على صادرات المحروقات والتوجه نحو التنوع الاقتصادي الذي يقوم على تنوع صادراتها نحو الخارج وكسب المزيد من الزبائن، وفي هذا المجال نجد مجموعة لوجيترانس (logitrans) وهي مؤسسة نقل تابعة للدولة ومن مهامها تقديم مختلف خدمات النقل العمومي للبضائع وكذا مختلف الخدمات اللوجستية بما فيها التخزين والعبور والمناولة، إلا أنها في الواقع تركز على النقل من مجموع أنشطتها، وفي السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الجزائر بترقية الصادرات الفلاحية وفي نفس الوقت تزايد الاهتمام بكسب أسواق جديدة ما يتطلب توفير ظروف لوجستية لتحمل مختلف الأعباء التي تنتج عن هذا التوجه¹.

¹ عادل زيادي، عادل زيات، مرجع سابق، ص ص: 583-584

وفيما يتعلق بحركة البضائع في الموانئ الجزائرية التي تشكل من موانئ رئيسية تتمثل في ميناء الجزائر وميناء عنابة وميناء وهران، وموانئ نفطية تتمثل في ميناء ارزو وميناء سكيكدة وميناء بجاية، وموانئ تجارية تتمثل في ميناء جن جن وميناء مستغانم وميناء الغزوات وميناء تنس¹، وبالنسبة لحركة البضائع حسب الموانئ تبين من خلال دراسة لقلبارة آمال و يوسف رشيد توضح توزيع حركة البضائع حسب الموانئ الجزائرية لسنة 2012 وبالتحديد حركة البضائع خارج المحروقات أن ميناء بجاية يساهم بنسبة تقدر بـ 28.60% وهي أعلى نسبة ثم يليها ميناء وهران بنسبة 15.92% ونسبة 13.26 يساهم بها ميناء الجزائر وباقي النسب موزعة على الموانئ السبعة المتبقية، كما اتضح أنه لا توجد تنافسية في النقل الدولي للبضائع في الجزائر ما يتطلب مواجهة تحدي استقبال السفن من الحجم الكبير وضمان المرور السريع للبضائع²، فإذا أخذنا على سبيل المثال ميناء مستغانم الذي يعد من أهم الموانئ والقطب اللوجستي الذي يشارك في العديد من الخدمات، فهو جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل كونه ضروري بالنسبة للصناعات الكبر التي تشارك في التجارة الدولية³.

ثانيا: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر

للجزائر موقع جغرافي متميز، فهي تقع على ضفة البحر الأبيض المتوسط وبوابة لإفريقيا مع مساحة تقدر بـ 2381741 كلم²،⁴ وبطول ساحل 2148 كلم حسب الدراسة الجديدة التي أجرتها وزارة البيئة والطاقات المتجددة لتحسين طول الساحل الجزائري⁵، ما يجعل منها منطقة استراتيجية تشكل محورا لوجستيا هاما في المغرب العربي وفي القارة الافريقية، ويتضح أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر من خلال قيم مؤشر الأداء اللوجستي الذي سنتطرق له بالتفصيل من خلال نقطتين أساسيتين وهما ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأداء اللوجستي وكذا المؤشرات الفرعية للمؤشر العام (كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، معدلات وصول الشحنات إلى أصحابها في الوقت المقرر، نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل، كفاءة عملية التخليص الجمركي، القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها).

1-ترتيب الجزائر في مؤشر الأداء اللوجستي من سنة صدور أول تقرير 2007 إلى غاية 2018

¹ بورني حناشي وآخرون، مرجع سابق، ص: 808-809

² قلبارة آمال، يوسف رشيد، مرجع سابق، ص: 187

³ قارة ابتسام، واقع إدارة اللوجستيك في مؤسسة ميناء مستغانم، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 15، العدد 01، 2016، ص: 89

⁴ جعوب هناء، زاير وافية، النشاط السياحي في الجزائر بين الفرص المتاحة والواقع، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، 2019، ص: 333

⁵ وكالة الانباء الجزائرية، أدرج يوم الاثنين 08-01-2024، على الموقع الالكتروني <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/145924-2148> تاريخ

الاطلاع 2024-01-08

حسب بيانات البنك الدولي فإنه تم إصدار أول تقرير متعلق بالمؤشر العالمي لقياس أداء الخدمات اللوجستية سنة 2007، والجدول رقم الموالي يوضح قيم المؤشر اللوجستي LPI وترتيب الجزائر حسب السنوات من بداية حساب هذا المؤشر إلى سنة 2018.

جدول رقم (2-2): ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأداء اللوجستي LPI من سنة 2007 إلى 2018

السنة	قيمة المؤشر LPI	الترتيب العالمي
2007	2.06	140
2010	2.36	130
2012	2.41	125
2014	2.65	96
2016	2.77	75
2018	2.45	117

المصدر: بيانات البنك الدولي المتعلقة بمؤشر الأداء اللوجستي

على الرغم من المؤهلات الموجودة لدى الجزائر لوجستيا في المغرب العربي وفي القارة الافريقية، والمبررة بالموقع الاستراتيجي والمساحة الكبيرة وطول الساحل، إلا أن الجزائر بقيت في ذيل الترتيب عالميا، حيث يوضح الجدول أعلاه أن ترتيب الجزائر كان سنة 2007 سنة أول صدور للتقرير 140 عالميا بقيمة مؤشر 2.06، وبدأت بعد ذلك قيمة المؤشر في الارتفاع التدريجي والطفيف إلى غاية سنة 2016 والتي رتبت فيها الجزائر في الترتيب 75، ليعرف بعد ذلك تراجعا في سنة 2018 بقيمة 2.45 وبترتيب 117 بعدما كانت قيمة المؤشر 2.77 في سنة 2016 وبترتيب 75، ما يعني تراجع الجزائر بـ 42 مركزا في الترتيب العالمي سنة 2018، مع العلم أن التقرير يصدر كل سنتين وبصفة منتظمة منذ سنة 2010 حسب ما هو موضح في الجدول ، ما يشير إلى أن الجزائر تشارك بنسبة ضعيفة في الاقتصاد العالمي، وأنه ينتظرها الكثير والكثير لتحسين أدائها اللوجستي وترقية صادراتها نظرا للأهمية الكبيرة للخدمات اللوجستية في التجارة الدولية، ولتقوية القدرة التنافسية لصادرات الجزائر وبخاصة الصادرات خارج المحروقات موضوع الدراسة.

2-تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي LPI

حسب تقرير البنك الدولي تم بناء مؤشر الخدمات اللوجستية من ستة مجموعات مؤشرات تتمثل فيما يلي¹:

¹ قريد عمر، خليل سنا، تقييم أداء قطاع اللوجستيك في الجزائر وفق منهجية مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الاعمال، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص ص: 18-19

✓ **الجمارك:** إذ يقيس كفاءة التخليص الجمركي على الحدود من حيث الإجراءات الجمركية، معالجة البيانات الجمركية عبر الأنترنت، اختيار مكان التخليص النهائي وسرعة وبساطة التخليص.

✓ **البنية التحتية:** تشمل الطرقات والمطارات والموانئ والسكك الحديدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومرافق التخزين.

✓ **التوقيت:** بمعنى توقيت التخليص وسرعة وصول الشحنات الى الموقع المحدد.

✓ **كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية:** تتمثل في خدمات النقل الجوي والبحري وكذا بالسكك الحديدية، الموانئ والتخزين، الدوائر الجمركية ووكالات ضمان الجودة.

✓ **التتبع والتعقيب:** بمعنى مدى القدرة على تتبع الشحنات والتأكد من وصولها.

✓ **سهولة ترتيب الشحنات الدولية:** بمعن سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية.

والجدول رقم (2-3) يوضح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر خلال الفترة 2007-2022 من خلال قيم المؤشرات الفرعية المذكورة أعلاه.

جدول رقم (2-3) : مؤشر أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر خلال الفترة 2007-2022

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية (1=منخفض إلى 5=مرتفع)							
السنة	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
قيمة المؤشر	1.92	2.24	2.13	2.54	2.91	2.39	2.20
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية (1=منخفض إلى 5=مرتفع)							
السنة	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
قيمة المؤشر	2.00	2.70	2.68	2.54	2.80	2.39	3.00
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسل له وفقا للجدول الزمني المقرر أو خلال المدة الزمنية المتوقعة (1=منخفض إلى 5=مرتفع)							
السنة	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
قيمة المؤشر	2.82	2.81	2.85	3.04	3.08	2.76	2.60
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل (1=منخفض إلى 5=مرتفع)							
السنة	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022

قيمة المؤشر	1.83	2.06	2.02	2.54	2.58	2.42	2.10
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كفاءة عملية التخليص الجمركي (1=منخفض إلى 5=مرتفع)							
السنة	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
قيمة المؤشر	1.60	1.97	2.26	2.71	2.37	2.13	2.30
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها (1=منخفض إلى 5=مرتفع)							
السنة	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
قيمة المؤشر	2.27	2.26	2.46	2.54	2.86	2.60	2.50
مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كلي (1=منخفض إلى 5=مرتفع)							
السنة	2007	2010	2012	2014	2016	2018	2022
قيمة المؤشر	2.06	2.36	2.41	2.65	2.77	2.45	2.50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المتاحة على الموقع: (تاريخ الاطلاع 2024-01-07)

https://data.albankaldawli.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ?locations=DZ&name_de%20sc=true

لقد صدرت النسخة رقم 07 من مؤشر الأداء اللوجستي العالمي قبل نهاية الشهر الرابع من سنة 2023 بعد النسخة السادسة من سنة 2018، وتضمنت استطلاع 4090 خبيراً عالمياً من الدول الساحلية والمغلقة في الفترة من 2022/09/06 و 2022/11/05 وهي الفترة التي عرفت تعافياً من تبعات جائحة كورونا وتم حينها عنونة التقرير بـ connecting to compete¹. وبذلك أدرجت قيم المؤشر لسنة 2022.

من خلال الجدول أعلاه سنحلل قيم كل مؤشر فرعي على حدة باعتباره مكون من مكونات مؤشر الأداء اللوجستي، فبخصوص كفاءة الخدمات اللوجستية فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه سجلت أعلى قيمة سنة 2016 بـ 2.91 وأقل قيمة سنة 2007 بـ 1.92، أما أحدث قيمة سنة 2022 فكانت 2.20 وهو تراجع كبير في قيمة هذا المؤشر ما يستدعي مراعاة هذا الجانب كون أن القيمة المضافة لمختلف القطاعات مرتبطة بكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية.

وفيما يتعلق بمؤشر سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية فنلاحظ أن قيمة المؤشر عرفت تذبذباً كبيراً بين الارتفاع والانخفاض من سنة 2007 إلى سنة 2018، أما سنة 2022 فعرفت أعلى قيمة للمؤشر بـ 3.00 وهو ما يستدعي الحفاظ على هذه الجهود والعمل على استقرارها وتحسينها، أما بالنسبة للمؤشر الفرعي المتعلق بمعدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسل له وفقاً للجدول الزمني المقرر فنلاحظ أن قيمة المؤشر تزايدت في سنتي 2014

¹ عبد الله ونيس الترهوني، قراءة مؤشر أداء البنك الدولي للأداء اللوجستي العالمي لعام 2023 أدرج يوم 2023-08-09 على الموقع الإلكتروني

https://assafinaonline.com/news_details/ar/17009 تاريخ الإطلاع 2023-01-09

و2016 بقيم على التوالي 3.04 و3.08 وهي أحسن القيم منذ صدور أول تقرير إلى سنة 2022، ما يستدعي مراعاة هذا الجانب المهم الذي يعكس مدى القدرة على توصيل السلع في الآجال المحدد والمقررة.

وبخصوص نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل فقد ارتفعت قيمة المؤشر من 1.83 سنة 2007 إلى 2.58 سنة 2016 ثم انخفضت بعد ذلك قيمة المؤشر تدريجيا لتصل إلى 2.10 سنة 2022 ما يستدعي مراعاة البنية التحتية وتحسينها، وبخصوص كفاءة التخليص الجمركي فإن الدور الكبير يعود لإدارة الجمارك على اعتبار أنها تقوم بالإجراءات المتعلقة التصدير والاستيراد وأن عملية التصدير وتنافسية الصادرات تتأثر بالجانب الاجرائي للعمليات الجمركية، ومن خلال قيمة هذا المؤشر الفرعي الموضحة في الجدول يتضح أن القيمة ارتفعت من 1.60 سنة 2007 إلى 2.71 سنة 2014 لتتخفض بعد ذلك قيمة المؤشر تدريجيا إلى 2.13 سنة 2018 وارتفاع طفيف بعد ذلك بقيمة مؤشر 2.30 سنة 2022 وهو ما يشير إلى أن هناك بطئ كبير في الجانب الإجرائي للعمليات الجمركية والتخليص الجمركي وهو ما يؤثر سلبا على التصدير وتنافسية الصادرات، وفيما يتعلق القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها فنلاحظ أن قيمة المؤشر ارتفعت من 2.27 سنة 2007 إلى 2.86 سنة 2016 لتتخفض قيمة المؤشر بعد ذلك في سنتي 2018 و 2022 وهو مؤشر مهم يعنى بتتبع وتعقب مسار السلع سواء للتصدير أو الاستيراد والتأكد من وصولها من المنشأ إلى مكان الوصول.

المبحث الرابع: عقبات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تشكل الصادرات خارج المحروقات جانبا أساسيا واستراتيجيا في الاقتصاد الجزائري للتحويل من اقتصاد تصديري تقليدي إلى اقتصاد تصديري غير تقليدي، ما يستلزم بدل الكثير من الجهود لترقيتها، ، غير أن صادرات الجزائر خارج المحروقات تواجه العديد من العقبات والمشاكل تقف عائقا أما تحقيق هذا الهدف، وهو ما سنتطرق له في هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الأول: عقبات ترقية الصادرات خارج المحروقات المتعلقة بالعرض والطلب

أولا: العقبات المتعلقة بعرض الصادرات خارج المحروقات

تعترض الصادرات خارج المحروقات في الجزائر جملة من العقبات متعلقة بجانب العرض، وتتمثل أهمها في التبعة التكنولوجية وتدني مستويات الجودة وتكاليف الإنتاج المرتفعة، إلى جانب التخبط في مشاكل التسويق الدولي، ونوضح ذلك فيما يلي:

1-التبعية التكنولوجية: إن التكنولوجيا المستخدمة في مختلف الصناعات الجزائرية يعود مصدرها بالأساس إلى الآلات والمعدات المستوردة نظرا لضعف القاعدة التكنولوجية الجزائرية، بل أنه في معظم الحالات تحصل الشركات الجزائرية على مستلزمات تشغيل التكنولوجيا قديمة نوعاً ما عما يستعمل في الدول الصناعية، إلى جانب ذلك فإن القطاع الخاص بدوره يقوم باستيراد المعدات للتصنيع وهو مؤشر على استيراد تكنولوجيا قديمة لا ترقى لتحقيق المواصفات القياسية للإنتاج.¹

2-انخفاض مستويات الجودة: من أكبر العقبات التي تعترض عملية التصدير في الجزائر انخفاض الوعي وعدم إيلاء أهمية للمواصفات القياسية العالمية أو المعايير الجزائرية التي تحديدها من طرف الهيئة العامة للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة، ونظرا لعدم تطبيق نام الجودة الشاملة ISO 9000 فإن المنتجات الوطنية تعاني من عدم المطابقة لمعايير الجودة العالمية.²

3-ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي: من العقبات التي تواجه الصادرات الجزائرية ارتفاع التكاليف المتعلقة بالإنتاج الصناعي والتي يعود سببها مجموعة من العوامل المتراكمة والتي من أبرزها الطرق الفنية للإنتاج التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وهندسة للوحدات الإنتاجية بمستويات عالية ورقابة في مرحلة الإنتاج ودراسات وأبحاث تسويقية. وإلى جانب الطرق الفنية للإنتاج كعامل من عوامل ارتفاع التكاليف نجد ضيق في حجم السوق المحلي فبعض المشاريع التنموية الصناعية الجديدة تصطدم بوجود حلقة مفرغة مفادها أن استخدام تكنولوجيا حديثة من خلال إقامة مشروع صناعي جديد يتطلب أن يكون حجم المشروع لا يقل عن حد معين في حين أن الحجم لا يتناسب مع الإمكانيات المحدودة للسوق المحلية، الأمر الذي بدوره يؤدي إل إقامة صناعات صغيرة مالا يسمح بفورات الإنتاج الداخلية والخارجية، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وبالتالي من الصعوبة مواجهة الصادرات المنافسة الخارجية.³

4-مشاكل التسويق الدولي: ان نقص الخبرة التسويقية بالنسبة للمصدرين الجدد على وجه الخصوص يؤدي إلى فقدان الثقة في إمكانية اكتساب أسواق خارجية وكذا غياب المعرفة بالسلع المنافسة ومستويات أسعارها واحتياجات الأسواق العالمية.⁴

¹ هشام سفيان صلواتشي وآخرون، مرجع سابق، ص: 157

² حملاوي ابتسام، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، 2017، ص: 52

³ هشام سفيان صلواتشي وآخرون، مرجع سابق، ص: 156-157

⁴ قاسمي نوال، رسول حميد، مرجع سابق، ص: 219

ثانيا: العقوبات المتعلقة بالطلب الخارجي

من العوامل الأساسية التي تؤثر على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ظروف الطلب العالمي، ونوج ذلك فيما يلي:

يلي:

1- القيود الحمائية: تعترض الصادرات خارج المحروقات في الجزائر عقبة خارجية كبيرة في الأسواق العالمية وتتمثل هذه العقبة في القيود الحمائية خاصة القيود الحمائية غير التعريفية، حيث أنها أضحت تشكل تهديدا رئيسيا للصادرات، وذلك كون أن هذه القيود تستخدم بشكل متسارع ومتنامي من طرف الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر¹، وفي الغالب تضع الحكومات شروط ومعايير فنية ملزمة على المنتجات لاعتبارات صحية وبيئية كما قد تضع معايير غير ملزمة للمنتجات بهدف الاستفادة منها، غير أن ما يلاحظ أن هذه المعايير تستخدم أحيانا كعائق أمام الواردات بغية التأثير على التجارة الدولية، فلو أخذنا المعايير البيئية كأحد العوائق غير التعريفية في وجه التجارة الخارجية نجد أنه في غالب الأحيان تفتقر المعايير البيئية إلى الشفافية، فهي مجرد عقبة أمام التجارة الدولية، كما قد يصل الأثر في حالة عدم توفر الاشتراطات والمعايير البيئية إلى حد حظر دخول السلع الأجنبية جزئيا أو كليا، فعل سبيل المثال تشترط الدول المتقدمة خلو المنتجات الزراعية من بواقي المبيدات، وفي الغالب يحدث هذا ضد صادرات الدول النامية الزراعية إلى أسواق الدول المصنعة بحجة استخدام كمية كبيرة من المبيدات والاسمدة².

كما نجد أن الدول الصناعية تعمل بشكل مستمر بالتلاعب فيما يتعلق بالرسوم الجمركية لحماية الصناعة التحويلية، حيث تفرض رسوما منخفضة على المواد المستوردة التي تستخدمها في هذه الصناعة، وترفع الرسوم الجمركية على المنتجات النهائية التي تنافس إنتاجها المحلي وهو ما يشكل عقبة أمام البلدان التي تحاول تعزيز قدراتها التكنولوجية من خلال تثبيطها عن تطوير صناعاتها وتنويع صادراتها، والعمل على بقائها معتمدة على المنتجات المستوردة بأسعار متقلبة³.

2- تحديات المنافسة الخارجية: إن خطورة المنافسة تتشكل من عدم تكافؤ المنتجات الجزائرية من حيث السعر والجودة مع نظيراتها في السوق الدولية، ذلك على اعتبار أن التحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية على الصادرات وبالأخص

¹ هشام سفيان صلواتشي وآخرون، مرجع سابق، ص: 156

² حفاف وليد، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص: 62

³ - Hans Peter Lankes, Ouvrir les marchés aux pays en développement, Finance & Développement, 2002, P: 09

الصادرات خارج المحروقات عند محاولة دخولها للأسواق الخارجية يضعها في موقف غير مكافئ¹، وفي هذا الإطار نشير إلى أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تتم بين جانب متطور تكنولوجيا وماليا وفنيا وهو الاتحاد الأوروبي والمكون من عدة دول صناعية مستوى دخل الفرد فيها مرتفع وبها انتاج وفير بجودة عالية، وجانب آخر يعتمد على انتاج وتصدير المحروقات بحوالي 97 % من اجمالي الصادرات، حيث أن هذا الاتفاق يستند في جوهره على الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من طرف الجزائر على وارداتها من السلع الصناعية من الاتحاد الأوروبي، حيث أن هذا التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية بدوره سوف يحرم الخزينة العمومية من مبالغ كبيرة، إلى جانب ذلك فإن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الأوروبية إلى الجزائر مع تنحية مختلف القيود الكمية ازاءها سيؤدي بالضرورة إلى دخول المزيد من المنتجات الأوروبية التي تتميز بالجودة العالية والاسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية، الأمر الذي سيجعل الصناعة الجزائرية في مواجهة أكثر تعقيدا خاصة وان المنتجات تتميز بالرداءة والتكاليف المرتفعة².

وحسب العديد من الملاحظين فإن هذه العلاقة الاقتصادية والتجارية ليست في صالح الجزائر، ما يستدعي إعادة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وعودة الاتفاق إلى المسار الصحيح، ومن خلال انعقاد مجلس الوزراء في أكتوبر من سنة 2021 أمر السيد رئيس الجمهورية بإعادة تقييم بنود هذا الاتفاق بنداً بنداً وفق نظرة سيادية ومقاربة رابح رابح، حيث ان اتفاق الشراكة تم توقيعه سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ سنة 2005، وخلال تقييم لأثر الاتفاق على التجارة الخارجية للبلاد من سنة 2005 إلى سنة 2015 لم يبلغ إجمالي الصادرات خارج المحروقات الموجهة للاتحاد الأوروبي 14 مليار دولار، وفي نفس الوقت فإن إجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بلغت 220 مليار دولار، كما خلف الاتفاق عجزا يفوق 700 مليار دج من الإيرادات الجمركية الجزائرية خلال هذه الفترة، وفي الفترة من 2003 إلى 2018 انتقلت صادرات الجزائر خارج المحروقات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي من 344 مليون دولار سنة 2003 إلى 889 مليون دولار سنة 2018، غير أن الجزائر كانت تطمح من خلال هذا الاتفاق إل أكثر من ذلك بخصوص ترقية الصادرات خارج المحروقات³.

المطلب الثاني: عقبات المحيط الاقتصادي، المؤسسي والتشريعي

¹ هشام سفيان صلواتشي وآخرون، مرجع سابق، ص: 156

² زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 01، العدد 01، 2004، ص ص: 62-64

³ وكالة الأنباء الجزائرية، إعادة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أدرج يوم الاثنين 01 نوفمبر 2021 على الموقع الإلكتروني

<https://www.aps.dz/ar/economie/115045-2021-11-01-18-04-50> تاريخ الاطلاع 26-01-2024

أولاً: عقبات مرتبطة بالخطط الاقتصادي: وتتمثل في¹:

- 1- لا توجد استراتيجية واضحة المعالم للتصدير رغم التشابك والتداخل بين الأسواق الوطنية والأجنبية؛
- 2- ميل المتعاملين الاقتصاديين للاستيراد وذلك نظراً لنسبة الربح المرتفعة وللابتعاد عن المخاطر التي تنتج عن نشاط التصدير؛
- 3- نتيجة لضعف الميزانية المخصصة للبحث والتطوير وعدم الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا عرف المنتج الجزائري تنافسية ضعيفة؛
- 4- تموقع المصدرين الجزائريين في الأسواق الأجنبية لا يدوم لفترة طويلة بسبب انعدام الخبرة لديهم؛

ثانياً: عقبات مرتبطة بالخطط المؤسسي والتشريعي: وتتمثل في²:

- 1- وجود تداخل وتشابك في المهام الموكلة للهيئات والهياكل الداعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية والشركة الوطنية للمعارض والتصدير والغرفة الوطنية للتجارة، وهو ما أدى بدوره إلى انعدام التنسيق واحداث تضارب في الأرقام المقدمة، ومن ثم صعوبة تحقيق الأهداف المسطرة وتقييم الوضعية خاصة من قبل الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية ؛
- 2- غياب الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي، إذ من أبرز المشاكل التي تواجه المصدر الجزائري المعلومات عن الأسواق الخارجية والتي تتطلب خبرة بالدراسات التسويقية وهو ما ينقص لديه؛
- 3- الاستخدام والتوجيه السيئ للموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- 4- عدم كفاية التنظيم والتنسيق بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي؛
- 5- بالنسبة للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية فهناك غياب لأدنى تنظيم يخدم الصادرات خارج المحروقات.

¹ هشام سفيان صلواتشي وآخرون، مرجع سابق، ص: 159

² وصاف سعدي، مرجع سابق، ص: 14

المطلب الثالث: عقبات أخرى

تعترض الصادرات الجزائرية عقبات سياسية وأخر ثقافية تتمثل فيما يلي¹:

أولاً: عقبات سياسية: تخضع المعاملات الدولية المتعلقة بالتصدير إلى طبيعة الأوضاع السياسية القائمة في كل دولة سواء في بلد الاستيراد أو بلد التصدير، إذ أن حجم المخاطر المتعلقة بعملية التصدير تتضاعف في حالة ما إذا كانت الوضعية الداخلية غير مستقرة، ما يجعل المصدرين يجمعون عن التعامل مع الأسواق التي تتمي بالوضعية الداخلية غير المستقرة، وهو ما يؤثر على حركة التصدير سلباً.

ثانياً: عقبات ثقافية: وهي تلك العقبات الناتجة عن التباين الثقافي وكذا الاختلاف في أذواق المستهلكين، الأمر الذي بدوره يثر على تدفق المعلومات وصنع القرار في المعاملات الدولية، مع الإشارة إلى أنه في ظل السياسات الصناعية السابقة انحصر عمل الصناعة الجزائرية بشكل رئيسي في تلبية الطلب المحلي، كما أنه تم العمل في هذه الظروف لفترة زمنية طويلة نوعاً ما، الأمر الذي جعلها تتأقلم مع السوق المحلية من ناحية أذواق المستهلكين ونوعية الإنتاج، الأمر الذي أد بدوره إلى عدم الحرص والاهتمام بتحسين نوعية الإنتاج وتطويره وهو ما يفقد القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية.

إلى جانب ذلك انعدام ثقافة التصدير عند المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، حيث أنهم يميلون لممارسة نشاط الاستيراد كونه يحقق نسبة ربح أكبر ويقلل من المخاطر التي قد تنجم عن عملية التصدير.²

ثالثاً: عقبات على المستوى الجزئي: وتتمثل في³:

- 1- عدم وجود سياسة واضحة ومعلنة ومحددة الأهداف ومعروفة من قبل الافراد والمصالح؛
- 2- تجسيد غير منظم وعشوائي للإجراءات المنصوص عليها في نظام الجودة، مع عدم وجود نظام يمكن من القياس المبني على أساليب إحصائية لتحديد الاختلاف؛
- 3- انعدام نظام معلومات يوفر كل الاحصائيات والمعلومات المتعلقة بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- 4- القضاء على كل فرص الإبداع والابتكار نظراً لغياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة.

¹ حمزة العوادي، جمال خنشور، إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، 2016، ص ص: 164-167

² عياد هشام، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985-2019، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص: 69

³ وصاب سعيدي، مرجع سابق، ص ص: 12-13

وبخصوص النقطة الأخيرة المتعلقة بمشكل غياب فرص الابداع والابتكار الناتج عن غياب التحفيز المادي والمعنوي وعدم تعزيز مكانة المورد البشري، فإنه في دراسة قام بها Gilberto Joaquim Fraga حول خطية العلاقة بين رأس المال البشري والتصدير في البرازيل، بين في البداية ان هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى تفسير العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات، وقد أشار إلى دراسة لـ Contractor and Mudambi اللذان فحصا مجموعتان من البلدان لتحديد أهمية رأس المال البشري في تطوير الصادرات خلال سنوات 1989 إلى 2003 وأكدت نتائجهم وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات لكلا المجموعتين من البلدان بالرغم من أن العلاقة غير خطية، وأن رأس المال البشري يؤثر على قيم الصادرات بشكل مختلف في كل بلد بالنظر لمدى تطورها، كما أشار Gilberto Joaquim Fraga إلى دراسة choang الذي قام بدوره بتحليل العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات التايوانية خلال سنوات 1952 إلى 1995 وتوصل إلى أن العلاقة إيجابية ومستقرة على المدى الطويل خلال كل فترة الدراسة¹.

¹ Gilberto Joaquim Fraga, Carlos José, **Nonlinearity of the Relationship between Human Capital and Exportation in Brazil**, Hindawi Publishing Corporation Economics Research International Volume 2012, P: 01

خلاصة الفصل:

سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على السياسة المنتهجة في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات، بعد تقديم مفاهيم عامة حول التصدير وترقية الصادرات، واتضح أن الجزائر من خلال سياستها في هذا المجال، اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير بغية تنويع وترقية صادراتها خارج المحروقات، خاصة وأن الجزائر تتمتع بميزة نسبية في قطاعات هامة كالزراعة والصناعة التقليدية ما يؤهلها لتحقيق ذلك.

ومن بين الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر تخفيض قيمة العملة وإحداث جملة من الإصلاحات الضريبية وتقديم تسهيلات جمركية، إلى جانب تدابير تأمين وضمان قروض الصادرات لتغطية المخاطر، وكذا التدابير التشريعية والتنظيمية والمؤسسية الداعمة لعملية التصدير خارج المحروقات، وتحسين الخدمات اللوجستية.

كل هذه التدابير لتجاوز المشاكل والعقبات التي تواجه الصادرات والرفع من القدرة التنافسية من حيث السعر والجودة، ما يساهم في تنويع الصادرات والخروج من مشكلة الأحادية في التصدير، غير أنه لا تزال هناك العديد من العقبات التي تحول دون الوصول للأهداف المرجوة، ما يتطلب المزيد من الجهود للوقوف على مواطن الضعف وتحسينها.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر التدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج
المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022

تمهيد:

بعد تطرقنا لسياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر في الفصل السابق، سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز مدى فعالية مختلف الاجراءات والتدابير المتخذة في سبيل ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهنا تجدر الإشارة إلى هناك الكثير من الباحثين تطرقوا إلى مختلف التدابير النقدية والسياسة المالية التي لها علاقة بالصادرات خارج المحروقات من خلال دراسات قياسية، معتمدين بذلك على بعض محددات الصادرات بهدف التعرف على طبيعة الأثر الذي يمكن أن تحدثه سواء كان إيجابياً أو سلبياً، وكذا لتحديد العلاقة ما إذا كانت في الأجل الطويل أو في الأجل القصير أو عدم وجود علاقة.

وقد قمنا ببناء نموذج قياسي لدراسة أثر التدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022، وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول تحليل تطور الصادرات الجزائرية في الفترة 1985-2022، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة قياسية لبعض محددات ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1985-2022 والتي تم تحديدها على أساس متغيرات اقتصادية ضمن السياسة النقدية والمالية.

المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1985-2022

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الاستراتيجية لتحقيق مختلف الأهداف التي تسع إليها أي دولة خاصة ما تعلق بتمويل برامجها التنموية، ويكون ذلك على وجه الخصوص من خلال تنشيط عملية التصدير، وبالنسبة للجزائر فهي تعرف تذبذبا كبيرا من حيث الصادرات، ما يؤثر بدوره على التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 1985-2022

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى تطور المبادلات التجارية للجزائر من خلال قيم الصادرات والواردات وكذا توضيح التطورات الحاصلة في الميزان التجاري ومعدل التغطية، وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 2022، والجدول رقم (3-1) يوضح ذلك بالتفصيل.

الجدول رقم (3-1): حركة التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1985-2022 الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
1985	9.84	12.84	3	130.48
1986	9.23	7.83	-1.40	84.83
1987	7.04	8.22	1.18	116.76
1988	7.69	7.81	0.12	101.56
1989	9.47	9.57	0.1	101.05
1990	9.78	12.93	3.15	132.20
1991	7.77	12.57	4.8	161.77
1992	8.30	11.51	3.21	138.67
1993	7.99	10.41	2.42	130.29
1994	9.15	8.89	-0.26	97.16
1995	10.10	10.26	0.16	101.58
1996	9.09	13.22	4.13	145.43
1997	8.13	13.82	5.69	169.99
1998	8.63	10.14	1.51	117.50
1999	8.96	12.32	3.36	137.50
2000	9.35	21.65	12.30	231.55
2001	9.48	19.09	9.61	201.37
2002	12.01	18.71	6.70	155.77
2003	13.32	24.46	11.14	183.63
2004	17.95	32.22	14.27	179.49
2005	19.86	46.33	26.47	233.28

264.70	34.06	54.74	20.68	2006
229.74	34.24	60.59	26.35	2007
206.87	40.60	78.59	37.99	2008
120.83	7.79	45.19	37.40	2009
146.80	18.20	57.09	38.89	2010
155.32	25.96	72.89	46.93	2011
139.11	20.17	71.74	51.57	2012
117.96	9.88	64.87	54.99	2013
100.77	0.46	60.13	59.67	2014
65.66	-18.08	34.57	52.65	2015
59.28	-20.13	29.31	49.44	2016
70.57	-14.41	34.57	48.98	2017
84.64	-7.46	41.11	48.57	2018
79.11	-9.32	35.31	44.63	2019
61.69	-13.62	21.93	35.55	2020
103.12	1.171	38.637	37.466	2021
168.58	26.66	65.53	38.87	2022

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- عياد هشام، مرجع سابق، ص: 97 للسنوات 1991-1985

- إحصائيات بنك الجزائر المتاحة على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf

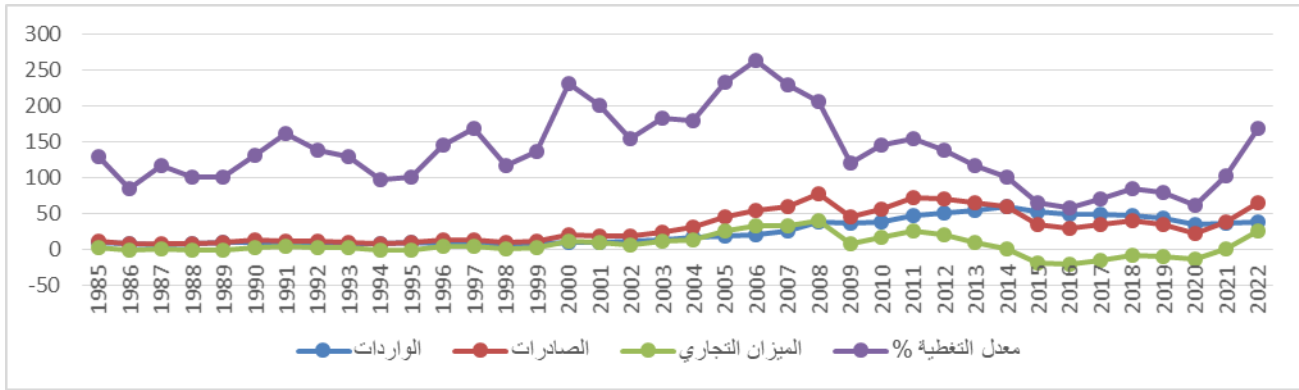
تاريخ الاطلاع 2024-02-20 للسنوات 2020-1992

-النشرة الإحصائية رقم 63 للسنوات 2021-2022

أولا: تطور الصادرات والواردات

يتضح من خلال الجدول رقم (3-1) أعلاه أن التغيرات الحاصلة في قيم الصادرات والواردات لها تأثير على الميزان التجاري، حيث انتقلت حصيلة الصادرات من 12.84 مليار دولار سنة 1985 إلى 65.53 مليار دولار سنة 2022، وتخلل هذه الفترة عدة تذبذبات في حصيلتها بين الارتفاع والانخفاض ونفس الشيء بالنسبة للواردات، والشكل رقم (3-1) الموالي يوضح تطور الصادرات والواردات وكذا الميزان التجاري ومعدل التغطية.

الشكل رقم (3-1): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1985-2022



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (4-1)

من خلال الشكل رقم (4-1) المبين أعلاه نلاحظ أن الفترة من سنة 1985 إلى 1999 عرفت حصيلة الصادرات تذبذبا كبيرا، حيث سُجلت أدنى قيمة سنة 1988 بـ 7.81 مليار دولار وأعلى قيمة سنة 1997 بـ 13.82 مليار دولار وذلك بسبب تذبذب أسعار النفط الذي تعتمد عليه الجزائر بشكل كبير في صادراتها، ليُسجل بعد ذلك منحنى تصاعدي في قيمتها ابتداء من سنة 2000 إلى سنة 2014 التي عرفت انخفاض كبير في أسعار النفط في نهايتها أي بحلول شهر ديسمبر، حيث بعد ذلك أخذت حصيلة الصادرات اتجاهاً تنازلياً إلى غاية سنة 2016 كما يظهر في الرسم البياني وهو ما يؤكد تركيز الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات، ليتزايد بعد ذلك بشكل طفيف جدا في سنوات 2016 و 2017 و 2018، أما سنتي 2019 و 2020 فقد سجلت الصادرات تراجعاً كبيراً في قيمتها حيث سُجلت قيمة الصادرات سنة 2020 بـ 21.93 مليار دولار وهذا يعود لعدة أسباب منها وباء كورونا الذي أدى إلى تعطل حركة التجارة العالمية، لترتفع بعد ذلك قيمة الصادرات في سنتي 2021 و 2022 وخاصة سنة 2022 فقد عرفت ارتفاعاً ملحوظاً، حيث وصلت قيمة الصادرات إلى 65.53 مليار دولار بعد ما كانت 38.637 مليار دولار سنة 2021، وذلك يعود إلى انتعاج الجزائر عدة تدابير لترقية الصادرات خارج المحروقات.

وفيما يتعلق بالواردات فقد كانت أكثر استقراراً مقارنة بالصادرات في الفترة الممتدة من 1992 إلى 2001 لتعرف بعد ذلك ارتفاعاً في قيمتها ابتداء من سنة 2002 حيث سجلت قيمة الواردات بـ 12.01 مليار دولار وأخذت في اتجاه تصاعدي إل غاية سنة 2014 مسجلة بذلك أعلى قيمة 59.67 مليار دولار، لتأخذ بعد ذلك منحنى تنازلي إلى غاية سنة 2020 بقيمة 35.55 مليار دولار وزيادة طفيفة في سنتي 2021 و 2022 بسبب انتعاج سياسة ترشيد الواردات.

أما فيما يتعلق بالميزان التجاري فقد حقق رصيده فائضا في حجم المبادلات التجارية من سنة 1992 إلى غاية سنة 2014 باستثناء سنتي 1986 و 1994، وبحلول سنة 2015 سجل الرصيد عجزا مستمرا إلى غاية سنة 2020 وأخذ المنحنى يأخذ شكلا تنازليا وهذا يعود إلى الانخفاض الكبير في سعر المحروقات مع نهاية سنة 2014، كما أن سنتي 2019 و 2020 شهدت ركودا اقتصاديا بسبب وباء كورونا، ليأخذ بعد ذلك المنحنى شكلا تصاعديا في سنتي 2021 و 2022 بفضل عودة نشاط وحركة التجارة الخارجية وانتهاج الجزائر لتدابير وتسهيلات للمساهمة ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ثانياً: تطور معدل التغطية

بالنظر لمعدل تغطية الصادرات للواردات يتضح أن معدل التغطية سجل أرقاما عالية خلال الفترة من 1985 إلى 2014 بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة العائدات من العملة الصعبة باستثناء سنتي 1986 و 1994 حيث كانت المعدلات ضعيفة مقارنة بالسنوات الأخرى لهذه الفترة، وابتداء من سنة 2015 سجل معدل التغطية أرقاما منخفضة تتراوح ما بين معدل 59.28 و 79.11 ليرتفع المعدل بعد ذلك في سنتي 2021 و 2022 بفضل سياسة ترشيد الواردات التي انتهجتها الجزائر.

المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات بالجزائر خلال الفترة 1985-2022

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الجزائر في الآونة الأخيرة تنويع صادراتها والبحث عن مصادر جيدة للدخل، ما يجعلنا نتناول هيكل الصادرات الجزائرية وتطور حصيلتها مركزين بذلك على تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات موضوع الدراسة، وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 2022.

أولاً: بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1985-2022

سنوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية من خلال تطور الصادرات خارج المحروقات والصادرات من المحروقات في الفترة 1985-2022، والجدول رقم الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-2) :تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022 الوحدة مليار دولار أمريكي

البيان	الصادرات خارج المحروقات	الصادرات من المحروقات	الصادرات الاجمالية
--------	-------------------------	-----------------------	--------------------

السنوات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1985	0.32	2.49	12.52	97.51	12.84	100
1986	0.19	2.43	7.64	97.57	7.83	100
1987	0.21	2.55	8.01	97.45	8.22	100
1988	0.40	5.12	7.41	94.88	7.81	100
1989	0.42	4.38	9.15	95.62	9.57	100
1990	0.45	3.48	12.48	96.52	12.93	100
1991	0.39	3.10	12.18	96.9	12.57	100
1992	0.53	4.60	10.98	95.40	11.51	100
1993	0.53	5.09	9.88	94.91	10.41	100
1994	0.28	3.15	8.61	96.85	8.89	100
1995	0.53	5.16	9.73	94.84	10.26	100
1996	0.57	4.31	12.65	95.69	13.22	100
1997	0.64	4.63	13.18	95.37	13.82	100
1998	0.37	3.64	9.77	96.36	10.14	100
1999	0.41	3.33	11.91	96.67	12.32	100
2000	0.59	2.72	21.06	97.28	21.65	100
2001	0.56	2.93	18.53	97.07	19.09	100
2002	0.61	3.26	18.10	96.74	18.71	100
2003	0.47	1.92	23.99	98.08	24.46	100
2004	0.66	2.05	31.56	97.95	32.22	100
2005	0.74	1.60	45.59	98.40	46.33	100
2006	1.13	2.06	53.61	97.94	54.74	100
2007	0.98	1.62	59.61	98.38	60.59	100
2008	1.40	1.78	77.19	98.22	78.59	100
2009	0.77	1.70	44.42	98.30	45.19	100
2010	0.97	1.70	56.12	98.30	57.09	100
2011	1.23	1.69	71.66	98.31	72.89	100
2012	1.15	1.60	70.59	98.40	71.74	100
2013	1.05	1.62	63.82	98.38	64.87	100
2014	1.67	2.78	58.46	97.22	60.13	100
2015	1.48	4.28	33.09	95.72	34.57	100
2016	1.39	4.74	27.92	95.26	29.31	100
2017	1.37	3.96	33.20	96.04	34.57	100
2018	2.22	5.40	38.89	94.60	41.11	100
2019	2.07	5.86	33.24	94.14	35.31	100
2020	1.91	8.71	20.02	91.29	21.93	100
2021	4.58	11.85	34.06	88.15	38.64	100

100	65.72	90.90	59.74	9.10	5.98	2022
-----	-------	-------	-------	------	------	------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- عياد هشام، مرجع سابق، ص: 99 للسنوات 1991-1985

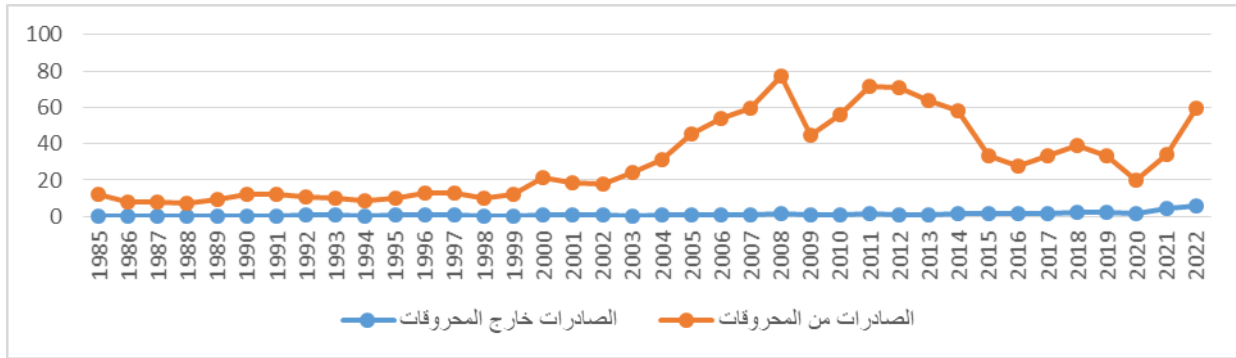
إحصائيات بنك الجزائر المتاحة على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf

تاريخ الاطلاع 2024-02-20 للسنوات 1992-2020

- النشرة الإحصائية رقم 64 للسنوات 2021-2022

من خلال الجدول أعلاه يتضح جلياً أن الجزائر لاتزال تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات وهو ما تظهره النسب المئوية للصادرات من المحروقات والتي تساوي أكثر من 90% طوال فترة الدراسة، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات لا تتجاوز نسبة 5% باستثناء السنوات الثلاثة الأخيرة التي عرفت فيها تحسناً نوعاً ما، والشكل الموالي يوضح أكثر تطور الصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (3-2): تطور الصادرات من المحروقات والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1985-2022



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-2)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه اللذان يوضحان تطور الصادرات خارج المحروقات والصادرات من المحروقات، نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات سجلت أعلى حصيلة سنة 2022 بقيمة 5.98 مليار دولار ونسبة 9.10% وأدنى حصيلة سنة 1986 بقيمة 0.19 مليار دولار ونسبة 2.43% من إجمالي الصادرات الجزائرية، ما يظهر تحسناً ملموساً في حصيلة الصادرات خارج المحروقات، ووجود إرادة قوية من الحكومة الجزائرية في تشجيع وترقية هذه الأخيرة، غير أنه بمقارنتها بقيم الصادرات من المحروقات خلال الفترة المدروسة يتضح أنها ضعيفة جداً، حيث سجلت هذه الأخيرة

أدنى نسبة سنة 2021 بـ 88.15% من إجمالي الصادرات، أما باقي السنوات فقد فاقت نسبة 90% من إجمالي الصادرات، ما يبين ان نسبة كبيرة جداً من إجمالي الصادرات الجزائرية تقتصر على صادرات المحروقات.

كما يتضح من خلال الشكل أن منحى الصادرات خارج المحروقات يكاد يأخذ شكلا أفقيا وذلك لاستقرار قيمة الصادرات خارج المحروقات وعدم نموها بشكل كبير فهي تنحصر بين النسبة المئوية 1.60% و 11.85% من إجمالي الصادرات، ما يدل كذلك على أن الجهود المبذولة من قبل الدولة من خلال مختلف التدابير المتخذة لا تسهم بشكل كافي في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر

حتى نتمكن من معرفة قيمة السلع المصدرة خارج المحروقات حسب طبيعتها بالتفصيل من الجزائر إلى الأسواق الخارجية بالتفصيل، سنعمل على تحديد وتحليل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة المدروسة وفقا لما هو موضح في الجدول والشكل البياني المواليين:

الجدول رقم (4-3) : تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022 (الوحدة مليون دولار أمريكي)

البيان السنوات	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
1992	79	32	226	2	66	44
1993	99	26	287	0	17	50
1994	33	23	198	2	9	22
1995	110	41	274	5	18	61
1996	136	44	496	3	46	156
1997	37	40	387	1	23	23
1998	27	45	254	7	9	16
1999	24	41	281	25	47	20
2000	30	42	447	12	44	15
2001	30	39	413	22	42	14
2002	35	56	403	20	50	27
2003	47	49	313	1	29	35
2004	66	97	430	-	50	15
2005	67	136	481	-	37	19

44	44	1	765	195	73	2006
35	46	1	640	170	88	2007
32	67	1	834	334	119	2008
49	42	0	393	169	113	2009
30	30	1	498	94	315	2010
16	35	0	660	161	355	2011
19	32	0	618	168	315	2012
16	29	0	492	109	404	2013
11	16	1	1173	110	323	2014
11	18	0	1111	107	238	2015
18	53	0	909	84	326	2016
20	78	0	845	73	350	2017
33	90	0	1626	93	373	2018
36	83	0	1445	96	408	2019
37	77	0	1287	71	437	2020
63	188	1	3486	182	576	2021
111	84	2	5086	263	269	*2022

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

بيانات وزارة المالية-المديرية العامة للتقدير والسياسات المتاحة على الموقع <https://dgpp.mf.gov.dz> تاريخ الاطلاع

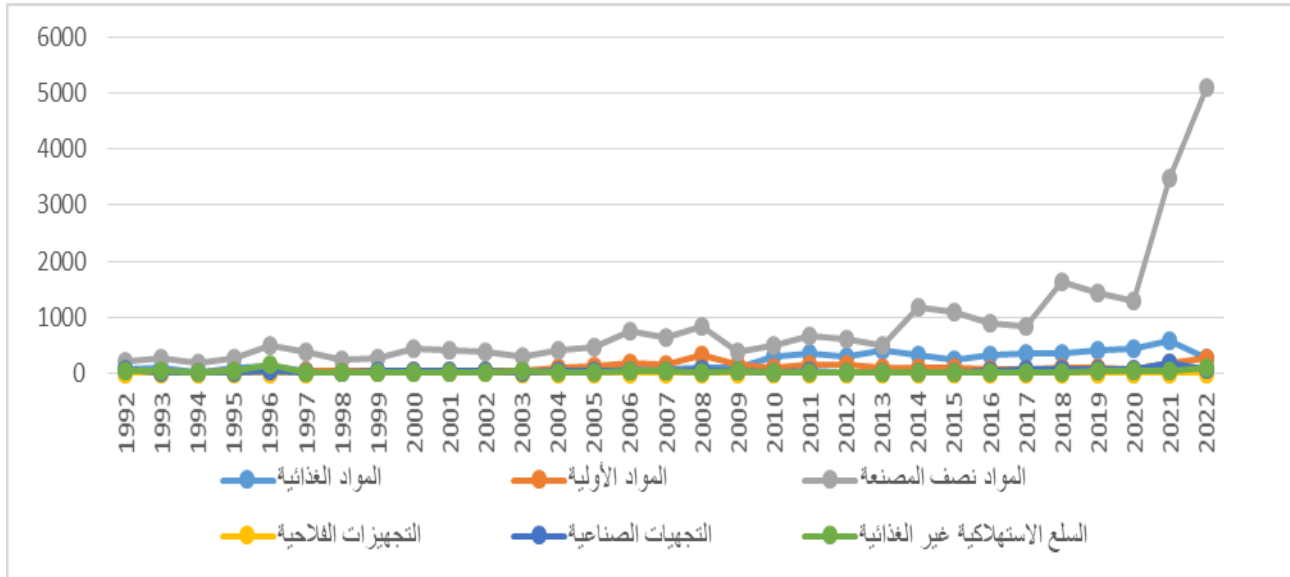
2024/03/10 - وليد ببي، مرجع سابق، ص: 471

* نتائج مؤقتة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتكون من ستة أصناف، تتمثل في المواد الغذائية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة وكذا التجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، مع الإشارة إلى أن إجمالي هذه الصادرات لا يتجاوز 11.85% كأقصى نسبة بلغت سنة 2021 وهو ما يوضحه الجدول رقم (3-4)، غير أن ما يمكن أن نوضحه أن هذه الأصناف للصادرات السلعية خارج المحروقات تتفاوت في قيمها، وهو ما يوضحه أكثر الشكل البياني الموالي.

الشكل رقم (3-3) :التركيبية السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1992-2022

(الوحدة مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (3-4)

من خلال المنحنيات البيانية الموضحة في الشكل أعلاه، يلاحظ أن المواد نصف المصنعة تأخذ أكبر حصة من التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات وإن كانت تعرف تذبذبا في بعض الفترات، حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 1994 بـ 198 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة سنة 2022 بـ 5086 مليون دولار أمريكي، ولكون الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات فقد تبين أن المنتجات النصف مصنعة تتمثل بالأساس في الزيوت ومشتقاتها، في حين تبقى السلع الأخرى تعرف انخفاضا حادا في قيمتها مقارنة بالمواد نصف المصنعة وخاصة التجهيزات الفلاحية التي لم تتجاوز قيمتها 02 مليون دولار أمريكي باستثناء بعض السنوات القليلة (1995-2002) التي عرفت فيها تحسنا طفيفا، وعموما فإن بقية السلع تنحصر قيمتها بين 0 و 576 مليون دولار أمريكي وهي قيم ضئيلة جدا.

ثالثا: مؤشرات قياس تركيز وتنوع الصادرات بالجزائر

تعد الصادرات من المصادر الرئيسية لتمويل مختلف البرامج التنموية في الجزائر، ما يتوجب تشخيص واقع الصادرات وبخاصة الصادرات خارج المحروقات والعمل على تحليلها وقياس تنافسيتها من خلال مختلف المؤشرات الاقتصادية، وعليه سنقوم بتحليل قيم مؤشرين هامين وهما¹:

1-مؤشر تركيز الصادرات (Concentration Index): هذا المؤشر يعرف أيضا بـ مؤشر هيرفندال-هيرشمان، وهو يقيس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة، حيث أن قيمته تتراوح بين الصفر و 1، فالقيم الدنيا أي القريبة من الصفر تشير إلى درجات تركيز أقل للصادرات، أما القيم الأعلى أي القريبة من 1 فهي تشير إلى درجات تركيز أكبر.

2-مؤشر تنوع الصادرات (Diversification Index): هذا المؤشر يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، حيث أن هذا المؤشر يتراوح بين الصفر و 1، فكلما اقترب المؤشر من الصفر كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، أما عندما يصل المؤشر إلى الصفر فإن هذا يشير إلى تطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية. وبالأستنتاج يتضح أنه كان المؤشر يقترب من 1 فإن ذلك يشير إلى أن درجة تنوع الصادرات أقل.

وبالنسبة لكيفية حساب قيم هذه المؤشرات فتحسب وفقا للعلاقات الرياضية التالية:²

*بالنسبة لمؤشر التركيز في الصادرات يحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_i^n = 1 \left(\frac{x_{ij}}{x_j} \right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث: n تشير لعدد السلع المصدرة و x_j إجمالي صادرات البلد من السلعة i و x_{ij} صادرات البلد j من السلعة i

¹ صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2023، ص: 156

² لحسن عقومة، مراد جنيدي، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد

02، 2020، ص ص: 540-541

*بالنسبة لمؤشر تنوع الصادرات يحسب وفقاً للعلاقة التالية:

$$s_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث: h_{ij} تشير إلى حصة المنتج i في الصادرات الاجمالية للبلد j و h_i حصة المنتج في الصادرات العالمية الإجمالية.

وفيما يلي الجدول الذي يوضح قيم كل من مؤشر التركيز ومؤشر التنوع خلال الفترة 1995-2022.

الجدول رقم (3-4) : تطور قيم مؤشر تركيز و تنوع الصادرات خلال الفترة 1995-2022

السنة	قيمة مؤشر التركيز	قيمة مؤشر التنوع	السنة	قيمة مؤشر التركيز	قيمة مؤشر التنوع
1995	0.523	0.825	2009	0.554	0.793
1996	0.528	0.822	2010	0.523	0.783
1997	0.510	0.805	2011	0.538	0.720
1998	0.521	0.870	2012	0.540	0.726
1999	0.511	0.827	2013	0.541	0.733
2000	0.515	0.834	2014	0.485	0.745
2001	0.502	0.820	2015	0.485	0.782
2002	0.520	0.836	2016	0.489	0.814
2003	0.541	0.819	2017	0.480	0.791
2004	0.586	0.828	2018	0.483	0.708
2005	0.588	0.813	2019	0.480	0.805
2006	0.602	0.802	2020	0.446	0.828
2007	0.598	0.803	2021	0.490	0.814
2008	0.580	0.763	2022	0.543	0.770

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المتاحة على الموقع

<https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices>

آخر تحديث 2023-10-24 تاريخ الاطلاع 2024-03-18

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح تطور كل من قيم مؤشر التركيز السلعي للصادرات وقيم تنوع الصادرات

نلاحظ ما يلي:

1- بالنسبة لتطور قيم مؤشر التركيز: يتضح أن معدلات التركيز السلعي للصادرات الجزائرية عالية، حيث أن هذه المعدلات قريبة من 1، وكما وضعنا سابقاً فإن القيم القريبة من 1 تشير إلى درجات تركيز عالية، وهو ما نفسره على أن الجزائر لازالت تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي في إيراداتها، وقد تراوحت قيم معدلات التركيز

السلي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2022 ما بين 0.446 و 0.602، وإذا كان المؤشر المتوسط العام هو 0.5، فإن قيم معدلات التركيز السلي للصادرات من سنة 1995 إلى سنة 2013 كلها تفوق قيم هذا المؤشر المتوسط ما عدا السنوات من 2014 إلى 2021، كما أن سنة 2022 أظهرت عودة هذا المؤشر إلى الارتفاع من جديد وهي آخر سنة في الفترة المدروسة بـ 0.543 ويفوق بذلك المؤشر العام المتوسط، ما يشير أنه إلى غاية سنة 2022 لا زال هناك تركيز سلي للصادرات الجزائرية وضعف في أداء الصادرات خارج المحروقات.

2- بالنسبة لتطور قيم مؤشر التنوع: من خلال الجدول رقم يتضح أن قيم المؤشر المتعلق بالتنوع السلي للصادرات قريبة جدا من الـ 1 الصحيح، وهي تنحصر بين 0.708 و 0.870 ما يشير أن درجة تنوع الصادرات الجزائرية ضعيفة، وأن الجزائر تعاني من التنوع السلي في صادراتها، حيث يتضح أن أقل القيم للمؤشر والتي تقترب إلى حد ما من الصفر مقارنة بالقيم الأخرى كانت في سنوات 2008، 2011، 2012، 2013، 2014، 2022، بقيم مؤشر على التوالي 0.763، 0.720، 0.726، 0.733، 0.745، 0.770، مقابل عدد من السلع المصدرة حسب ما هو موضح في الجدول رقم أدناه على التوالي كذلك 119، 98، 98، 95، 99، 122، وإن كنا قد وضحنا سابقا أنه عندما يكون المؤشر يساوي الصفر فإن ذلك يشير إلى تطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، فإننا نستطيع القول من خلال القيم الموضحة في الجدول أن هناك فارق كبير بين هيكل الصادرات الوطنية والصادرات العالمية، وبالمقارنة ببعض الدول العربية النفطية وغير النفطية، نجد أن عدد السلع المصدرة في دولة تونس سنة 2022 كانت 226 وهو عدد يقترب من ضعف عدد الصادرات الجزائرية التي كانت 122 من نفس السنة، أما دول ليبيا المصدرة للمحروقات فقد كان عدد السلع المصدرة سنة 2022 مقدر بـ 93 وهو عدد قريب جدا من عدد السلع المصدرة في الجزائر، ما يشير إلى أن الدول العربية المصدرة للمحروقات بما فيها الجزائر لديها اعتقاد راسخ منذ فترة طويلة بالأهمية البالغة للصادرات من المحروقات دون غيرها من السلع الأخرى (انظر الملحق رقم 01) ، وبالتالي ضرورة وضع استراتيجية واضحة للخروج من أحادية التصدير.

الجدول رقم (3-5) : تطور عدد السلع المصدرة في الجزائر خلال الفترة 1995-2022

السنة	عدد السلع المصدرة	السنة	عدد السلع المصدرة
1995	99	2010	108
1996	96	2011	98

98	2012	81	1997
95	2013	99	1998
99	2014	93	1999
91	2015	101	2000
93	2016	85	2001
108	2017	101	2002
122	2018	105	2003
126	2019	110	2004
119	2020	108	2005
118	2021	108	2006
122	2022	121	2007
		119	2008
		106	2009

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات المتاحة على الموقع

<https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices>

آخر تحديث 2023-10-24 تاريخ الاطلاع 2024-03-18

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

قبل التطرق للمباحث الموالية التي تتناول نمذجة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية كمؤشرات عن التدابير المالية والنقدية على الصادرات خارج المحروقات، نحاول من خلال هذا المبحث التعريف بنموذج الانحدار الذاتي لتترات الإبطاء الموزعة وكذا مميزاته.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

أولاً: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

اكتسب نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) أهمية كبيرة بعدما تبين أنه لا يمكن تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك مباشرة إذا درجة تكامل المتغيرات مختلفة أو ليست $I(1)$ ، ففي سنة 2001 جاء اقتراح نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) من قبل العالم Pesaran وذلك بالتعاون مع Shin و Smith، إذ تضمن نموذج

(ARDL) نموذج ديناميكي لتصحيح الخطأ ECM، حيث يدمج نموذج تصحيح الخطأ في نموذج (ARDL) بين ديناميكية العلاقة بين الأجل الطويل والأجل القصير من دون فقدان معلومات الأجل الطويل.¹

ثانيا: مميزات نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

لنموذج (ARDL) عدة مزايا نذكر من بينها ما يلي:²

- أن تطبيق نموذج (ARDL) على عكس النماذج الأخرى المستخدمة في التكامل المشترك لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو متكاملة من الرتبة $I(1)$ ، حيث بالإمكان تطبيق هذا النموذج بغض النظر ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى أو مستقرة من الدرجة الأولى، فقط أن ما يجب الإشارة إليه في هذا النموذج أنه يشترط ألا يشتمل على أي متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية، أي ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية؛
- إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة؛
- يمكن نموذج (ARDL) من تقدير تأثيرات الأجل الطويل والأجل القصير في آن واحد؛
- هذا النموذج يصلح استخدامه في حالة العينات صغيرة الحجم، بمعنى أنه لا يتطلب أن يكون حجم العينة كبير؛
- يتميز هذا النموذج باستخدامه العدد المناسب والامثل من فترات الإبطاء الزمني لكل متغير، على عكس النماذج الأخرى المستخدمة في تقدير التكامل المشترك والتي تستخدم عدد من الإبطاءات متساوية لجميع متغيرات الدراسة؛
- تطبيق هذا النموذج يساعد في تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير على حد سواء، وهي بدورها تساعد في تقدير التأثيرات المباشرة والكلية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

¹ مولودي عبد العالي، إصلاحات قطاع التأمين وأثر ذلك على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر في الفترة ما بين 1880-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2020-2021، ص: 185

² خالد صلاح الدين طه محمود، تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كفاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 2015-2018، المنوفية ج الزراعية، العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 03، 2018، ص: 599-

ثالثا: منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test):¹

انطلاقا من مقارنة قيمة F الجدولة المناظرة والمحسوبة من قبل بيسيران وآخرون سنة 2001 مع قيمة الإحصائية F المحسوبة، وعلى اعتبار أن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجيتين هما:

1-قيمة الحد الأعلى ← تفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند $I(1)$ أي عند الفرق الأول؛

2-قيمة الحد الأدنى ← تفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند $I(0)$ أي عند المستوى.

ونشير أنه يكون لدينا 03 حالات ممكنة:

✓ في حالة ما إذا كانت قيمة F المحسوبة من العلاقة المقدرة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى، فإن المتغيرات ترتبط بعلاقة تكامل مشترك طويلة الأجل، وبالتالي نرفض H_0 بعدم وجود تكامل مشترك؛

✓ في حالة ما إذا كانت قيمة F المحسوبة من العلاقة المقدرة أقل من القيمة الحرجة للحد الأدنى، نقول أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي نقبل H_0 ؛

✓ في حالة ما إذا كانت قيمة F المحسوبة من العلاقة المقدرة تقع بين الحدين الأعلى والأدنى، في هذه الحالة لا يمكن حسم النتيجة بخصوص وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن ثم فإن الحكم على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل من عدمها غير ممكن إلا إذا قمنا بتقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ، فإذا كانت هذه المعلمة أي معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية يمكن القول أن هناك علاقة طويلة الأجل.

المطلب الثاني: تقديم متغيرات وخطوات الدراسة القياسية

سنقوم من خلال هذا المبحث بنمذجة أو تقدير نموذج قياسي يربط الصادرات خارج المحروقات والتي هي بمثابة المتغير التابع ببعض المتغيرات الاقتصادية المحددة لها والتي يعتبر كل متغير منها متغير مستقل، مع مراعاة أن تكون هذه

¹ بن عمرة عبد الرزاق، نموذج الانحدار الذاتي لفرات الإبطاء الموزعة (ARDL) من بين استخدامات النمذجة القياسية لدراسة الآثار والعلاقات الطويلة الأجل بين الظواهر الاقتصادية: دراسة تطبيقية على برنامج Eviews، الملتقى الوطني: استخدام النمذجة القياسية في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية يوم 18 نوفمبر 2023، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص: 12

المتغيرات الاقتصادية (المتغيرات المستقلة) مؤشرا عن التدابير النقدية وكذا التدابير المالية، على أن نقوم في بداية الأمر بتحديد هذه المتغيرات ومن ثم صياغة النموذج الملائم وتحليل النتائج المتوصل إليها.

أولاً: التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى مختلف التدابير النقدية والمالية ذات العلاقة بنشاط التصدير، والتي كان من أهمها سياسة الانفاق العام وسياسة الضرائب وكذا سياسة الصرف ومختلف التسهيلات الجمركية، مركزين بذلك على السياسة المنتهجة في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات، سنتطرق في هذه الدراسة أهم العوامل المحددة لترقية الصادرات خارج المحروقات، كما سنركز على أن تكون بعض هذه المتغيرات كمؤشرات عن التدابير النقدية، والبعض الآخر كمؤشرات عن التدابير المالية.

1- تحديد وترميز متغيرات الدراسة:

✓ المتغير التابع: وهو الصادرات خارج المحروقات ويرمز له بالرمز EXPH

✓ المتغيرات المستقلة: تتمثل في:

- سعر الصرف الرسمي عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي ونرمز له بالرمز ERD
- حجم الائتمان ونرمز له بالرمز CRE
- الحقوق الجمركية ونرمز لها بالرمز CUS
- الانفاق العام الاستثماري ونرمز له بالرمز GIS

بعد التعريف بالمتغيرات فإن النموذج المراد تقديره يأخذ الشكل الخطي التالي:

$$EXPH = b_0 + b_1 ERD + b_2 CRE + b_3 CUS + b_4 GIS + et$$

حيث:

b_0 : الثابت

et: تمثل أثر المتغيرات الأخرى على الصادرات خارج المحروقات والتي لم تضمن في النموذج (حد الخطأ العشوائي)

b_1, b_2, b_3, b_4 : معالم المتغيرات المستقلة، ووفقا للنظريات الاقتصادية فإنه يمكن وضع التوقعات بخصوص إشارة هذه المعالم كما يلي:

- من المتوقع أن يأخذ معامل سعر الصرف الرسمي (b_1) إشارة موجبة
 - من المتوقع أن يأخذ معامل حجم الائتمان (b_2) إشارة موجبة
 - من المتوقع أن يأخذ معامل الحقوق الجمركية (b_3) إشارة سالبة
 - من المتوقع أن يأخذ معامل الانفاق العام الاستثماري (b_4) إشارة موجبة
- كما نشير إلى أننا سنعمل على إدخال اللوغاريتم على هذه المتغيرات نظرا لعدم وجود تجانس في قيم بيانات متغيرات الدراسة ولتجنب مشاكل القياس والوصول إلى أفضل تقدير للنموذج، حيث يصبح لدينا:

$$\checkmark \text{ المتغير التابع: } LEXPH = \text{LOG}(EXPH)$$

$$\checkmark \text{ المتغيرات المستقلة: } LERD = \text{LOG}(ERD) / LCUS = \text{LOG}(CUS) / LGIS = \text{LOG}(GIS)$$

$$LCRE = \text{LOG}(CRE) /$$

2-مصادر البيانات:

لقياس أثر التدابير النقدية والمالية على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022، استخدمنا البيانات السنوية، حيث تم الحصول على هذه البيانات من مصادر مختلفة تمثلت في:

✓ بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم (10 جوان 2010، رقم 21 مارس 2013، رقم 2017/40، رقم 2020/52، رقم 2023/64)؛

✓ قاعدة بيانات البنك الدولي؛

✓ الديوان الوطني للإحصائيات الحوصلة الإحصائية (1962-2011، 1962-2020)؛

✓ بنك الجزائر التقرير السنوي (2008، 2012، 2017، 2022) (التطور الاقتصادي والنقدي؛

✓ عياد هشام، مرجع سابق.

ثانيا: أدوات وخطوات الدراسة

بغية تحديد أثر التدابير النقدية والمالية على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر استخدمنا برنامج Excel لإدراج بيانات متغيرات الدراسة، وكذا برنامج Eviews12 لدراسة العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة وتقدير النموذج الأمثل.

كما تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) حيث تم اختبار العلاقة طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات (LEXPH) وبعض المتغيرات المفسرة لها والتي هي بمثابة مؤشرات عن التدابير النقدية والمالية، وقد تطرقنا سابقا في الإطار النظري لأهم خصائص ومميزات هذا النموذج، وقد قمنا بالخطوات التالية:

1- دراسة استقرار السلاسل الزمنية: يعتبر اختبار درجة تكامل السلاسل الزمنية الخطوة التي تسبق اختبار التكامل المشترك، ذلك أن نموذج (ARDL) يشترط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية، حيث تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) لتأكيد ذلك.

2- اختبار الحدود والعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة وذلك وفق الخطوات التالية:

● اختبار فترة الإبطاء المثلى وفق منهجية AIC

● اختبار الحدود لكشف التكامل المشترك Bounds Test

● تقدير النموذج وفق منهجية ARDL

● تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وفق منهجية ARDL

● تقدير نموذج تصحيح الخطأ

3- تقييم النموذج من الناحية الإحصائية: ويكون ذلك وفقا للاختبارات التالية:

● اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

● اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

- اختبار عدم ثبات التباين
- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج

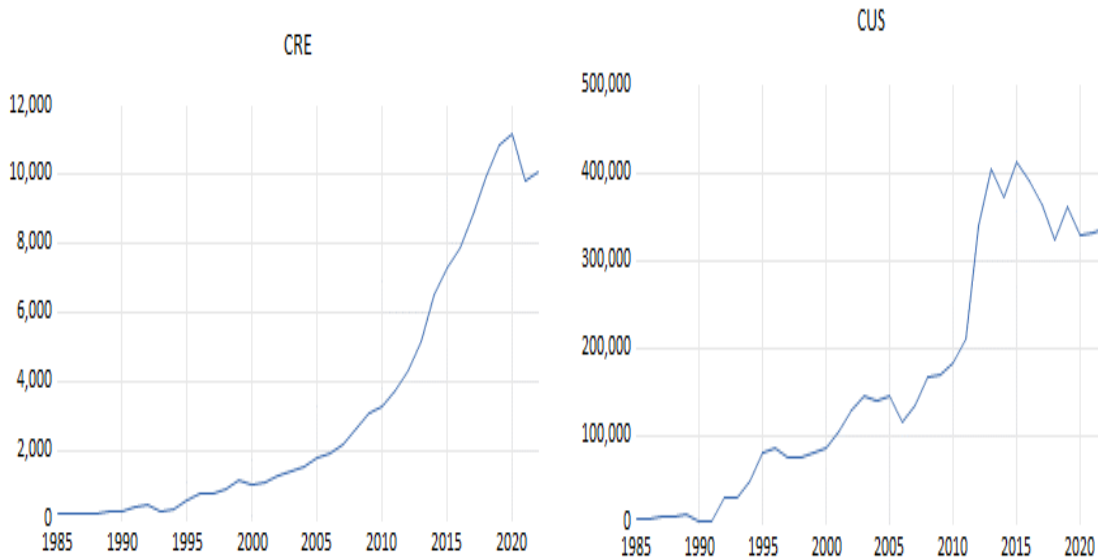
من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض نتائج الدراسة القياسية وتحليلها ومناقشتها، والتي من خلالها سيتضح لنا الآثار التي يمكن أن تحدثها التدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة المدروسة 2022-1985.

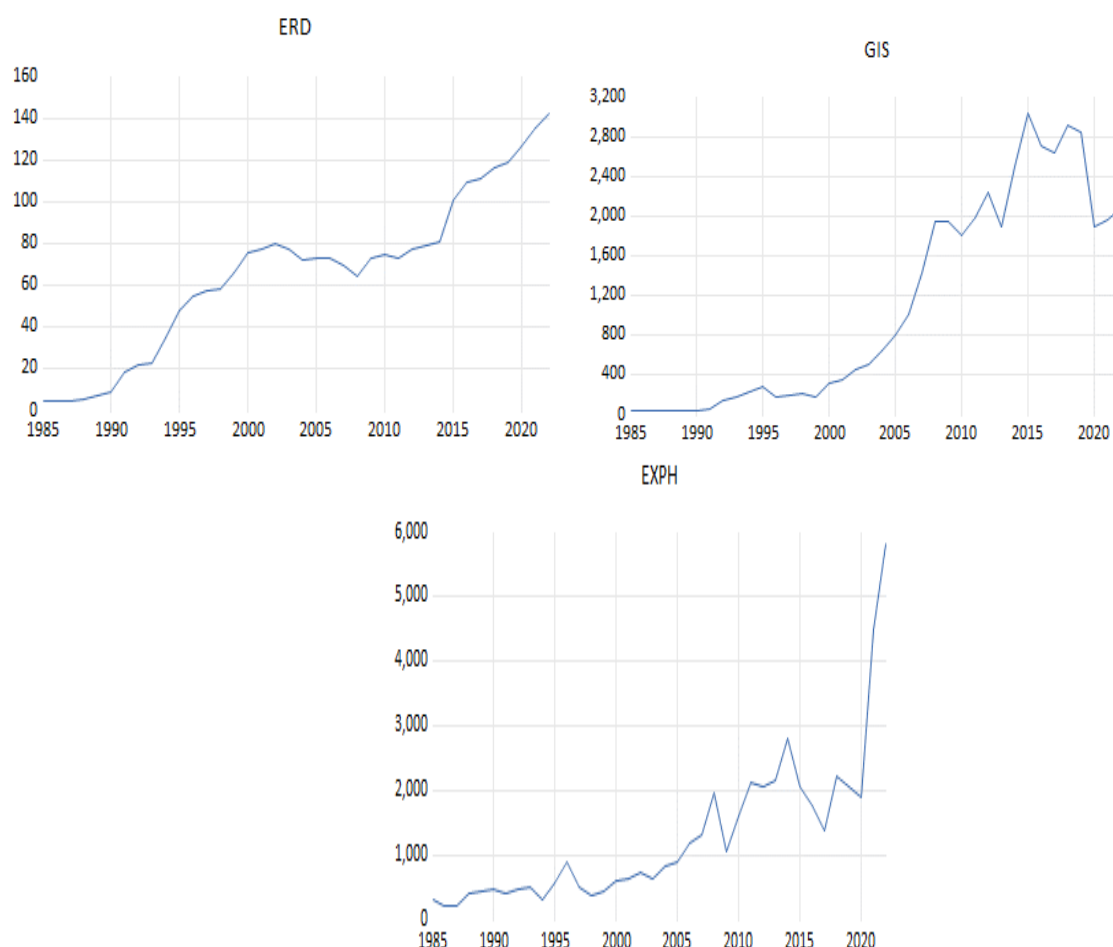
المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

1- التحليل البياني: سنقوم بعرض الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-4): الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة





المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الشكل رقم (4-4) أعلاه الذي يوضح مختلف الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة نستطيع القول أن هناك شكوك في عدم استقرارها في المستوى وذلك لأن كل السلاسل الزمنية لها متجه زمني في شكل تذبذبات.

2- نتائج اختباري فيليبس-بيرون (PP) وديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية: يعد اختبار جذر الوحدة Unit Root Test من الاختبارات الضرورية والأساسية لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، وحتى نتأكد من اختبار خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة اعتمدنا اختباري فيليبس-بيرون (PP) وديكي فولر الموسع (ADF) وكانت النتائج وفقا للجدولين المواليين:

الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار الاستقرارية ل فيليبس-بيرون (pp)

UNIT ROOT TEST TABEL (pp)						
عند المستوى - At Level						
		LEXPH	LERD	LCRE	LCUS	LGIS
With constant بوجود ثابت فقط	t-Statistic	0.4227	-2.5160	-0.8678	-1.5613	-1.3542
	Prob	0.9813	0.1200	0.7872	0.4919	0.5938
		no	no	no	no	no
With constant &Trend بوجود الثابت والاتجاه	t-Statistic	-3.8912	-1.4750	-3.0052	-2.3706	-1.1463
	Prob	0.0225	0.8203	0.1445	0.3880	0.9068
		**	no	no	no	no
Withoutconstant &Trend بدون ثابت واتجاه	t-Statistic	4.0066	1.5741	4.7527	1.1551	1.7830
	Prob	0.9999	0.9694	1.0000	0.9331	0.9801
		no	no	no	no	no
عند الفرق الأول - At. first Différence						
		d(LEXPH)	d(LERD)	d(LCRE)	d(LCUS)	d(LGIS)
With constant بوجود ثابت فقط	t-Statistic	-83796	-4.2700	-8.9446	-6.1543	-5.1611
	Prob	0.0000	0.0018	0.0000	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***
With constant &Trend بوجود الثابت والاتجاه	t-Statistic	-8.2179	-4.8444	-10.5566	-6.4468	-5.3635
	Prob	0.0000	0.0021	0.0000	0.0000	0.0005
		***	***	***	***	***
Withoutconstant &Trend بدون ثابت واتجاه	t-Statistic	-6.6428	-3.3471	-4.4131	-5.8634	-4.5571
	Prob	0.0000	0.0014	0.0001	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
ملاحظة: تشير كل من (***) و(**) و(*) إلى درجة المعنوية على الترتيب عند 1% و5% و10% تشير (no) إلى أن السلسلة غير مستقرة						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12

الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار الاستقرارية ل ديكي فولر (ADF)

UNIT ROOT TEST TABEL (ADF)						
At Level – عند المستوى						
		LEXPH	LERD	LCRE	LCUS	LGIS
With constant بوجود ثابت فقط	t-Statistic	-0.3980	-3.2248	-3.2849	-1.4866	-1.3837
	Prob	0.8987	0.0266	0.0250	0.5285	0.5797
		no	**	**	no	no
With constant &Trend بوجود الثابت والاتجاه	t-Statistic	-3.8785	-4.2399	-2.1703	-2.3846	-0.7685
	Prob	0.0232	0.0111	0.4867	0.3809	0.9596
		**	**	no	no	no
Withoutconstant &Trend بدون ثابت واتجاه	t-Statistic	2.4932	1.3911	0.5430	1.0431	2.1924
	Prob	0.9961	0.9562	0.8272	0.9187	0.9920
		no	no	no	no	no
At. first Différence – عند الفرق الأول						
		d(LEXPH)	d(LERD)	d(LCRE)	d(LCUS)	d(LGIS)
With constant بوجود ثابت فقط	t-Statistic	-6.5657	-4.0675	-3.8115	-6.0093	-1.1667
	Prob	0.0000	0.0032	0.0073	0.0000	0.6754
		***	***	***	***	no
With constant &Trend بوجود الثابت والاتجاه	t-Statistic	-6.4675	-4.8102	-4.5373	-5.6075	-3.9442
	Prob	0.0000	0.0023	0.0059	0.0003	0.0211
		***	***	***	***	**
Withoutconstant &Trend بدون ثابت واتجاه	t-Statistic	-5.6028	-3.2180	-0.9248	-5.8633	-1.6328
	Prob	0.0000	0.0021	0.3072	0.0000	0.0958
		***	***	no	***	*
ملاحظة: تشير كل من (***) و(**) و(*) إلى درجة المعنوية على الترتيب عند 1% و5% و10% تشير (no) إلى أن السلسلة غير مستقرة						

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج اختبار فيليبس بيرون الموضحة في الجدول رقم (4-6) يتضح أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، باستثناء وجود شكوك بالنسبة لسلسلة الصادرات خارج المحروقات بوجود ثابت واتجاه، وتبقى غير مستقرة بوجود ثابت وكذا بدون ثابت واتجاه، في حين أوضحت النتائج أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وعند مستوى معنوية 1% وهذا في نفس الاختبار، أي اختبار فيليبس بيرون.

أما بخصوص نتائج اختبار ديكي فولر الموسع والموضحة في الجدول رقم (4-7) فيتضح أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى باستثناء سعر الصرف بوجود ثابت وبوجود ثابت واتجاه، وكذا حجم الائتمان بوجود ثابت والصادرات خارج المحروقات بوجود ثابت واتجاه، في حين هناك استقرارية في السلاسل الزمنية عند الفرق الأول وفي نفس الاختبار، أي اختبار ديكي فولر الموسع، كما يظهر استقرار بعض السلاسل الزمنية وشكوك في أخرى وانعدام الاستقرارية للسلسلة الزمنية للإنفاق العام الاستثماري بوجود ثابت والسلسلة الزمنية لحجم الائتمان بدون ثابت واتجاه.

وفقا لهذه النتائج يتضح أن هناك تعارض بين نتائج اختباري فيليبس بيرون وديكي فولر، وهنا نشير إلى أن بعض الدراسات أوضحت أنه في حالة عدم الانسجام بين نتائج اختبار فيليبس بيرون وديكي فولر فإنه من الأفضل ترجيح واعتماد نتائج اختبار فيليبس بيرون،¹

وبناء على هذا الرأي سنرجح ونعتمد اختبار فيليبس بيرون في الدراسة.

وبنا على نتائج اختبار فيليبس بيرون التي أوضحت أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، ووفقا لمميزات نموذج ARDL التي أشرنا إليها سابقا والذي يشترط فقط أن لا تكون بعض أو كل السلاسل الزمنية أو أحدها مستقرة عند الفرق الثاني، فقد اعتمدنا نموذج ARDL في هذه الدراسة لقياس أثر التدابير النقدية والمالية على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

ثانيا: اختبارا لحدود والعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات موضوع الدراسة

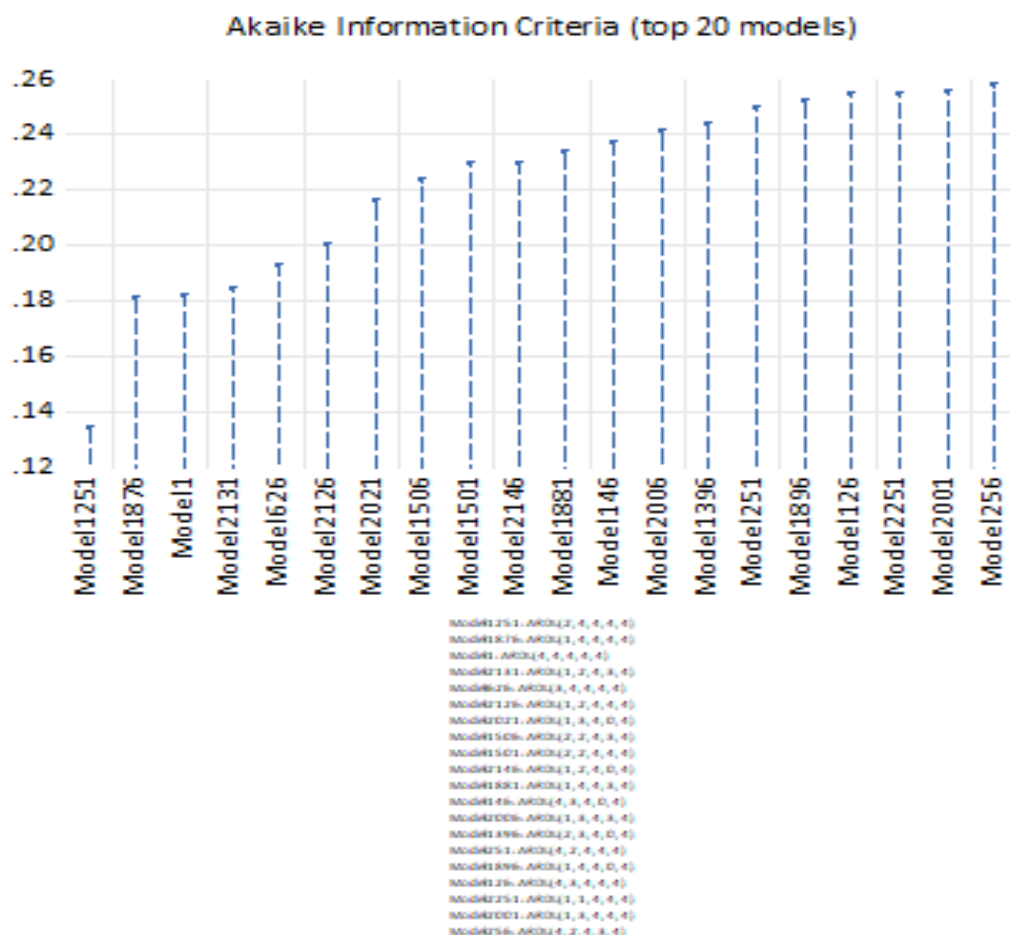
ويتم ذلك وفق الخطوات التالية:

1-اختيار فترة الابطاء المثلى وفق نموذج ARDL

بالنسبة لعدد التأخيرات الأمثل لنموذج ARDL تم تحديده وفقا لمعيار Akaike، حيث أن عدد الإبطالات الأمثل يكون بنا على أدنى قيمة، والشكل الموالي رقم يبين لنا أفضل نموذج.

¹ منعم أحمد خضير، نعمان منذر يونس، قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2000-2016) باستخدام نموذج ARDL، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 03 العدد 43، 2018، ص: 319

الشكل رقم (3-5): نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الشكل أعلاه تظهر مجموعة النماذج الممكنة، وقد تم اختيار أفضل نموذج والذي تمثل في:

$$ARDL(2,4,4,4)$$

2- تقدير نموذج ARDL

الجدول الموالي رقم (4-8): يظهر نتائج تقدير النموذج، وهو بذلك يوضح تقدير نموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة

والمستقلة التابع.

الجدول رقم (3-8): تقدير النموذج وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: LEXPH
Method: ARDL
Date: 05/26/24 Time: 18:14
Sample (adjusted): 1989 2022
Included observations: 34 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LERD LCRE LCUS LGIS
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 2500
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LEXPH(-1)	0.288514	0.236198	1.221495	0.2474
LEXPH(-2)	0.317739	0.287075	1.106814	0.2920
LERD	-1.498330	1.072248	-1.397373	0.1898
LERD(-1)	2.075795	1.847935	1.123306	0.2852
LERD(-2)	0.709710	1.798073	0.394706	0.7006
LERD(-3)	-1.731062	1.190674	-1.453850	0.1739
LERD(-4)	1.019300	0.678219	1.502906	0.1610
LCRE	-0.974036	0.850618	-1.145093	0.2765
LCRE(-1)	0.978284	0.924626	1.058031	0.3127
LCRE(-2)	-1.100834	0.961639	-1.144748	0.2766
LCRE(-3)	-0.343544	0.874632	-0.392787	0.7020
LCRE(-4)	1.294949	0.653626	1.981180	0.0731
LCUS	-0.084654	0.162320	-0.521526	0.6123
LCUS(-1)	-0.428540	0.275244	-1.556945	0.1478
LCUS(-2)	0.450461	0.407434	1.105605	0.2925
LCUS(-3)	-0.124309	0.525261	-0.236662	0.8173
LCUS(-4)	-0.543705	0.353089	-1.539851	0.1519
LGIS	0.549021	0.271426	2.022727	0.0681
LGIS(-1)	-0.570390	0.403198	-1.414667	0.1848
LGIS(-2)	-0.298171	0.409501	-0.728131	0.4817
LGIS(-3)	-0.070116	0.415113	-0.168909	0.8689
LGIS(-4)	1.068619	0.403489	2.648449	0.0226
C	6.247997	2.085952	2.995273	0.0122
R-squared	0.969490	Mean dependent var	6.954019	
Adjusted R-squared	0.908470	S.D. dependent var	0.764496	
S.E. of regression	0.231289	Akaike info criterion	0.134183	
Sum squared resid	0.588443	Schwarz criterion	1.166721	
Log likelihood	20.71890	Hannan-Quinn criter.	0.486308	
F-statistic	15.88814	Durbin-Watson stat	2.307229	
Prob(F-statistic)	0.000018			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

إن النتائج في الجدول أعلاه تشير إلى أن معامل التحديد يساوي 0.969490 ما يعني أن المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، الحقوق الجمركية، حجم الائتمان، الإنفاق العام الاستثماري) تفسر ما نسبته 96% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الصادرات خارج المحروقات)، أما النسبة المتبقية والمتمثلة في 4% في تلك المتغيرات الأخرى التي يشملها الخطأ المعياري، وإلى جانب ذلك فإن إحصائية فيشر أكبر من القيم الجدولية، وهو ما يعطي قوة تفسيرية ودلالة معنوية كبيرة للنموذج.

3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

في هذا الاختبار يتم تأكيد وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين متغيرات الدراسة، فيتم استخدام منهجية اختبار الحدود، ومن خلال إحصائية F نعمل على مقارنتها بالحدود العليا والحدود الدنيا، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك.

الجدول رقم (3-9): نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.397278	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: مخرجات برنامج EvIEWS 12

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن $F\text{-statistique}=4.397278$ وهي أكبر من الحدود العليا عند كل مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5%، 10%، ما يؤكد لنا وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن ثم فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.، ونخلص إلى أن متغيرات الدراسة ترتبط بعلاقة تكامل مشترك.

4- تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وفق منهجية ARDL

بعد تأكيد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة، وللحصول على معاملات الأجل الطويل سنقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل، والجدول الموالي يوضح هذه النتائج:

الجدول رقم (3-10): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
LERD	1.461379	1.408542	1.037512	0.3218
LCRE	-0.368716	1.301952	-0.283202	0.7823
LCUS	-1.855880	1.539413	-1.205577	0.2533
LGIS	1.724363	1.291936	1.334713	0.2089
C	15.86806	9.949650	1.594836	0.1391
EC=LEXPH-(1.4614*LERD-0.3687*LCRE-1.8559*LCUS+1.7244*LGIS+15.8681				

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن متغير سعر الصرف (LERD) يرتبط بعلاقة غير معنوية إحصائياً بالمتغير التابع المتمثل في الصادرات خارج المحروقات، كما أن إشارة معامل العلاقة طويلة الأجل الخاصة بهذا المتغير (LERD) موجبة، أي أن العلاقة طردية، وهو ما يتماشى والنظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات، على اعتبار أن زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية يجعل من الصادرات خارج المحروقات ذات ميزة تنافسية سعرية ومن ثم تنشطها والرفع من قيمتها.

كما أن حجم الائتمان يرتبط بعلاقة عكسية غير معنوية مع المتغير التابع، وأن الإشارة السالبة للمعلمة لا تتوافق مع ما تشير إليه النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة حجم القروض في الاقتصاد يزيد من حجم الإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات.

وفي المقابل نجد كذلك أن متغير الحقوق الجمركية (LCUS) يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع، فزيادة الحقوق الجمركية تؤدي إلى انخفاض في الصادرات وهو ما يتماشى والنظرية الاقتصادية، إلا أن العلاقة غير معنوية إحصائياً عند مستوى 5%، ونفس الشيء بالنسبة لمتغير الانفاق العام الاستثماري (LGIS) الذي يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع، وهو ما تشير إليه معلمة هذا المتغير ذات الإشارة الموجبة، إلا أن العلاقة غير معنوية في الأجل الطويل.

5-تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ وذلك بعدما تم التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وبعد تقدير معادلة

العلاقة طويلة الأجل، والجدول الموالي رقم (3-11) يظهر النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (3-11): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
D(LEXPH(-1))	-0.317739	0.140541	-2.260822	0.0450
D(LERD)	-1.498330	0.616698	-2.429601	0.0334
D(LERD(-1))	0.002052	0.777811	0.002638	0.9979
D(LERD(-2))	0.711762	0.552552	1.288135	0.2241
D(LERD(-3))	-1.019300	0.486215	-2.096396	0.0600
D(LCRE)	-0.974036	0.455989	-2.136095	0.0560
D(LCRE(-1))	0.149428	0.362679	0.412013	0.6882
D(LCRE(-2))	-0.951405	0.380535	-2.500179	0.0295
D(LCRE(-3))	-1.294949	0.374129	-3.461242	0.0053
D(LCUS)	-0.084654	0.081969	-1.032754	0.3239
D(LCUS(-1))	0.217553	0.164371	1.323551	0.2125
D(LCUS(-2))	0.668014	0.172660	3.88963	0.0026
D(LCUS(-3))	0.543705	0.244167	2.226778	0.0478
D(LGIS)	0.549021	0.199849	2.747181	0.0190
D(LGIS(-1))	-0.700332	0.229148	-3.056250	0.0109
D(LGIS(-2))	-0.998503	0.221057	-4.516940	0.0009
D(LGIS(-3))	-1.068619	0.294484	-3.628787	0.0040
CointEq(-1)*	-0.393747	0.063560	-6.194856	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12

تظهر نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM المبينة في الجدول أعلاه أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية (0.0001) حيث $CointEq(-1)^* = -0.393747$ وهو ما يفسر بأن 39.37% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها خلال وحدة واحدة من الزمن والمثلة بسنة واحدة للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

بالإضافة إلى ما سبق وفي إطار النتائج المتعلقة بمعلمات الأجل القصير، نجد أن هناك أثر سلبى ومعنوي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LERD) على الصادرات خارج المحروقات (LEXPH) في المدى القصير

في نفس الفترة وبدون إبطاءات وهو ما يتنافى والنظرية الاقتصادية، إذ أن ارتفاع سعر الصرف (الانخفاض في قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى الارتفاع في قيمة الصادرات، ويمكن تفسير ذلك على أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري (الرفع في سعر الصرف) كان له أثر سلبي في الأجل القصير لغياب شروط نجاح سياسة التخفيض للرفع من قيمة الصادرات. أما بالنسبة لحجم الائتمان (LCRE) فنلاحظ أن هناك أثر سلبي ومعنوي لحجم الائتمان على الصادرات خارج المحروقات (LEXPH) في نفس الفترة وبدون إبطاءات وعند فترة الإبطاء الثانية والثالثة، وهو ما يتنافى والنظرية الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بمتغير الحقوق الجمركية (LCUS) فتشير النتائج إلى الأثر الإيجابي والمعنوي للحقوق على الصادرات خارج المحروقات (LEXPH) في المد القصير عند الإبطاء بفترتين وثلاث فترات، حيث أن زيادة الحقوق الجمركية إلى زيادة الصادرات.

وبخصوص الانفاق العام الاستثماري فتبين النتائج الأثر الإيجابي والمعنوي للإنفاق العام الاستثماري على الصادرات خارج المحروقات في نفس الفترة وبدون إبطاءات، حيث أن كل زيادة في الانفاق العام الاستثماري بـ 100% تؤدي إلى زيادة في الصادرات خارج المحروقات بـ 54% وهو ما يتماشى والنظرية الاقتصادية.

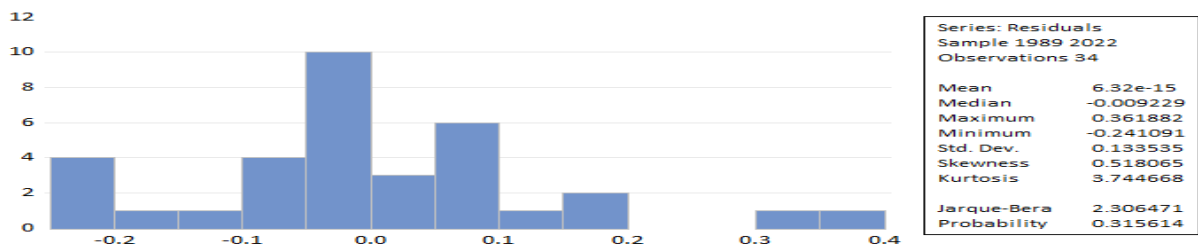
المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية

تتم الاختبارات التشخيصية لمعرفة مدى نجاعة النموذج، وللوصول إلى ذلك من الضروري التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وأن هناك ثبات في التباين بين الأخطاء، كما يجب التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وكذا التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يوضح الشكل رقم (3-6) أدناه نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

الشكل رقم (4-6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

توضح النتائج أن قيمة إحصائية Jarque-Bera تساوي 2.306471 ، إضافة إلى ذلك فإن قيمة الاحتمالية

(prob) هي 0.31 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

في هذا الاختبار يتم البحث عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء والجدول الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.799926	Prob. F(2,9)	0.4789
Obs*R-squared	5.131670	Prob. Chi-Square(2)	0.0769

Date: 05/28/24 Time: 22:20

Sample (adjusted): 1989 2022

Included observations: 34 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.038	-0.038	0.0523	0.819
		2 0.052	0.050	0.1551	0.925
		3 0.023	0.027	0.1758	0.981
		4 0.272	0.272	3.1909	0.526
		5 0.009	0.031	3.1946	0.670
		6 -0.174	-0.214	4.5144	0.607
		7 -0.062	-0.112	4.6888	0.698
		8 -0.082	-0.164	5.0084	0.757
		9 0.063	0.076	5.2042	0.816
		10 -0.112	0.039	5.8408	0.828
		11 0.023	0.096	5.8689	0.882
		12 -0.102	-0.072	6.4434	0.892
		13 0.235	0.179	9.6547	0.722
		14 -0.101	-0.127	10.283	0.741
		15 -0.028	-0.094	10.334	0.798
		16 0.046	0.061	10.477	0.841

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

شير النتائج إعلاه أن النموذج المقدر خالي من مشاكل الارتباط الذاتي وفقا لاختبار Breusch- LM Test Godfrey كون أن قيمة F-Statistic تساوي 0.7999 وبمستوى دلالة $p.value = 0.4789$ ما يعني أنها غير معنوية عند مستوى 5%، ومن ثم فإن النموذج خالي من الارتباط الذاتي للبواقي، كما نلاحظ أن البواقي داخل المجالين، ما يعني أن النموذج جيد داخل مجال الثقة.

ثالثا: اختبار عدم ثبات التباين

وفقا لاختباري Heteroskedasticity Test ARCH و Heteroskedasticity Test Breusch-pagan-

Godfrey وبلاستعانة ببرنامج Eviews 12 توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (4-13) أدناه.

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test ARCH			
F-Statistic	0.085184	Prob.F(2,29)	0.9186
Obs*R-Squared	0.186894	Prob.chi-square(2)	0.9108
Heteroskedasticity Test Breusch-pagan-Godfrey			
F-Statistic	0.485328	Prob.F(22,11)	0.9282
Obs*R-Squared	16.74685	Prob.chi-square(22)	0.7772

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال اختباري Heteroskedasticity Test ARCH و Heteroskedasticity Test Breusch-pagan-

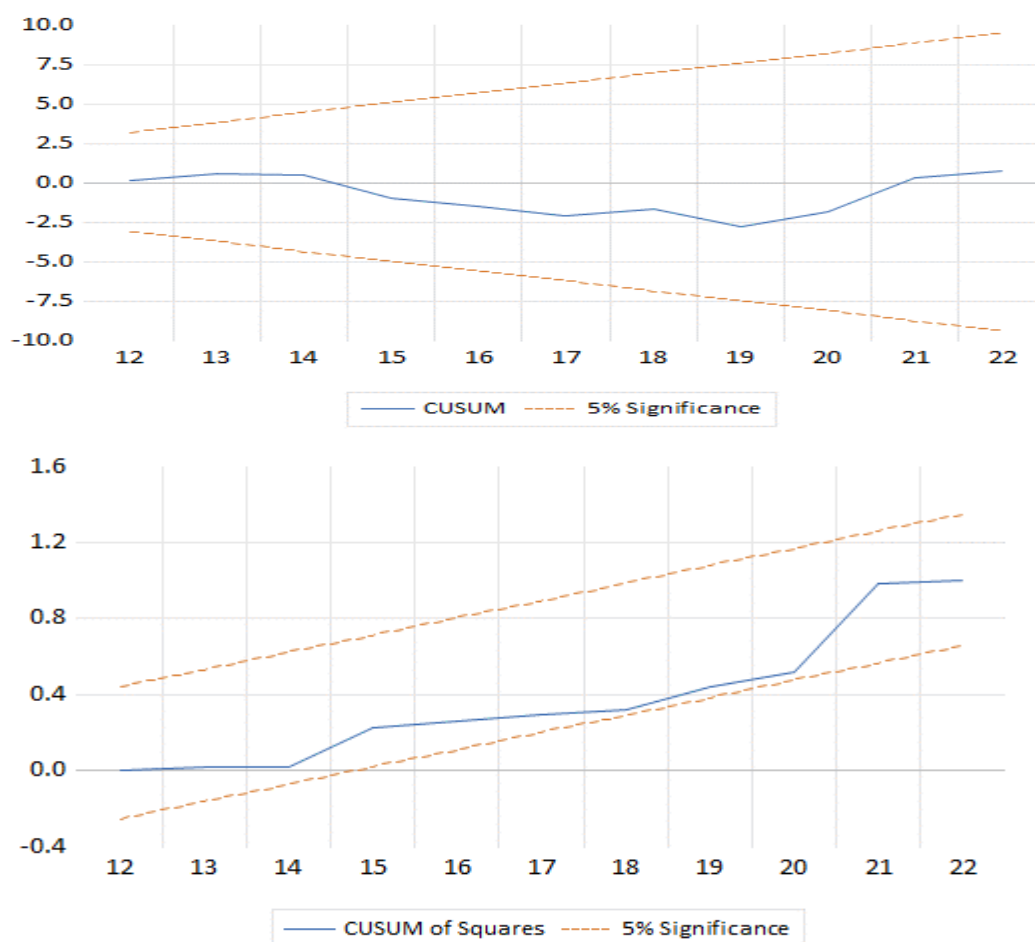
Godfrey يلاحظ أن قيمة F-Statistic ومستوى الدلالة p.value للاختبارين على التوالي (F-Statistic=0.85184 بمستوى دلالة p.value=0.9186) و (F-Statistic=0.485328 بمستوى دلالة p.value=0.9282) وهما أكبر من مستوى 5% ما يدل على خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين (ثبات التباين).

رابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر

حتى نتأكد من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع نقوم باختباري

CUSUM و CUSUM of Squares والنتائج كانت كالتالي:

الشكل (3-7): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام اختبار CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يتضح من خلال الشكل رقم (3-7) أعلاه أن معاملات اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM تقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يدل على أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ المستخدم مستقرة هيكلياً خلال الفترة الزمنية المدروسة، إلى جانب ذلك نلاحظ نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares فهي كذلك تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يدل على استقرار المعلمات المقدرة والنموذج في المدى الطويل، وبالتالي نستنتج من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن مختلف المتغيرات المستقلة التي أخذت كمؤشرات عن التدابير النقدية والمالية كانت لها تأثيرات متباينة على الصادرات خارج المحروقات، بمعنى أن بعض المتغيرات لها أثر سلبي والبعض الآخر له أثر إيجابي، وسنوضح ذلك بالتفصيل فيما يلي:

أولاً: مؤشرات التدابير النقدية

بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، كان له أثر إيجابي في الأجل الطويل إلا أنه غير معنوي وبالتالي فهو دون معنى، في حين أنه في الأجل القصير هناك أثر معنوي سلبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات خارج المحروقات وهو ما يتنافى والنظرية الاقتصادية التي تقتضي وجود علاقة طردية، غير أن النتيجة المتوصل إليها تتطابق مع نتائج بعض الدراسات السابقة حيث تم التطرق في دراسة لـ Selim Demez و Murat Ustaoglu إلى تأثير تقلب أسعار الصرف على الصادرات التركية وتم الإشارة إلى أنه توجد أدبيات واسعة حول تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات على الصادرات حيث أنه في الغالب تركز الدراسات على الدول المتقدمة وبشكل محدود على الدول النامية التي أوضحت أنه عادة ما يكون هناك أثر سلبي لقلبات أسعار الصرف وإن أظهرت اختلافات في السلع المصدرة بين الدول النامية،¹ وهو ما يتطابق والنتيجة المتوصل إليها، ما يجعلنا نستطيع القول أن رفع سعر الصرف أي التخفيض في قيمة العملة ينتج عنه أثر سلبي ما لم يؤخذ بعين الاعتبار العديد من المعايير الدولية كمعيار جودة المنتجات وبخاصة المنتجات ذات التكنولوجيا العالية. أما دراسة Daniel Goya حول سعر الصرف وتنوع الصادرات، والتي حاولت إبراز العلاقة بين سعر الصرف والصادرات، توصلت إلى أن هناك علاقة بين سعر الصرف وتنوع الصادرات، وقد بينت النتائج التجريبية أن سعر الصرف التنافسي والمستقر يرتبط بعدد من الأصناف المصدرة، كما اتضح أن هذه العلاقة تكون أقوى بالنسبة للمنتجات ذات الكثافة التكنولوجية العالية.²

وبخصوص حجم الائتمان تبين أن له أثر سلبي ومعنوي في الأجل القصير، وكان من المتوقع أن الزيادة في حجم القروض الموجهة للاقتصاد تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج ومن ثم الزيادة في حجم الصادرات، ويمكن تفسير ذلك على أن

¹ Selim Demez, Murat Ustaoglu, **Exchange-Rate Volatility's Impact on Turkey's Exports: An Empirical Analyze for 1992-2010**, Procedia - Social and Behavioral Sciences , Volume 41, 2012, P: 175

² Daniel Goya, **The exchange rate and export variety: A cross-country analysis with long panel estimators**, The exchange rate and export variety: A cross-country analysis with long panel estimators, Volume70, 2020, P: 657

القروض الممنوحة في الاقتصاد لا توجه بشكل كبير إلى القطاعات المنتجة أو أن توجيهها يحتاج إلى مرافقة ومتابعة حتى لا تخرج على الإطار الذي وجهت إليه.

ثانيا: مؤشرات التدابير المالية

بالنسبة لأثر الحقوق الجمركية على الصادرات خارج المحروقات والذي كان من المتوقع أن يكون لها أثر سلبي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، تبين أنه خلال الفترة المدروسة أن لها أثر إيجابي ومعنوي في الأجل القصير، ويفسر هذا على أن الحقوق الجمركية مرتبطة بشكل كبير جدا بالواردات وناذرا ما تفرض على الصادرات باعتبار أنها ضرائب غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات سواء عند دخولها أو عند خروجها، وهذا بدوره يشجع المنتج الوطني ويساهم في تنشيط الصادرات وبالتالي الرفع من قيمتها.

وبخصوص الانفاق العام الاستثماري أوضحت النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة القياسية أن له أثر إيجابي غير معنوي في الأجل الطويل وأثر إيجابي معنوي في الأجل القصير، غير أن ما يجب الإشارة إليه هو ضرورة وضع استراتيجية بعيدة الأمد عند توجيه النفقات الاستثمارية، فالإنفاق الاستثماري يساهم بشكل كبير في تطوير وتحسين البنى التحتية الأمر الذي بدوره يساهم في تطوير الإنتاج وبالتالي الزيادة في الصادرات، كما نشير كذلك إلى أنه في بعض الحالات الاستثنائية يتم اللجوء إلى توقيف بعض المشاريع الاستثمارية نتيجة الانخفاض في أسعار النفط من خلال ما يسمى بسياسة التقشف ما يؤثر سلبا على الأهداف المرجوة، وبالتالي فإن الاستمرار في المشاريع الاستثمارية وعدم ربط نفقاتها بمختلف الصدمات يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1985-2022 موضحين بذلك بنية الصادرات الجزائرية وكذا التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات.

أما المبحث الثاني والثالث فقد خصص لنمذجة العلاقة بين التدابير النقدية-المالية والصادرات خارج المحروقات في الجزائر واستخلاص النتائج باعتماد مؤشرات عن التدابير النقدية (سعر الصرف، حجم الائتمان) ومؤشرات عن التدابير المالية (الحقوق الجمركية، الإنفاق العام الاستثماري) وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وتوصلت الدراسة إلى أن كل المؤشرات كان لها أثر غير معنوي في الأجل الطويل.

أما في الأجل القصير فقد تبين أن هناك أثر سلمي ومعنوي لكل من سعر الصرف وحجم الائتمان على الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة المدروسة، أما المؤشرات التي أخذت عن التدابير المالية فقد تم التوصل إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الحقوق الجمركية والإنفاق العام الاستثماري على الصادرات خارج المحروقات.

خاتمة

أولاً: الخلاصة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على مختلف الجوانب المتعلقة بالتدابير النقدية والمالية المتخذة في سبيل ترقية الصادرات خارج المحروقات للخروج من أحادية التصدير مع تشخيص مختلف العوائق والصعوبات التي تحول دون ذلك، وهذا بهدف كشف مدى تأثير هذه التدابير على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، معتمدين بذلك على المنهج التحليلي الوصفي وأدوات القياس الاقتصادي المناسبة.

لقد استهللنا هذه الدراسة بالتطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالسياستين النقدية والمالية وكذا مختلف التدابير المتخذة في هذا الإطار، مشيرين بذلك إلى كيفية تأثير التدابير النقدية والمالية على الصادرات نظرياً، إلى جانب ذلك فقد تطرقنا في الفصل الثاني إلى مختلف المفاهيم والأدوات المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية لارتباطها بنشاط التصدير، أما الفصل الأخير من الجانب النظري فقد خصص لتبيان سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال التطرق لمختلف الإجراءات والتسهيلات الممنوحة لعملية التصدير خارج المحروقات، وكذا مختلف المؤسسات والخدمات اللوجستية الداعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات مع الإشارة إلى مختلف العقبات والمشاكل التي تواجهها الجزائر في هذا الإطار.

إن ما أشرنا إليه مكننا من تكوين تصور نظري ساعد في بناء نموذج قياسي لقياس أثر التدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022، وهو ما تناولناه في الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة، حيث أخذت المتغيرات المستقلة كمؤشرات عن التدابير النقدية (سعر الصرف، حجم الائتمان) ومؤشرات عن التدابير المالية (الحقوق الجمركية، الانفاق العام الاستثماري)، أما المتغير التابع فتمثل في الصادرات خارج المحروقات.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة: بناء على ما جاء في الإطار النظري والتطبيقي للدراسة، توصلنا إلى الإجابة على فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: الارتكاز بشكل كبير على إيرادات الصادرات من المحروقات يؤثر سلباً على التنوع السلعي للصادرات الجزائرية.

خلصت الدراسة إلى أن هذه الفرضية صحيحة، وذلك من خلال تحليل بنية الصادرات الجزائرية، والتي أوضحت أن النسبة المئوية للصادرات من المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية تساوي أكثر من 90% طول فترة الدراسة (1985-2022)، كما أوضحت قيم المؤشر المتعلق بالتنوع السلعي للصادرات الاقتراب الكبير من الواحد

الصحيح، ما يعني أن درجة تنوع الصادرات الجزائرية ضعيفة، وأن تطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية نصل إليه عندما يكون المؤشر يساوي الصفر.

الفرضية الثانية: للتسهيلات الجمركية والإعفاءات الضريبية دور إيجابي في تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. أثبتت نتائج الدراسة أن هذه الفرضية غير صحيحة، وإن إجراءات وتدابير تقليل القيود لتشجيع الصادرات يتحدد أثرها بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، كما أن تدابير تشجيع الصادرات لها ظروفها وشروطها ومتطلباتها.

الفرضية الثالثة: ساهمت سياسة الانفاق العام وسياسة الصرف بشكل إيجابي في معالجة العقوبات التي تواجه ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى عدم صحة هذه الفرضية، حيث لا تزال هناك العديد من العقوبات رغم التدابير المتخذة، ومن أهم هذه العقوبات التبعية التكنولوجية نظرا لغياب قاعدة تكنولوجية قوية تسمح بخلق فجوة تكنولوجية ولو لفترة قصيرة، إذ أن التكنولوجيا المستخدمة في مختلف الصناعات الجزائرية تقتصر على الآلات والمعدات المستوردة، إلى جانب ضعف مستوى جودة المنتجات لعدم الاهتمام بالمواصفات القياسية العالمية.

الفرضية الرابعة: يختلف أثر التدابير النقدية والمالية على الصادرات خارج المحروقات باختلاف المؤشرات المعبرة عنها. أثبتت نتائج الدراسة القياسية صحة هذه الفرضية، حيث أن نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع توصلت إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشرات التدابير النقدية (سعر الصرف-حجم الائتمان) في الأجل القصير، وأثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات التدابير المالية (الحقوق الجمركية -الانفاق الاستثماري) في الأجل القصير.

ثالثا: نتائج الدراسة: خلصت الدراسة في الجانب النظري والتطبيقي إلى جملة من النتائج نوردتها فيما يلي:

1- تتطلب المنتجات الموجهة للتصدير رؤوس أموال ضخمة للتمكن من توفير السلع الرأسمالية وتوسيع قواعد الإنتاج خارج المحروقات، إلا أن الانفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر عرف تذبذبا كبيرا وذلك بسبب الارتباط الكبير بأسعار البترول.

2- الاعتماد على حوافز التصدير غير كافٍ لترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التحديات العالمية (المنافسة) ما يقتضي وضع تدابير نقدية ومالية تتماشى والظروف الاقتصادية العالمية.

3- اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على ريع المحروقات يجعل الجهاز الإنتاجي في حالة ركود، فضلا عن غياب المرونة، إلى جانب التقليل من أهمية القطاعات الإنتاجية الحقيقية كالزراعة.

4- مؤسسات دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لم ترقى ميدانيا للمستوى المطلوب من خلال مختلف الاعمال والدراسات والتدابير التي تقوم بها لترقية المنتج الوطني؛

5- أظهرت النتائج من خلال المؤشرات المعتمدة (مؤشر التركيز السلعي - مؤشر التنوع) ضعف تنافسية الصادرات الوطنية خارج المحروقات، ما يتطلب تنويع الصادرات الجزائرية وتحسين جودتها بطرح مقترحات تحفيزية أخرى ودراسة واسعة لتحسين قيم المؤشرات.

6- تزايد في قيمة الصادرات خارج المحروقات في السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة ولو بنسبة ضئيلة، حيث وصلت أعلى نسبة سنة 2021 إلى 11.85 % من إجمالي الصادرات، ما يقتضي بدل المزيد من الجهود للرفع من النمو خارج المحروقات.

7- أظهرت التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات قيم ضعيفة لكل المنتجات باستثناء المواد نصف مصنعة، حيث بلغت قيمتها 5086 مليون دولار أمريكي سنة 2022 وهذا لا يعكس السياسة الرشيدة، وإنما يعود لكون هذه المنتجات من مشتقات المحروقات (الزيوت وغيرها) وأن أسعارها مرتبطة بأسعار المحروقات.

8- بالرغم من المكانة الكبيرة للخدمات اللوجستية في التجارة الدولية، وبالرغم من المؤهلات الموجودة لدى الجزائر لوجستيا، إلا أن الجزائر لا زالت في ذيل الترتيب عالميا، حيث كانت قيمة المؤشر LPI سنة 2018 2.45 وبترتيب عالمي 117، ما يعني أن الجزائر ينتظرها الكثير من الجهود لتحسين أدائها اللوجستي وترقية صادراتها.

9- لم تساهم مختلف الإجراءات والتدابير النقدية والمالية بالشكل المرغوب في معالجة المشاكل والعقبات التي تقف عائقا أمام ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022.

10 توصلت نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) إلى ما يلي:

✓ أثبت اختبار الحدود أن متغيرات الدراسة ترتبط بعلاقة تكامل مشترك (علاقة توازنه في المدى الطويل).

✓ في المدى الطويل:

• سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (LERD) وحجم الائتمان (LCRE) لا يؤثران معنويا على الصادرات خارج المحروقات (LEXPH)؛

• الحقوق الجمركية (LCUS) والانفاق العام الاستثماري (LGIS) يرتبطان بعلاقة غير معنوية مع المتغير التابع.

✓ في المدى القصير:

• يوجد أثر سلبي ومعنوي عند مستوى 5% لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LERD) على الصادرات خارج المحروقات (LEXPH) في نفس الفترة دون إبطاء؛

• يؤثر حجم الائتمان (LCRE) سلبيا ومعنويا على الصادرات خارج المحروقات (LEXPH) عند الإبطاء بفترتين وثلاث فترات؛

• تؤثر الحقوق الجمركية (LCUS) إيجابيا ومعنويا على الصادرات خارج المحروقات (LEXPH) عند الإبطاء بفترتين وثلاث فترات؛

• يؤثر الإنفاق الاستثماري إيجابيا ومعنويا على الصادرات خارج المحروقات في نفس الفترة دون إبطاء.

رابعا: التوصيات: بغية الدفع بترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ورفع نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام عبر قنوات مختلفة بما فيها السياستين النقدية والمالية، فإننا نوصي بما يلي:

1- العمل على تفعيل دور القطاع الخاص لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنويع الاقتصادي؛

2- توفير قاعدة معلومات للمصدرين تسمح لهم بالتعرف على المعلومة في وقتها؛

3- تعزيز وتفعيل دور مناطق التجارة الحرة القارية الأفريقية وفتح فروع لمؤسسات دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات في الخارج لترويج المنتج الجزائري؛

4- الاستفادة من تجارب بعض الدول النفطية التي عرفت قفزة نوعية في ترقية صادراتها خارج المحروقات؛

5- ضمان توفير الخدمات البنكية والتمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية؛

6- الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة ومعايير الجودة على اعتبار أنها من الركائز الأساسية في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات؛

7- عدم إغفال البنى التحتية كالسكك الحديدية والعمل على تطويرها فهي تساهم بشكل غير مباشر في زيادة تنافسية الصادرات من خلال تقليل التكاليف؛

8 تفعيل دور الجامعات ومراكز البحث في وضع الحلول التي تمكن من اختيار وتطوير المنتج الموجه للتصدير والذي من خلاله تستطيع الجزائر أن تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق الدولية؛

9- توجيه الجزء الأكبر من مداخيل المحروقات نحو القطاعات المنتجة خاصة قطاع الزراعة لتكوين قاعدة إنتاجية قوية.

10- الإسراع في رقمنة المنظومة المصرفية والمالية مع الحرص على انشاء فروع في الخارج، والابتعاد عن التدابير التقليدية كالتركيز على منح القروض للاستيراد؛

خامسا: آفاق الدراسة

إن ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج أثار مجموعة من الأسئلة التي نرى أنه جديرة بالبحث، ولاتخاذها إشكاليات لبحوث أخرى. وعليه فإننا سنقترح مجموعة من المواضيع يمكن اتخاذها مجالات للبحث مستقبلا وهي:

- ✓ دور الاستثمار الأجنبي في دعم هيكل الإنتاج الوطني وترقية الصادرات؛
- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر؛
- ✓ دور الأداء اللوجستي في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ/الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2003.
2. إبراهيم المصري، الاقتصاد النقدي - النقود - البنوك - البازل، القاهرة، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
3. أحمد توفيق محمد، الاقتصاد التجاري الكلي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.
4. أحمد شعبان محمد علي، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
5. استيفان ب مكي، التجارة الدولية، ترجمة: حسان علي بابكر، جامعة صلاح الدين كلية إدارة الأعمال، 1990.
6. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، 2015.
7. أكرم محمود الحوراني، عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2011.
8. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
9. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
10. خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997.
11. خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2014.
12. دومنيك سالفاتور، نظريات ومساائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 1993.
13. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
14. سعود جايد العامري، عقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.
15. سليمان احمد اللوزي، علي محمد خليل، المالية العامة، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1999.
16. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
17. السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017.
18. صالح أحمد علي جامع، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، جي تاون للنشر، الخرطوم، ط1، 2018.
19. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2000.
20. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.
21. عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
22. عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011.
23. عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

24. عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران، الأردن، 2009.
25. عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد: ترجمة لجيمس جوارتي و ريجار داستروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
26. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، 2004.
27. عبد المجيد قدي، التهرب الضريبي والحناق على التنمية، دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2022.
28. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2017.
29. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة، جامعة الزقازيق، 2005.
30. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، 2013.
31. عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، 2002.
32. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الاقتصاد، الإسكندرية، 2020.
33. عمار فوزي المياحي، ليلي فوزي جعفر، السياسات المصرفية الدولية الشمول المالي الاستدامة المصرفية 2030، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.
34. عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، دار المهندس للطباعة، القاهرة، 2005.
35. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2006.
36. محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2018.
37. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الأولى، 2006.
38. محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العربية، 1441.
39. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
40. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية-النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.
41. محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
42. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007.
43. مروان عبد المالك دنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2020.
44. مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1993.
45. ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، 2010.
46. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015.
47. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
48. يوسف كمال محمد، السياسة النقدية، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1996.

ب/المقالات العلمية و الملتقيات:

1. أحمد الشاذلي وآخرون، التجارة العربية البينية الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية، صندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، العدد 97، 2022.
2. أحمد بوخاري، حسان شريط، تأمين وضمان قروض الصادرات كآلية لتغطية مخاطر الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (2009-2019) CAGEX ، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، 2022.
3. أمال بن ناصر، تأثير تغيرات سعر الصرف على تنافسية الصادرات في اقتصاد ريعي —دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2020.
4. آمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد 3، جامعة بور سعيد كلية التجارة، مصر، 2019.
5. انمار علي إبراهيم الزهيري، تحصين الذات وتكامل الأداء الإستراتيجي الروسي —دراسة في دوائر التوجه الجيوسياسي لمرحلة الرئيس بوتن، مجلة العلوم السياسية، 2019.
6. أولاد زاوي عبد الرحمان، حريش ناجي، سياسة تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، 2017.
7. إيمان أحمد عوض، حنان خضاري مهدي، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسيع حجم الصادرات، مجلة البحوث المالية، المجلد 22، العدد الأول، 2021.
8. إيمان حسن محمود سوسة، مدى فعالية السياسات الجمركية المصرية في تحقيق أهداف المجتمع خلال الفترة 1913-2016، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد 55، العدد الأول، 2018.
9. بخدة زقار، لعلا نورية، أنماط السياسة التجارية —تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد) على التشغيل، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 03، 2022.
10. براهيم خناتلة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2020.
11. برخشي برحمة حسينية، حجام إكرام، دراسة واقع تمويل القطاع الزراعي من طرف البنوك الإسلامية في الجزائر (بالإشارة إلى بعض تجارب دولية)، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 02، العدد 02، 2023.
12. بركان أنيسة، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قاع المحروقات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 13، العدد 01، 2022.
13. بريني دهمان، بن عياد ناريمان، العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، العدد 02، 2021.
14. بعيط عطاء الله، سيد اعمر محمد، فعالية السياسة النقدية ودورها في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2023.

15. بغداد بنين وآخرون، أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الإمارات_السعودية _ الجزائر) ، مؤتمر التنمية المتوازنة، جامعة الملك خالد-السعودية، 2019.
16. بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، 2016.
17. بلعابد سيف الإسلام النوي وآخرون، دراسة تحليلية حول مساهمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) في تطوير التجارة البينية للدول الأعضاء خلال الفترة (1991-2021)، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، 2022.
18. بلهادي محمد، قدي عبد المجيد، محاولة تقييم سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر على ضوء مبادئ الحوكمة الضريبية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018.
19. بن عزيز أسامة، شباب زينب، أثر الإنفاق العام الاستثماري على معدلات البطالة في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 04، العدد 02، 2021.
20. بن عمرة عبد الرزاق، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من بين استخدامات النمذجة القياسية لدراسة الآثار والعلاقات الطويلة الأجل بين الظواهر الاقتصادية: دراسة تطبيقية على برنامج Eviews، الملتقى الوطني: استخدام النمذجة القياسية في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية يوم 18 نوفمبر 2023، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
21. بوحفصي أنفال، بن شلاط مصطفى، دراسة تحليلية لفعالية النظام الضريبي خارج المحروقات في الجزائر 1990-2019، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 02، 2021.
22. بورحلي خالد وآخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1986-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، 2015.
23. بورني حناشي وآخرون، أثر البنية التحتية والخدمات اللوجستية للموانئ البحرية الجزائرية على التجارة الخارجية 2010-2018، مجلّة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.
24. تومي إبراهيم وآخرون، تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجائر وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2010-2020، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2021.
25. تومي رحاب الإسلام، علاوي صفية، مساهمات السياسة الجمركية في تحقيق تنمية مستدامة دراسة حالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02، 2021.
26. جعوب هناء، زاير وافية، النشاط السياحي في الجزائر بين الفرص المتاحة والواقع، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، 2019.
27. جوبرسارة، قويدري محمد، أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (1995-2019)، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، جامعة عمار ثلجي، الاغواط (الجزائر)، 2021.
28. حراق مصباح، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، 2012.
29. حسيبة مخي، توجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017.

30. حمزة العوادي، جمال خنشور، إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، 2016.
31. حمزة فطيمة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية-دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 2، 2022.
32. حملاوي ابتسام، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، 2017.
33. خالد صلاح الدين طه محمود، تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 2015-2018، المنوفية ج الزراعة، العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 03، 2018.
34. خديم كريم، حاكمي بوحفص، التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2018، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، 2022.
35. خليل غازي الدوسكي وآخرون، قياس وتحليل اثر بعض أدوات السياسة المالية على التضخم في العراق للمدة 2004-2020، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 9، العدد 4، 2021.
36. خمخام عطية، بن دندينة سعيد، ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
37. خيرى عثمان فريز فرج عبد العال، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية 5691-2812x.
38. راتول محمد، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، 2006.
39. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 01، العدد 01، 2004.
40. زكية محلول وآخرون، أثر الأداء اللوجستي على تنوع الصادرات خارج المحروقات بدولة السعودية دراسة قياسية خلال الفترة 2007-2021، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 04، العدد 02، 2022.
41. زواوي فضيلة، إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2017.
42. السعيد بشول وآخرون، دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية: دراسة تجريبية باستخدام نموذج الجاذبية، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 04، العدد 01، 2020.
43. سلمان عثمان وآخرون، أثر الإنفاق الاستثماري العام على الميزان التجاري في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 05، 2014.
44. سليمة بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2022.

45. سماعين جوامع، صليحة جعفر، أهمية أدوات سياسة التجارة الخارجية في تعزيز الشراكة والتدويل حالة بعض الشركات الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021.
46. سميرة ناصري، مجموعة دول البريكس بين تحديات النظام متعددة الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، 2022.
47. شاشوة حميد، المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للانتعاش الاقتصادي الجزائري، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 10، العدد 20، 2015.
48. شربي محمد الأمين، تقنيات التمويل قصير الاجل للصادرات، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 01، 2011.
49. شيماء مبارك، استراتيجية الخصوصية في المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، 2016.
50. صبحي حسون الساعدي وأياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011.
51. صفية حميدة قمداني، العربي غويني، دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2021.
52. صلاح محمد وآخرون، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة المسيلة، 2018.
53. طويل آسيا، كاروس احمد، التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، 2019.
54. عادل زيادي، عادل زيات، لوجستيات النقل البري وترقية صادرات المنتجات الفلاحية الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، 2021.
55. عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 2، العدد 2، 2016.
56. عدوكة لخضر، بوشة يحي، اختبارات الجذر الأحادي: دراسة تطبيقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، 2016.
57. العمراري سليم وآخرون، أطر وتوجهات السياسة الاتفاقية العامة في ظل حتمية التنويع الاقتصادي للدول الريفية المصدرة للمحروقات - حالة الجزائر -، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2021.
58. عياد هشام، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985-2019، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 10، العدد 01، 2021.
59. العياطي جهيدة، بن عزة محمد، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2018.
60. فتيحة مختاري، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2018.

61. فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، 2020.
62. فليح حسن خلف، استراتيجية التصنيع في الدول النامية، مجلة البحوث الصناعية، المجلد 2، العدد 2، 1993.
63. قارة ابتسام، واقع إدارة اللوجستيك في مؤسسة ميناء مستغانم، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 15، العدد 01، 2016.
64. قاسم ناجي كاظم، استراتيجية التصنيع في الدول النامية-النتائج والدروس، مجلة البحوث الصناعية، المجلد 6، العدد الأول، 1996.
65. قاسمي نوال، رسول حميد، إشكالية تنمية الصادرات ودورها في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018، مجلّة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 70، العدد 10، 2022.
66. قريد عمر، خليل سنا، تقييم أداء قطاع اللوجستيك في الجزائر وفق منهجية مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، 2022.
67. قرينات سماعيل، سفير محمد، آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، العدد 01، 2023.
68. قلابزة آمال، يوسف رشيد، لوجستيك النقل البحري للبضائع - حالة الجزائر، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 4، 2015.
69. قميتي عفاف، اتجاه السياسة الانفاقية العامة في التأثير على بعض الاختلالات الاقتصادية الداخلية في الجزائر (2000-2018)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد 02، 2022.
70. كريمة جلطي، عبد الله بن منصور، أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على التجارة الخارجية خلال الفترة 1994-2017، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد 01، 2020.
71. كنعان حمة غريب عبد الله، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 03، 2017.
72. كهينة رشام، أحمد جميل، تطوير التجارة الخارجية كاستراتيجية لتنمية الصادرات دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، 2021.
73. لباز الأمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015، المجلد 06، العدد 02، 2016.
74. لحسن عقومة، مراد جنيدي، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 02، 2020.
75. اللحياني ليلي، استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، 2023.
76. مازة عبلة، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 01، 2020.
77. مبارك بن الطيبي، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، 2018.

78. مريم عيسى محمد مهني، استراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة 1973-2010، اماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 5، العدد 12، 2014.
79. منال عفان، رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 24، العدد 02، 2023.
80. منعم أحمد خضير، نعمان منذر يونس، قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2000-2016) باستخدام نموذج ARDL، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 43، 2018.
81. مولود مليكاوي، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، 2015.
82. ميلودي عمار، ولهي بوعلام، السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2017، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2018.
83. ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 02، العدد 02، 2003.
84. نبيل جحا، عبد القادر جلال، أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية للدولة-دراسة تحليلية 2010-2018، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 02، 2020.
85. نور الدين شارف، فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 12، 2017.
86. هبة الله محمد أحمد إسماعيل، أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 01، 2021.
87. هشام سفيان صلوا تشي وآخرون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 01، 2020.
88. هوارى أحلام، سيدي علي، التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.
89. هويدا محرز، تنوع الصادرات واستدامة النمو في افريقيا، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد 33، العدد 33، 2022.
90. الوالي فاطمة، بن شلاط مصطفى، دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة إيرادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر 1990-2019، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 01، 2022.
91. وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر-الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، الجزائر، 2002.
92. وليد بيبي، سمية صلعة، حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 0، العدد 01، 2019.
93. يحياوي عبد الحفيظ، استراتيجية ترقية الصادرات في الجائر ما بين الواقع والمأمول دراسة للفترة (2010-2020)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، 2022.

94. يوسف بيبى، الجزائر: إشكالية الانتقال من اقتصاد الربيع إل اقتصاد الكفاءة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 28، 2013.

ج/الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أريالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
2. إلهام آيت بن عمر بن عجال، آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2016-2017.
3. بدروني عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الانفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021-2022.
4. بولين شهرزاد، محددات الصادرات الصناعية -دراسة قياسية لحالة الجائر 1980-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018.
5. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
6. بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف، 2008-2009.
7. بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988:10 - 2007:03)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
8. بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008-2009.
9. بن لخرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012-2013.
10. حفاف وليد، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.
11. حمزة العوادي، الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2017-2018.
12. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

13. خضراوي حفيظة، سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري -دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة 200-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.
14. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990 -2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
15. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2014-2015.
16. رجاشته عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018-2019.
17. سارة بوسيس، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة 2000-2019، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2021.
18. سيد امير زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2017-2018.
19. صبرينة فراح، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعملة -دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010-2011.
20. عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015-2016.
21. علي مجالدي، مخاطر الاقتصاد الريعي على الامن الإنساني للدول -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019.
22. عماري فاطمة الزهرة، أثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة 2001-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020.
23. فرحاني الزهرة، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013.
24. الكوط مبارك، تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.
25. لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

26. ماهر حسن محمد حمد، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 2018.
27. محمد عبد المومن، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
28. مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012.
29. مولودي عبد العالي، إصلاحات قطاع التأمين وأثر ذلك على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر في الفترة ما بين 1880-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2020-2021.
30. ميلودي عمار، تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر، 2019-2020.
31. نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2017-2018.
32. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف 1، الجزائر، 2018-2019.

د/المحاضرات والتقارير:

1. حاشي نوري، محاضرات في النماذج القياسية في التجارة الدولية، مطبوعة علمية متخصصة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر مالية وتجارة دولية، جامعة الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2021.
2. سعيداني سميرة، الاقتصاد النقدي المعمق-محاضرة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بو عرييج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد لسنة 2023.

ه/ النصوص والقوانين:

1. الامر رقم 01-04 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 47، صادرة في 22-أوت 2001.
2. الأمر رقم 96-06-المؤرخ في 10 يناير 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير.
3. بنك الجزائر، الصيرفة الإسلامية، تعليمة رقم 03-2020 مؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
4. بنك الجزائر، تنظيم الصرف، نظام رقم 07-01 مؤرخ في 03-02-2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.
5. بنك الجزائر، تنظيم الصرف، نظام رقم 16-04 مؤرخ في 17-11-2016 يعدل ويتم النظام رقم 07-01.

6. بنك الجزائر، تنظيم الصرف، نظام رقم 01-21 مؤرخ في 28-03-2021 يعدل ويتم النظام رقم 07-01.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 يناير 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، قانون رقم 04-17 مؤرخ في 16-فيفري 2017 يعدل ويتم القانون 79-07 المتضمن قانون الجمارك، المادة 129 مكرر.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، مرسوم تنفيذي رقم 96-235 مؤرخ في 02 يوليو 1996 يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفية.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، قانون رقم 98-10 مؤرخ في 22 غشت 1998 يعدل ويتم القانون 79-07 المتضمن قانون الجمارك.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، قانون رقم 20-16 المؤرخ في 31-12-2020 يتضمن قانون المالية لسنة 2021.
13. الجزائر، مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2020.
14. الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الاعمال 2022.
15. الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نسخة 2021.
16. قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50.
17. المادة 86 من القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، سنة 2018

ثانيا/المراجع باللغة الانجليزية:

الكتب:

1. Rawia Mokhtar, Omar Salman, M&E BEST PRACTICES FOR CUSTOMS REFORM AND TRADE FACILITATION, USAID/Egypt, Development Associates, Inc, Cairo, 2004.
2. Subhash C. Jain, Emerging economies and the transformation of international business: Brazil, Russia, India and China, Edward Elgar Publishing, Inc, 2006.
3. Sultan Hafeez Rahman, Muhammad Shahadat Hossain Siddiquee, Short- and long-run growth effects of fiscal policy in Bangladesh, SN Bus Econ, 2022.

المقالات العلمية:

1. Amal MATAALLAH, Siham MATAALLAH, Does fiscal Policy spur economic growth? Empirical evidence from Algeria, Theoretical and Applied Economics, Volume XXIV (2017), No. 3(612),
2. Aregbeshola R. Adewale, Import substitution industrialisation and economic growth – Evidence from the group of BRICS countries, Future Business Journal 3 (2017),

3. Daniel Goya, The exchange rate and export variety: A cross-country analysis with long panel estimators, Volume 70, 2020
4. Gilberto Joaquim Fraga, Carlos José, Nonlinearity of the Relationship between Human Capital and Exportation in Brazil, Hindawi Publishing Corporation Economics Research International Volume 2012
5. Gui Hu et al, Exchange rate induced export quality upgrading: A firm-level perspective, Economic Modelling 98, 2021.
6. JOHN WATERBURY, The Long Gestation and Brief Triumph of Import Substituting, World Development Vol. 27, No. 2, 1999.
7. K. P. Kalirajan, U. Sankar, Agriculture in India's economic reform program, Journal of Asian Economics 12 (2001),
8. Kazunobu Hayakawa et al, What goes around comes around: Export-enhancing effects of import-tariff reductions, Journal of International Economics, 2020
9. L. H. Ghadhban, O. K. Jbara, IMPACT OF PRODUCT DUMPING ON THE AGRICULTURAL SECTOR IN IRAQ (2009-2017), Iraqi Journal of Agricultural Sciences, V 50, N 5, 2019.
10. Mark R. Metcalfe and Barry K. Goodwin, An Empirical Analysis of the Determinants of Trade Policy Protection in the U.S., Journal of Policy Modeling, Volume 21, Issue 2, March 1990.
11. Ryota Nakatani , Adjustment to negative price shocks by a commodity exporting economy: Does exchange rate flexibility resolve a balance of payments crisis?, Journal of Asian Economics 57, 2018.
12. Selim Demez, Murat Ustaoglu, Exchange-Rate Volatility's Impact on Turkey's Exports: An Empirical Analyze for 1992-2010, Procedia - Social and Behavioral Sciences , Volume 41, 2012

التقارير:

1. effrey M. Stupak , Fiscal Policy: Economic Effects, Congressional Research Service Report, May 16, 2019
2. Lida R. Weinstock, Fiscal Policy: Economic Effects, Congressional Research Service Report, January 21, 2021

رابعاً/المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب

1. Jean- Luc Dagut, Réussir la dissertation d'économie, Publié par Studyrama, paris, 2003.

المقالات العلمية:

1. Hans Peter Lankes, Ouvrir les marchés aux pays en développement, Finance & Développement, 2002
2. Saidat Fehintola Olaniran, Mohd Tahir Ismail , Testing absolute purchasing power parity in West Africa using fractional cointegration panel approach, Scientific African, 2023.

خامساً/المواقع الالكترونية:

1-خيرى عثمان فريز فرج عبد العال، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2812-569X، ص ص: 542-552، نقلا عن الموقع الالكتروني

بتاريخ 2023/08/31 https://mklse.journals.ekb.eg/article_229959_bfe8a36db4d3c0795398cdb139f1e981.pdf

- 2- فاضل محمد شوقي، خصائص التحفيز الجبائي واشكاله، منتدى العلوم الاقتصادية، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://ayoub2008.yoo7.com/t467-topic> بتاريخ 2023-09-05
- 3- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، سياسة إحلال الواردات (ISI) وسياسة ترقية الصادرات (IPE) في التنمية الاقتصادية، المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، 2022-12-30، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://almerja.net/reading.php?idm=191788> بتاريخ 2023-07-25
- 4- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سابق، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://almerja.net/reading.php?idm=191788> بتاريخ 2023-07-25
- 5- محمد ولد عبد الدائم، أسباب الديون، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86> بتاريخ 2023/08/07
- 6- بشار الزبيدي، مخاطر الاقتصاد الريعي وضرورة التحرر من اغلاله، نشر بتاريخ 2018-10-14، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://www.almothaqaf.com/qadaya-2/931535> بتاريخ 2023-09-21
- 7- الأمم المتحدة، التنمية الاقتصادية -الأونكتاد يدعو الدول الافريقية إل تنويع صادراتها للصمود بوجه الأزمات العالمية، 14 تموز /يوليه 2022، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106842> بتاريخ 2023/10/04
- 8- نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة-السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، السياسة الدولية دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، 2011-11-22، نقلا من الموقع الإلكتروني <https://www.siyassa.org.eg/News/1846.aspx> بتاريخ 2023/10/27
- 9- محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، نقلا من المواقع الإلكترونية <https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=221> https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/221_P14017-4.pdf
- 10- رياض بن جليلي، تأمين أو ضمان ائتمان الصادرات، نقلا عن الموقع الإلكتروني https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%20%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A1%204.pdf بتاريخ 2023/12/05
- 11- وكالة الأنباء الجزائرية، أدرج يوم الاثنين 2021-12-06، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://www.aps.dz/ar/economie/117558-2021-12-06-13-44-34> بتاريخ 2023-12-09
- 12- المديرية العامة للجمارك الجزائرية، العبور، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://douane.gov.dz/spip.php?article275> بتاريخ 2023-12-15
- 13- المديرية العامة للجمارك، الإجراءات الجمركية عند التصدير، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://douane.gov.dz/spip.php?article474> بتاريخ 2023-12-12

- 14-المديرية العامة للجمارك، إجراءات التوطين البنكي، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://douane.gov.dz/spip.php?article472> بتاريخ 2023-12-12
- 15-المديرية العامة للجمارك، التسهيلات الجمركية عند التصدير، عن الموقع الإلكتروني https://douane.gov.dz/IMG/pdf/_ar_-2.pdf
- https://douane.gov.dz/IMG/pdf/guide_de_l_exportateur_ar-2.pdf
- 17-بنك الجزائر، تنظيم الصرف، على الرابط <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/13-91.pdf> تاريخ الاطلاع 2023/12/28
- 18-بوزارة التجارة وترقية الصادرات، على الرابط <https://www.commerce.gov.dz/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex> تاريخ الاطلاع 2023-12-24
- 19-ANEXAL, QUI EST ANEXAL, Consulté le 25-12-2023, sur <https://anexal.dz/presentation/>
- 20-وكالة الأنباء الجزائرية، تنصيب المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات، أدرج يوم الاثنين 2023-07-31، على الموقع الإلكتروني <https://www.aps.dz/ar/economie/147536-2023-07-31-19-14-21> تاريخ الاطلاع 2023-12-24
- 21-وكالة الأنباء الجزائرية، أدرج يوم الاثنين 2024-01-08، على الموقع الإلكتروني <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/145924-2148> تاريخ الاطلاع 2024-01-08
- https://data.albankaldawli.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ?locations=DZ&name_de%20sc=true
- 23-عبد الله ونيس الترهوني، قراءة لمؤشر أداء البنك الدولي للأداء اللوجستي العالمي لعام 2023 أدرج يوم 2023-08-09 على الموقع الإلكتروني https://assafinaonline.com/news_details/ar/17009 تاريخ الإطلاع 2023-01-09
- 24-وكالة الأنباء الجزائرية، إعادة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أدرج يوم الاثنين 01 نوفمبر 2021 على الموقع الإلكتروني <https://www.aps.dz/ar/economie/115045-2021-11-01-18-04-50> تاريخ الاطلاع 2024-01-26
- 25-Lerong He et al, Tax policy reform and corporate innovation in China, Finance Research Letters, 2023 <https://doi.org/10.1016/j.frl.2023.103891>
- 26-Bratić vjekoslav, Tax Expenditures: A Theoretical Review, Financial Theory and Practice 30 (2), 113-127 (2006), <https://www.researchgate.net/publication/5129456>
- <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices>

الملاحق

الملحق رقم (01)

ANNÉE	FLUX		INDICATEUR		ÉCONOMIE		ALLER À LA		LIGNE	
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
ÉCONOMIE										
▼ Afrique septentrio...	256	253	254	252	252	252	252	252	252	253
Algérie	95	99	91	93	108	122	126	119	118	122
Égypte	247	243	244	243	244	238	234	238	242	232
Libye	127	111	100	73	98	83	69	85	96	93
Maroc	224	225	228	224	234	237	230	224	233	229
Soudan	85	87	85	88	86	97	88	96	105	96
Soudan (...2011)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Tunisie	218	218	211	215	213	218	218	207	221	226

الملحق رقم (02)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
With Con...	t-Statistic	LEXPH	LERD	LCRE	LCUS	LGIS
	Prob.	0.4227	-2.5160	-0.8678	-1.5613	-1.3542
With Con...	t-Statistic	-3.8912	-1.4750	-3.0052	-2.3706	-1.1463
	Prob.	0.0225	0.8203	0.1445	0.3880	0.9068
Without C...	t-Statistic	4.0066	1.5741	4.7527	1.1551	1.7830
	Prob.	0.9999	0.9694	1.0000	0.9331	0.9801
At First Difference						
With Con...	t-Statistic	d(LEXPH)	d(LERD)	d(LCRE)	d(LCUS)	d(LGIS)
	Prob.	-8.3796	-4.2700	-8.9446	-6.1543	-5.1611
With Con...	t-Statistic	-8.2179	-4.8444	-10.5566	-6.4468	-5.3635
	Prob.	0.0000	0.0021	0.0000	0.0000	0.0005
Without C...	t-Statistic	-6.6428	-3.3471	-4.4131	-5.8634	-4.5571
	Prob.	0.0000	0.0014	0.0001	0.0000	0.0000

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		<u>At Level</u>				
		LEXPH	LERD	LCRE	LCUS	LGIS
With Con...	t-Statistic	-0.3980	-3.2248	-3.2849	-1.4866	-1.3837
	Prob.	0.8987	0.0266	0.0250	0.5285	0.5797
		n0	**	**	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-3.8785	-4.2399	-2.1703	-2.3846	-0.7685
	Prob.	0.0232	0.0111	0.4867	0.3809	0.9596
		**	**	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	2.4932	1.3911	0.5430	1.0431	2.1924
	Prob.	0.9961	0.9562	0.8272	0.9187	0.9920
		n0	n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>				
		d(LEXPH)	d(LERD)	d(LCRE)	d(LCUS)	d(LGIS)
With Con...	t-Statistic	-6.5657	-4.0675	-3.8115	-6.0093	-1.1667
	Prob.	0.0000	0.0032	0.0073	0.0000	0.6754
		***	***	***	***	n0
With Con...	t-Statistic	-6.4675	-4.8102	-4.5373	-5.6075	-3.9442
	Prob.	0.0000	0.0023	0.0059	0.0003	0.0211
		***	***	***	***	**
Without C...	t-Statistic	-5.6028	-3.2180	-0.9248	-5.8633	-1.6328
	Prob.	0.0000	0.0021	0.3072	0.0000	0.0958
		***	***	n0	***	*

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
 *MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (03)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LEXPH)
 Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/28/24 Time: 22:40
 Sample: 1985 2022
 Included observations: 34

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	6.247997	2.085952	2.995273	0.0122
LEXPH(-1)*	-0.393747	0.293225	-1.342815	0.2064
LERD(-1)	0.575413	0.323760	1.777285	0.1031
LCRE(-1)	-0.145181	0.474174	-0.306176	0.7652
LCUS(-1)	-0.730747	0.373213	-1.957986	0.0761
LGIS(-1)	0.678963	0.334453	2.030070	0.0672
D(LEXPH(-1))	-0.317739	0.287075	-1.106814	0.2920
D(LERD)	-1.498330	1.072248	-1.397373	0.1898
D(LERD(-1))	0.002052	1.140017	0.001800	0.9986
D(LERD(-2))	0.711762	0.886157	0.803201	0.4389
D(LERD(-3))	-1.019300	0.678219	-1.502906	0.1610
D(LCRE)	-0.974036	0.850618	-1.145093	0.2765
D(LCRE(-1))	0.149428	0.690842	0.216299	0.8327
D(LCRE(-2))	-0.951405	0.532093	-1.788044	0.1013
D(LCRE(-3))	-1.294949	0.653626	-1.981180	0.0731
D(LCUS)	-0.084654	0.162320	-0.521526	0.6123
D(LCUS(-1))	0.217553	0.294716	0.738177	0.4759
D(LCUS(-2))	0.668014	0.411871	1.621900	0.1331
D(LCUS(-3))	0.543705	0.353089	1.539851	0.1519
D(LGIS)	0.549021	0.271426	2.022727	0.0681
D(LGIS(-1))	-0.700332	0.408151	-1.715867	0.1142
D(LGIS(-2))	-0.998503	0.337480	-2.958701	0.0130
D(LGIS(-3))	-1.068619	0.403489	-2.648449	0.0226

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LERD	1.461379	1.408542	1.037512	0.3218
LCRE	-0.368716	1.301952	-0.283202	0.7823
LCUS	-1.855880	1.539413	-1.205577	0.2533
LGIS	1.724363	1.291936	1.334713	0.2089
C	15.86806	9.949650	1.594836	0.1391

EC = LEXPH - (1.4614*LERD - 0.3687*LCRE - 1.8559*LCUS + 1.7244*LGIS + 15.8681)

الملحق رقم (04)

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LEXPB)
 Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/28/24 Time: 22:56
 Sample: 1985 2022
 Included observations: 34

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPB(-1))	-0.317739	0.140541	-2.260822	0.0450
D(LERD)	-1.498330	0.616698	-2.429601	0.0334
D(LERD(-1))	0.002052	0.777811	0.002638	0.9979
D(LERD(-2))	0.711762	0.552552	1.288135	0.2241
D(LERD(-3))	-1.019300	0.486215	-2.096396	0.0600
D(LCRE)	-0.974036	0.455989	-2.136095	0.0560
D(LCRE(-1))	0.149428	0.362679	0.412013	0.6882
D(LCRE(-2))	-0.951405	0.380535	-2.500179	0.0295
D(LCRE(-3))	-1.294949	0.374129	-3.461242	0.0053
D(LCUS)	-0.084654	0.081969	-1.032754	0.3239
D(LCUS(-1))	0.217553	0.164371	1.323551	0.2125
D(LCUS(-2))	0.668014	0.172660	3.868963	0.0026
D(LCUS(-3))	0.543705	0.244167	2.226778	0.0478
D(LGIS)	0.549021	0.199849	2.747181	0.0190
D(LGIS(-1))	-0.700332	0.229148	-3.056250	0.0109
D(LGIS(-2))	-0.998503	0.221057	-4.516940	0.0009
D(LGIS(-3))	-1.068619	0.294484	-3.628787	0.0040
CointEq(-1)*	-0.393747	0.063560	-6.194856	0.0001
R-squared	0.828005	Mean dependent var	0.078435	
Adjusted R-squared	0.645261	S.D. dependent var	0.321986	
S.E. of regression	0.191775	Akaike info criterion	-0.159935	
Sum squared resid	0.588443	Schwarz criterion	0.648138	
Log likelihood	20.71890	Hannan-Quinn criter.	0.115641	
Durbin-Watson stat	2.307229			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (05)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.085184	Prob. F(2,29)	0.9186
Obs*R-squared	0.186894	Prob. Chi-Square(2)	0.9108

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.485328	Prob. F(22,11)	0.9282
Obs*R-squared	16.74685	Prob. Chi-Square(22)	0.7772
Scaled explained SS	2.405584	Prob. Chi-Square(22)	1.0000

ملخص:

تعد إشكالية ترقية التجارة الخارجية أحد اهتمامات الحكومات على المستوى العالم بشكل العام، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات على مستوى الدول النفطية بشكل خاص، وفي هذا السياق تعتمد هذه الدول إلى رسم سياسات وخطط بهدف رفع نسبة الصادرات من السلع غير النفطية، وعلى هذا الأساس هدفت هذه الدراسة إلى معالجة أثر التدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2022.

تم تقسيم الدراسة إلى جانب نظري تناولنا فيه الإجراءات النقدية والمالية المتبعة من قبل الحكومات الجزائرية المتعاقبة لترقية الصادرات خارج المحروقات، بما في ذلك الإجراءات والتدابير والتسهيلات الممنوحة لعملية التصدير خارج المحروقات والميكانيزمات اللوجستية الداعمة، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي؛ أما الجانب التطبيقي أبرزنا من خلال الدراسة القياسية شكل ومستوى أثر التدابير النقدية والمالية على ترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك باستخدام المنهج الاستقرائي المستند إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع "ARDL".

توصلت الدراسة من الناحية النظرية إلى أن التدابير النقدية والمالية لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لم ترقى للمستوى المطلوب، حيث أن حجم الصادرات خارج المحروقات يتزايد بنسبة ضئيلة جدا رغم كل الإجراءات والتدابير المتخذة، كما أن نتائج الدراسة القياسية أوضحت أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وأن هناك أثر سلبي معنوي لسعر الصرف وحجم الائتمان وأثر إيجابي معنوي للحقوق الجمركية والانفاق العام الاستثماري على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في الأجل القصير، وفي الختام أوصت الدراسة بالعمل على تفعيل دور القطاع الخاص لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنويع الاقتصادي إضافة إلى الاهتمام والميكانيزمات اللوجستية الداعمة لعملية التصدير بما في ذلك رقمنة المنظمة المصرفية والمالية.

كلمات مفتاحية: تدابير نقدية، تدابير مالية، التجارة الخارجية، صادرات خارج المحروقات، الجزائر، نموذج ARDL.

summary:

The issue of promoting foreign trade is a major concern for governments worldwide in general, and promoting exports outside the hydrocarbon sector in oil-producing countries in particular. In this context, these countries are developing policies and plans to increase the proportion of non-oil exports. Based on this, this study aims to address the impact of monetary and financial measures on promoting non-hydrocarbon exports in Algeria during the period 1985-2022.

The study was divided into a theoretical part, in which we examined the monetary and financial measures adopted by successive Algerian governments to promote non-hydrocarbon exports, including the procedures, measures, and facilities granted for the non-hydrocarbon export process and the supporting logistical mechanisms, using a descriptive and analytical approach. The applied part, through a standard study, highlighted the form and level of the impact of monetary and financial measures on promoting non-hydrocarbon exports, using an inductive approach based on the autoregressive distributed lag (ARDL) model.

The study concluded, theoretically, that monetary and financial measures to promote non-hydrocarbon exports in Algeria have not reached the required level, as the volume of non-hydrocarbon exports is increasing at a very small rate despite all the measures and procedures taken. The results of the econometric study also showed that there is a joint integration between the model variables, and that there is a significant negative effect of the exchange rate and the volume of credit and a significant positive effect of customs duties and public investment spending on non-hydrocarbon exports in Algeria in the short term. In conclusion, the study recommended working to activate the role of the private sector due to its great importance in achieving economic diversification, in addition to the interest and logistical mechanisms that support the export process, including digitization of the banking and financial organization.

Keywords: monetary measures, financial measures, foreign trade, non-hydrocarbon exports, Algeria, ARDL model